واقع المرأة

في الأحزاب السياسية الأردنية

واقـــع المـــرأة
في الأحزاب السياسية الأردنية

الطّبعة الأولى

1437هـ - 2016 م

المشاركون في إعداد الدراسة

إعداد: **الأستاذ الدكتور نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية

التحليل الإحصائي: **المهندس محمد خلف**

الباحثون المساعدون: **زيد عمر - إيمان الصوفي**

فريق البحث الميداني: **رحاب حسونة، صبا عمارة، صابرين جمال، سهى إبراهيم، خالد جمعة، فاتن سليمان**

الإشراف العام

مركز القدس للدراسات السياسية

المملكة الأردنيّة الهاشميّة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة

(2015/5/2299)

دراسة واستطلاع واقع المرأة في الأحزاب الأردنية

إعداد: مركز القدس للدراسات السياسية

* يتحمّل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

ISBN 978-9957-427-48-1 (ردمك)

This Project is
Co-funded by
The European Union

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

نحو ديمقراطية حزبية
Towards A multi-Party Democracy

تربية مدنية
JCCE

Konrad
Adenauer
Stiftung

واقـــع المـــــرأة
في الأحزاب السياسية الأردنية

إعداد:

أ. د. نظام بركات

أستاذ العلوم السياسية

الباحثون المساعدون:

زيد عمر، إيمان الصوفي

مركز القدس للدراسات السياسية

الخبير الإحصائي:

محمد خلف

واقــع المــــرأة

في الأحزاب السياسية الأردنية

الطبعة الأولى: 1437 هـ - 2016م
عدد صفحات الكتاب: 132
حقوق النشر: **لمركز القدس للدراسات السياسية**

مركز القدس للدراسات السياسية
ص.ب: 213566 عمّان 11121 الأردن
هاتف: 5633080 (6-962+)
فاكس: 5674868 (6-962+)
E-mail: *amman@alqudscenter.org*
www.alqudscenter.org

مؤسسة كونراد أديناور
23 شارع إسماعيل حقي عبده - الصويفية
ص.ب: 831025 عمّان 11183 الأردن
هاتف: 5929777 (6-962+)
فاكس: 5933087 (6-962+)
E-mail: *info.jordan@kas.de*
www.kas.de/amman

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء مركز القدس للدراسات السياسية والاتحاد الأوروبي ومؤسسة كونراد أديناور والمركز الأردني للتربية المدنية.

المحتويات

- **المقدمة المنهجية** 7
- **تصميم الدراسة الميدانية** 11
- الفصل الأول:
  المشاركة السياسية للمرأة الأردنية 19
- الفصل الثاني:
  مُعيقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية 27
- الفصل الثالث:
  الأحزاب السياسية الأردنية 33
- الفصل الرابع:
  تحليل مواثيق الأحزاب السياسية 47
- الفصل الخامس:
  الدراسة الميدانية ونتائج الاستطلاع 55
- **توصيات مصنفة حسب الجهات المعنية** 105
- **الملحق رقم (1) استطلاع للرأي العام حول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في الأردن** ... 109
- **الملحق رقم (2) التحليل الكمي لنصوص المرأة في مواثيق الأحزاب الأردنية** 122
- **الملحق رقم (3): تقرير عن اللقاء التشاوري حول دور المرأة في الأحزاب السياسية** 127

المقدمة المنهجية

مقدمة:

شهدت الحياة السياسية في الأردن تطورات متسارعة في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بعد عقود من التهميش والاغتراب الذي عانت منه المرأة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، رغم المحاولات المتكررة للإصلاح السياسي، والعمل على إدماج المرأة في الحياة السياسية وزيادة مشاركتها. وقد بدأت أولى تلك المحاولات بإقرار المساواة السياسية بين الذكور والإناث في الأطر القانونية، وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة في الحياة السياسية بدءاً من الانتخابات، اقتراعاً وترشيحاً، ثم تعزيز وجود المرأة في الأحزاب السياسية والبلديات وزيادة فرصها في تولي المناصب السياسية.

مشكلة الدراسة:

لقد تم تحديد مشكلة الدراسة في معرفة واقع مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، من خلال رصد وتحليل البيئة السياسية في المجتمع الأردني، والتعرف إلى أهم التحديات التي تواجه مشاركة المرأة السياسية، وكذلك دراسة واقع مساهمة المرأة في الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية بشكل عام، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة التقليدية، مثل الترشح والتصويت وغيرها، وفي الأنشطة غير التقليدية، مثل المشاركة في حركات الاحتجاج والتظاهر وغيرها، هذا فضلاً عن الوقوف على تطلعات المرأة الأردنية الحزبية لتعزيز دورها في الحياة السياسية والتأثير على عملية صنع القرارات، وبالتالي دورها في تعزيز المفاهيم والإجراءات الديمقراطية في الأردن.

التحديد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية بكافة محافظاتها ومناطقها.

التحديد الزماني: تقتصر الدراسة الميدانية على العام 2014، وهو عام إجراء الدراسة.

التحديد البشري: النساء المشاركات في الأحزاب السياسية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من مناهج البحث المعروفة في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية، ومنها:

1- المنهج الوصفي لمعرفة واقع مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، من خلال المسح لأعداد المرأة في الأحزاب وواقع مشاركتها.

2- منهج تحليل المضمون Content Analysis لدراسة النصوص الخاصة بالمرأة في مواثيق الأحزاب الأردنية، اعتماداً على وحدات الكلمة والمساحة والموضوع.

3- المنهج الإحصائي لتحليل استمارة البحث، وتصنيف الإجابات، واحتساب المعدلات، ومدى التشتت في الإجابات، واكتشاف علاقة الارتباط بين متغيرات البحث الواردة في الاستمارة، وتم استخدام برنامج SPSS المعتمد في العلوم الاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات، تسعى لدراستها وتحليلها لاكتشاف مدى صحتها، وتتمثل هذه الفرضيات بما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين دور المرأة الحزبية، ومجموعة من المتغيرات الشخصية، مثل التعليم، والوضع الاجتماعي، والسكن، والمستوى الاقتصادي، وغيرها.

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين دور المرأة الحزبية، والبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة السائدة في الأردن.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين دور المرأة الحزبية ومدى خبرتها الحزبية ونوعية الأحزاب المشاركة فيها.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة بين دور المرأة الحزبية والدورات التدريبية التي اشتركت بها.

هدف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة استطلاع رأي المرأة الحزبية في المقام الأول في مجموعة من القضايا التي تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ثم مقارنة ذلك برأي المرأة غير الحزبية، كما تحاول التعرّف إلى معيقات مشاركة المرأة في الحياة الحزبية والسياسية بشكل عام.

وتتمحور أهداف البحث الأخرى حول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

1- ما واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية خاصة في مجال الأحزاب السياسية.

2- ما النصوص الخاصة بالمرأة ودورها في منظومة الأطر القانونية الحزبية ممثلةً بالنظام الأساسي (ميثاق الحزب) والأنظمة الداخلية للحزب.

3- تحليل استطلاع الرأي العام الذي أجري على عينة من النساء الحزبيات لمعرفة أرائهن في مجموعة قضايا تَهمّ المرأة الأردنية، منها:

أ- دوافع المرأة للمشاركة في الأحزاب.

ب- التعرف إلى مطالب المرأة الحزبية لتفعيل دورها داخل الأحزاب وخارجها.

ج- مدى الحاجة لتدريب المرأة الحزبية في الأردن.

ويتمحور الهدف النهائي لهذه الدراسة، حول تشخيص واقع المرأة في الأحزاب الأردنية ودورها في محاولة لتفعيل مشاركتها في الحياة الحزبية، والمشاركة السياسية، حيث أن الإلمام بكافة جوانب هذه الظاهرة من الناحيتين النظرية والميدانية، وقياسها بشكل محكم ودقيق، سوف يساهم في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية مصداقاً للقول الشهير:

«إن المعرفة قوة وإن الإلمام بكافة جوانب الظاهرة يساعد في التحكم فيها وإدارتها بصورة سليمة»

If you can measure it you can manage it

تصميم الدراسة الميدانية

أهمية استطلاعات الرأي العام:

تعود بدايات استخدام استطلاعات الرأي العام، لمعرفة ما يفكر به الجمهور العادي إلى منتصف عام 1935، حين قام **جورج غالوب**، بتأسيس برنامج استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطورت أبحاث ودراسة الاستطلاعات في السنوات السابقة بحيث تطورت دراسات الرأي العام من نوع مبجل من العرافة والكهانة إلى أسلوب علمي في معرفة ما تفكر به الأمم والشعوب[1]، فهي أداة من أدوات المستشارين السياسيين والقوى السياسية والأحزاب في إدارة الحملات الانتخابية.

وتؤدي استطلاعات الرأي العام دوراً بارزاً في معرفة وجدان الجمهور والناخبين، وتمارس دوراً في الترويج لسياسة الحوار بين الناخبين والقوى السياسية وصانعي القرار ما يعزز القيم الديمقراطية داخل المجتمع.

كما تساهم استطلاعات الرأي، في تنشيط الخطاب السياسي لدى النخب السياسية، من خلال إيلاء تقدير مناسب لوجهة نظر الأكثرية[2]، وبالتالي تجعل الأحزاب وممثلي القوى السياسية يتجاوبون مع رغبات الجمهور واحتياجاته بصورة سليمة، ما يعزز قيام حكومات ديمقراطية تستجيب للرغبات الشعبية ولا تعبر عن رأي النخب السياسية فقط، ولذلك قيل بأن استطلاعات الرأي تمثل أكثر الأدوات الديمقراطية التي تم التوصل إليها فاعلية، لأنها تجعل المواطن العادي يساهم في اتخاذ القرارات، وتعبر عن نبض الديمقراطية الحقيقي.

أما على مستوى الوطن العربي، فإن الاستطلاعات والمسوحات الاجتماعية، تُعدّ إحدى أدوات البحث الجديدة، وهذا يفسر عدم تطور هذه الأداة وقلة اللجوء إليها في الأبحاث العلمية، ويرجع ذلك في الأساس لغياب الديمقراطية التي تهتم بأراء الشعوب،

---

(1) إيرفنغ كرسبي، الرأي العام، استطلاعات الرأي العام والديمقراطية، ترجمة صادق عودة، دار سندباد للنشر، عمان، 1998، ص 9 - 11.

(2) المرجع السابق، ص 8-9.

وعدم وجود تقاليد راسخة في إجراء هذه البحوث. وتظهر المشكلة بشكلٍ أكبر في حالة مناقشة نتائج هذه الاستطلاعات، والتي غالباً ما تكون من قبل أناس غير متخصصين.[3]

مجتمع البحث وتصميم العينة:

لقد تم تحديد مجتمع البحث ليتمثل في النساء أو الإناث اللواتي يمارسن العمل الحزبي في الأردن، كما وردت في الإحصاءات المعتمدة لدى دائرة الأحزاب في وزارة التنمية السياسية، ويشمل هذا المجتمع عضوات في الأحزاب الأردنية بغض النظر عن التوجهات السياسية لهذه الأحزاب.

الجدول (1): التوزيع النسبي لانتماء عينة الدراسة للأحزاب السياسية

الرقم	الحزب	العدد	النسبة المئوية
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	29	7.3
2	حزب الوسط الإسلامي	21	5.3
3	حزب الشورى	12	3.0
4	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	1	0.3
5	حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	16	4.1
6	الحزب الشيوعي الأردني	10	2.5
7	حزب البعث الاشتراكي الأردني	4	1.0
8	حزب الحركة القومية	10	2.5
9	حزب التجمع الوطني الديمقراطي الأردني (تواد)	8	2.0
10	حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	23	5.8
11	حزب الحياة الأردني	22	5.6
12	حزب الفرسان	16	4.1
13	حزب الإصلاح	25	6.3
14	حزب الحرية والمساواة	8	2.0
15	حزب الرسالة	22	5.6
16	حزب التيار الوطني	13	3.3
17	حزب دعاء	1	0.3
18	الحزب الوطني الأردني	15	3.8
19	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	14	3.5

(3) محمد المصري، استطلاعات الرأي بين النقاش الرصين والادعاءات المتهافتة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قضايا راهنة، سبتمبر 2013.

الرقم	الحزب	العدد	النسبة المئوية
20	حزب العدالة والتنمية الأردني	4	1.0
21	حزب الأنصار	11	2.8
22	الحزب العربي الأردني	12	3.0
23	حزب الاتحاد الوطني الأردني	25	6.3
24	حزب أردن أقوى	9	2.3
25	حزب الشهامة	9	2.3
26	حزب البلد الأمين	19	4.8
27	حزب العدالة الاجتماعية	8	2.0
28	حزب الوفاء الوطني	28	7.1
	المجموع	395	100

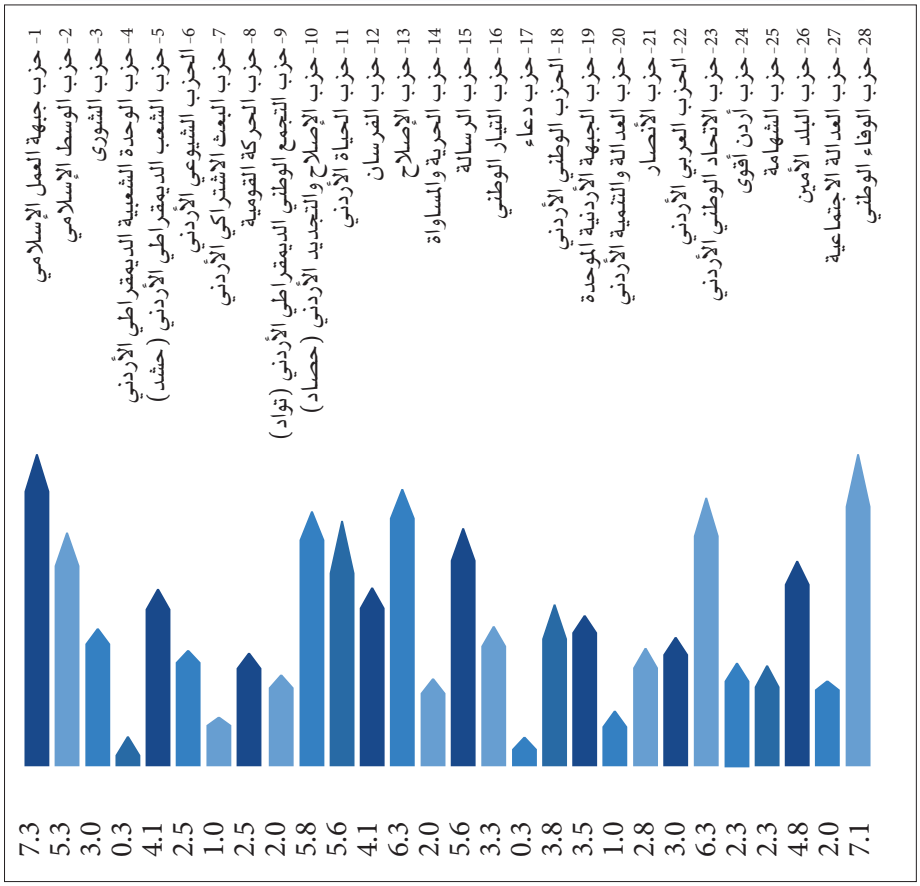

الشكل (1)

التوزيع النسبي لانتماء عينة الدراسة للأحزاب السياسية

عينة البحث:

تم تحديد عينة البحث 500 عضوة من أعضاء الأحزاب الأردنية، شاملة التوجهات السياسية للأحزاب كافة، واعتبرت العينة عينة مقصودة في حد ذاتها لمعرفة إجاباتهن على الاستمارة المخصصة للبحث، ولكن العدد الذي أجاب على الاستمارة بصورة كاملة بلغ حوالي 400 امرأة حزبية، ولقد اعتذر كثير من أفراد العينة عن التجاوب مع الاستطلاع، وهناك جزء تجاوب ولم يكمل الاستطلاع وبالتالي اضطررنا لحذف استمارتها من الاستطلاع.

كان هناك 100 استمارة لم يتم حسابها وقد توزعت على النحو التالي:

- 22 استمارة لسيدات تمت المباشرة بتعبئة الاستمارات معهن ولم يكملن تعبئتها، حيث أفدن بأنهن سيكملن الاستمارة لاحقاً وعند محاولة الاتصال كانت الممطالة.
- 47 استمارة لسيدات امتنعن عن استكمال تعبئة الاستمارة بسبب حداثة العضوية.
- 13 استمارة تمت تعبئتها بطريقة خاطئة من قبل المستجيبات ولم يتم احتسابها.
- 18 استمارة لم يتم استكمال تعبئتها، بسبب عدم مشاركة المستجيبات في أي نشاط حزبي من أي نوع.

وفيما يلي، يقدم الجدول رقم (2) بيان الخصائص الشخصية للحزبيات عينة الدراسة:

الجدول (2): الخصائص الشخصية للحزبيات عينة الدراسة

العمر / الخاصية	العدد	النسبة المئوية
18-30 سنة	100	25.1
31-40 سنة	75	18.8
41-45 سنة	48	12.1
أكثر من 45 سنة	173	43.5
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	398	100
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من ثانوية عامة	39	9.8
ثانوية عامة	87	21.9
دبلوم متوسط	83	20.9
بكالوريوس	125	31.5
دراسات عليا	63	15.9
المجموع	397	100

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
عزباء	116	29.1
متزوجة	241	60.6
أرملة	20	5.0
مطلقة	18	4.5
منفصلة	3	0.8
المجموع	398	100
الحالة العملية	**العدد**	**النسبة المئوية**
تعمل	199	53.1
لا تعمل وتبحث عن عمل	26	6.9
لا تعمل ولا تبحث عن عمل	28	7.5
ربة منزل	120	32.0
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	375	100
قطاع العمل	**العدد**	**النسبة المئوية**
عام	66	33.5
خاص	131	66.5
المجموع	197	100
مكان الإقامة	**العدد**	**النسبة المئوية**
مدينة	363	92.1
قرية	25	6.3
بادية	2	0.5
مخيم	4	1.0
المجموع	394	100
الدخل الشهري للأسرة (دينار)	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 500 دينار	142	37.1
500-1000 دينار	137	35.8
أكثر من 1000 دينار	87	22.7
رفضت الإجابة	17	4.4
المجموع	383	100

تصميم استمارة البحث:

شملت الاستمارة مجموعة من التساؤلات الرئيسية، وقسمت هذه الأسئلة إلى خمسة محاور (انظر الملحق رقم 1).

المحور الأول: شمل المتغيرات الشخصية لأفـراد العيـنة، وتم تحديد هذه المتغيرات في الآتي:

1- العمر. 2- الحالة الاجتماعية. 3- مكان الإقامة. 4- المستوى التعليمي.

5- الحياة العملية أو الوظيفية. 6- طبيعة الوظيفة. 7- الدخل الشهري.

المحور الثاني: شمل نشاط المرأة قبل دخولها الحزب السياسي.

المحور الثالث: نشاطات المرأة داخل الحزب.

المحور الرابع: دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

المحور الخامس: الاحتياجات التدريبية للمرأة.

وقد شملت الاستمارة مجموعة من الأسئلة المتنوعة، فجاء بعضها:

أ – أسئلة مغلقة تحتمل الإجابة بصح أو خطأ، أو نعم أو لا.

ب- أسئلة متعددة الإجابة وتعني اختيار بديل من بدائل متعددة.

ج – أسئلة مفتوحة بحيث يترك للمشتركة التعبير عن رأيها بصورة صريحة ودون قيود.

قبل إعداد استمارة البحث بصورتها النهائية، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المكملة لعمل استمارة البحث يمكن تحديدها فيما يلي:

1- عُرضت الاستمارة على بعض المحكمين من المتخصصين، وأدخلت عليها بعض التعديلات، كما أجريت تجارب pre-test على عينة من مجتمع البحث من خلال اللقاءات داخل مركز القدس، للتعرف على قابلية أسئلة الاستمارة للفهم والاستجابة، وتم إجراء تعديلات على الاستمارة بناء على ذلك.

2- استخدام المقابلات الحرة Free Interviews، التي تم من خلالها طرح مجموعة من الأفكار والتصورات الفردية للحصول على معلومات كيفية، لتكمل المعلومات الكمية التي أمكن الحصول عليها، حيث تمت مقابلة حوالي 10 حالات فردية، والاستماع إلى وجهة نظرهن بخصوص دور المرأة الحزبية، والاحتياجات اللازمة لتدريب المرأة، والمعيقات التي تواجه عمل المرأة الحزبية، ما ساهم في تعزيز كفاءة استمارة البحث في الكشف عن المشاكل التي تواجه المعلومات الكمية.

3- استخدام اللقاءات الجماعية Group Interviews، واعتماد طريقة المناقشات العامة Group Discussion، مع جماعة متخصصة من النساء في العمل الحزبي، وإجراء مجموعة حوارات جماعية بلغ عددها ثلاثة، شارك فيها أكثر من 30 حزبية، وتمت اللقاءات في مركز القدس في محاولة للتوفيق بين الآراء وتجميع المسائل التي يجب حصرها في استمارة البحث.

4- استخدام جماعات التركيز Focus Group، والتي تم فيها الالتقاء مع مجموعة من القيادات النسائية، والاستفسار منهن عن محتويات استمارة البحث، ومدى وضوح الأسئلة والقدرة على الإجابة عنها، وبناءً على هذه الوسائل الثلاث، تم تصميم الاستمارة بالشكل المطلوب (انظر الملحق «1» الخاص باستمارة البحث).

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات شكلت عائقاً أمام إجراء الدراسة بالشكل السليم، نذكر منها:

1- ندرة الدراسات العلمية الخاصة بدور المرأة في الأحزاب الأردنية بالتحديد، فمعظم الدراسات المتوفرة كانت أوراق عمل مقدمة من ندوات ومؤتمرات، وبعضها مقدمة من حزبيين كان هدفها الدعاية والترويج لأفكار الأحزاب، أما الدراسات الأجنبية في هذا المجال فكانت محدودة.

2- عدم وجود مراكز أبحاث ودراسات في الأحزاب السياسية خاصة وهي الجهات المعنية بموضوع الدراسة أكثر من غيرها، حيث أفادت المشاركات في مجموعات التركيز، Focus Groups، التي أجراها الباحث مع بعض الحزبيات من خلال اجتماعات متكررة داخل مركز القدس للدراسات السياسية، بأنه لا يوجد أي مركز بحث داخل الحزب أو معتمد من الحزب لإجراء دراسات خاصة بالأحزاب.

3- قلة المعلومات عن الحالة الواقعية للأحزاب، وعدم الإلمام الكافي بالدور الفعلي للمرأة داخل الأحزاب.

4- تردد النساء الحزبيات في إعطاء معلومات صحيحة عن حالة مشاركتهن في الأحزاب، وتعمد إظهار أن مشاركتهن فعالة في الحزب، وأنهن منحازات لموقف الحزب، وهذا ما تم استنتاجه من خلال الاجتماعات مع مجموعات التركيز.

5- نشوء العديد من الأحزاب السياسية الجديدة خلال فترة إعداد الدراسة، الأمر الذي استلزم بذل جهود إضافية للحصول على مواثيقها الأساسية وبرامجها، وإضافة بعضها إلى عينة الدراسة.

6- التشابه والتكرار بين كثير من مواثيق الأحزاب إلى درجة التطابق، خاصة على صعيدالأحزاب الوسطية، وكذلك التشابه في أسماء بعض الأحزاب.

7- كثرة تنقل المرأة بين الأحزاب نظراً لتشابه برامجها السياسية فكثير من النساء اللواتي تم مناقشتهن انتقلن من حزب إلى آخر.

ويضاف هنا بعض ملاحظات الباحثين:

8- كان هناك مماطلة في التجاوب مع الباحثين من قبل الأحزاب، وأخذت هذه المماطلة شكلين، الأول التأجيل لوقت تجهيز الأسماء والأرقام الخاصة بالمشاركات في عينة البحث، والشكل الثاني نقل المسؤولية من شخص لآخر داخل الحزب ما تطلب إعادة إرسال رسالة الدعوة نفسها للمشاركة عدة مرات.

9- التخوف من وجود هاجس أمني غير مبرر لدى قيادات بعض الأحزاب، الأمر الذي استلزم بذل جهود إضافية لإقناع المعنيين بعدم وجود مخاطر أمنية من المشاركة في عينة البحث.

10- كانت هناك صعوبة في التواصل مع النساء المرشحات من أحزابهن للمشاركة في الدراسة نتيجة أن أرقام الهواتف المعطاة لم تكن صحيحة أو كانت مفصولة، ما استدعى الطلب مرة أخرى التزود بأرقام هواتف صحيحة وفعالة، أو تغيير أسماء المرشحات حتى يمكن التواصل معهن.

11- كان هناك تفاوت كبير في مستوى استجابة الحزبيات للبحث، فمنهن من أبدت الرغبة في الإجابة، ومنهن من قامت بتعبئة الاستمارة بصورة خاطئة، ومنهن من لم تكمل الإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في الاستمارة.

12- حين السؤال عن الدورات التدريبية اللازمة، كان هناك عدم معرفة كافية بالدورات التدريبية وأنواعها وما هو المطلوب أو المفضل لدى المشاركة، وكان هناك تناقض بين إجابات بعض المشاركات من الحزب نفسه عن الدورات التي يقدمها الحزب للأعضاء.

الفصل الأول

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

تعريف مفهوم المشاركة السياسية:

يضمّ مفهوم المشاركة السياسية جميع الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع في مجال اختيار حكامهم وممثليهم، وكذلك المساهمة في صنع السياسات والقرارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي تتوزع بين:

1- أنشطة وأعمال تقليدية، منها:

- الاقتراع والترشح في الانتخابات العامة والمشاركة في الحملات الانتخابية.
- الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.
- الترشح للمناصب العامة وتولي مناصب سياسية.
- حضور الندوات والمناقشات العامة والمشاركة في الندوات.

2- أنشطة غير تقليدية، وهي في الغالب نشاطات غير شرعية، يلجأ إليها المواطنون حين تنعدم المسالك الشرعية أمامهم، منها تقديم الشكاوى، والاعتراض على قرارات الحكومة، وكذلك التظاهر والتخريب والاغتيال والخطف واستخدام السلاح والقوة، لتحقيق أهداف سياسية مثل الثورات والحروب الأهلية.

أما **التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية** للمرأة الأردنية في هذه الدراسة، فقد تم تحديده في مجموعة من النشاطات المعينة، وهي:

- مشاركة المرأة في تولي المناصب الوزارية والحكومية والقضاء.
- المشاركة في الانتخابات البرلمانية سواء من خلال الاقتراع أو الترشح.
- الحصول على عضوية مجلس الأمة.
- المشاركة في الأحزاب السياسية.
- المشاركة في الانتخابات البلدية وعضوية المجالس البلدية.
- المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، مع التركيز على دور المرأة في الأحزاب السياسية والتي هي موضوع هذه الدراسة.

أ- مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية والقضائية:

لقد حثّت مؤتمرات المرأة في كل من نيروبي عام 1995، واتفاقية بكين عام 1995، على زيادة نسبة مشاركة المرأة بما لا تقل عن 30% في مراكز صنع القرار، ودعت هذه الاتفاقيات إلى إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى تبني سياسة التمييز الإيجابي لصالحها.[4]

وقد حصلت أول امرأة على منصب وزاري عام 1979 بحملها حقيبة وزارة التنمية الاجتماعية. وفي عام 1984 حصلت امرأة على حقيبة وزارة الإعلام. وفي عام 1993 عينت امرأة وزيرة للصناعة والتجارة، ثم تولت اثنتان في عام 1994 حقيبتي التنمية الاجتماعية والتخطيط.

وفي عام 2004، كان هناك أربع وزيرات في حكومة فيصل الفايز، وثلاث وزيرات في حكومة عدنان بدران 2005/2004، وفي حكومة معروف البخيت 2006/2005 تقلص العدد إلى وزيرة واحدة. وفي عام 2007، وصل في حكومة نادر الذهبي أكبر عدد من النساء للمنصب الوزاري بواقع أربع وزيرات بنسبة 14% من مجلس الوزراء، وتراجع هذا العدد إلى اثنتين في كل من وزارتي عون الخصاونة وسمير الرفاعي. وتقلص العدد إلى واحدة في حكومة فايز الطراونة. وفي حكومة عبد الله النسور الأولى عام 2012، غاب تمثيل المرأة عن الحكومة، وفي الحكومة المعدلة عام 2013 حصلت المرأة على ثلاث مقاعد وزارية بنسبة 11.1% من الوزارة.

وفي عام 2007، تولت أول امرأة منصب محافظ في وزارة الداخلية عن محافظة جرش، ولم تحصل أي امرأة على وظيفة أمين عام وزارة.

أما في السلطة القضائية، فقد تمّ تعيين أول قاضية عام 1996، وبدأ بعد ذلك الرقم في الزيادة حتى وصل عام 2010 إلى حوالي 47 قاضية من مجموع 700 قاضٍ.

---

(4) انظر في ذلك:

أ- المرأة العربية والمشاركة السياسية - تحرير حسين أبو رمان - دار سندباد، عمان، 2000، ص 56.

ب- جولي بالينغتون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، واشنطن 2011، ص 6.

ب- المشاركة في الانتخابات البرلمانية:

لقد أجريت الانتخابات في إمارة شرق الأردن قبل الاستقلال في عام 1946 لعدة مرات لانتخاب المجلس التشريعي، ولم تكن قضية مشاركة المرأة في التصويت أو الترشح خلال تلك الفترة مطروحة أو ذات أولوية سياسية.

وفي عام 1955 تم منح المرأة حق التصويت، لكنها لم تمنح حق الترشح للانتخابات، وكان هذا الحق في التصويت مقصوراً على الحاصلات على تعليم أساسي، استبعد هذا الشرط عام 1960. وفي عام 1974 أعطيت المرأة الحق في الاقتراع والترشح للانتخابات.

وفي الفترة 1974 – 1984، تم تعطيل البرلمان واستبدل بمجلس استشاري معين بدءاً من عام 1978 ولثلاث دورات متتالية مدة كل واحدة سنتان، وتم تعيين ثلاث نساء فيه من أصل 60 عضواً. وفي الانتخابات التكميلية الفرعية مطلع عام 1984، شاركت المرأة كناخبة لكن لم ترشح أي امرأة نفسها لتلك الانتخابات.

وفي الانتخابات الأولى بعد عودة البرلمان عام 1989، مارست المرأة الأردنية حق الاقتراع والترشح في الانتخابات، حيث ترشحت 12 امرأة، ولم تفز أي واحدة منهن بالمقاعد النيابية التي كان عددها 80 مقعداً.

وفي انتخابات 1993، تنافست ثلاث نساء في الانتخابات، وفازت واحدة منهن، وهي المرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية التي تكتسب بها المرأة عضوية مجلس النواب. وفازت بهذا المقعد توجان فيصل عن المقعد الشركسي والشيشاني. فيما فازت نهى المعايطة في الانتخابات التكميلية لمقعد شاغر في مجلس النواب الثالث عشر المنتخب عام 1997، وذلك في آذار 2001 عن طريق اقتراع النواب على ترشيحات قدمت للمجلس.

وفي انتخابات عام 2003، أقرّ نظام الكوتا بتخصيص ستة مقاعد للمرأة في البرلمان، ولم تفز أي واحدة منهن تنافسياً على المقاعد العامة.

وقد تم تعيين أول امرأة في مجلس الأعيان عام 1989، وعينت اثنتان في مجلس الأعيان عام 1993، وزاد العدد إلى ثلاث سيدات من عام 1997 حتى عام 2001، ثم زاد العدد إلى خمس سيدات من أصل 55 عام 2003، وزاد العدد مجدداً إلى سبع سيدات عام 2007، ثم إلى تسع سيدات عام 2010 من أصل 60.

الجدول (3): تطور مشاركة المرأة في مجلس النواب الأردني

المشاركة / البرلمان	عدد المرشحات	عدد المرشحين	نسبة المرشحات للمرشحين	عدد الفائزات	عدد مقاعد البرلمان	نسبة الفائزات من المجلس
الحادي عشر 1989	12	647	%1.9	0	80	%0
الثاني عشر 1993	3	534	%0.6	1	80	%12
الثالث عشر 1997	17	561	%0.03	0	80	%0
الرابع عشر 2003	54	765	% 7.1	6 بنظام الكوتا	110	%5.5
الخامس عشر 2007	198	885	%22.4	7 (6 كوتا + 1 تنافس)	110	%6.4
السادس عشر 2010	136	763	%17.8	13 (12 كوتا + 1 تنافس)	120	%10.8
السابع عشر 2013	191	1425	%13.4	18 (15 كوتا + 3 تنافس)	150	%12

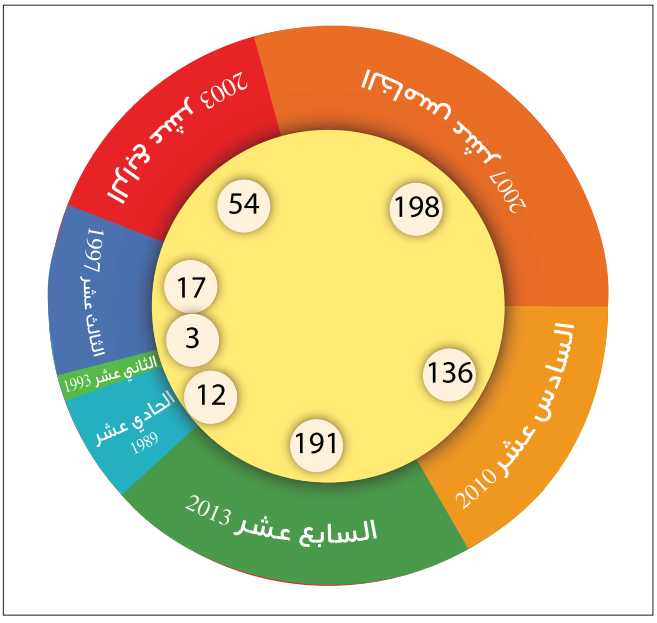

الشكل (2)

تطور مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب الأردني

ويلاحظ بأن انتخابات المجلس السابع عشر الأخير عام 2013 والذي تم رفع كوتا النائبات فيه إلى 15 نائبة، كانت نسبة المرشحات 16.7% من إجمالي المرشحين، فيما كانت نسبة الناخبات 51.8%. أما الفائزات فكان عددهن 18 نائبة، منهن 15 حسب الكوتا، إضافة إلى ثلاث سيدات بالتنافس، ويمثل هذا العدد أكبر نسبة تمثيل للنساء في مجلس النواب الأردني منذ إعلان المملكة في عام 1946، وهي 12%، أما تمثيل المرأة في القوائم الوطنية التي تنافست على 27 مقعداً فقد ترشحت قائمتان على رأس كل منهما امرأة. وهناك 20 قائمة ضـــمت مرشحة واحدة بين صفوفها، و20 قائمة أخرى ضمت كل منها مرشحتين، وثلاث قوائم ضمت كل واحدة منها ثلاث نساء، وثلاث قوائم أخرى ضمت كل منها أربع نساء، وقائمة واحدة ضمت ست نساء، فيما لم تضم 14 قائمة أي امرأة.

أما بخصوص برامج المرشحين للانتخابات النيابية بشكل عام، فيمكن القول بأن قضايا المرأة لم تأخذ مكاناً بارزاً فيها سواء على الصعيد الحزبي أو الفردي، ما جعل هذه البرامج عاجزة عن جذب المرأة للمشاركة بفاعلية في الانتخابات[5].

ج- مشاركة المرأة في الأحزاب:

تشكل النساء من 40 – 50% من أعضاء الأحزاب في العالم، ولكنهن يشغلن فقط 10% من المواقع القيادية. وتمثل الأحزاب السياسية أهم المؤسسات السياسية المسؤولة عن تجنيد القيادات في الأنظمة السياسية من خلال دورها في تثقيف الكوادر وتدريبهم على العمل السياسي، وقد ثمّ ترشيحهم لتولي المناصب العامة.[6]

أما إذا انتقلنا للحديث عن مشاركة المرأة في الأحزاب الأردنية، فيلاحظ بأن بدايات مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، يعود إلى فترة الخمسينيات، حيث كان الحزب الشيوعي الأردني أول الأحزاب التي استقطبت نساء في صفوفه، ثم تلته الأحزاب القومية وحزب البعث.

ولكن العمل الحزبي توقف رسمياً بعد ذلك من عام 1957 إلى عام 1992، حيث منح قانون الأحزاب لسنة 1992 المرأة الحق في المشاركة في الأحزاب، ومنذ ذلك الوقت دخلت المرأة إلى الأحزاب كعضوة مؤسسة أو منتسبة، لكن مشاركة المرأة في

---

(5) انظـر في ذلك: د.نظام بركات ود.محمد الشرعـة، البرامج الانتخابية للمرشحين للانتخابات النيابية، مجلة أبحاث اليرموك، عدد 2، مجلد 27، لسنة 2011.

(6) جولي بالبيغتون، المرجع السابق، ص 15.

الأحزاب بقيت شكلية ورمزية، فلم تسع المرأة إلى الأحزاب، ولم تسع الأحزاب إلى استقطاب المرأة إلى صفوفها.[7]

وقد تواجدت النساء كعضوات مؤسسات في جميع الأحزاب باستثناء حزب واحد في عام 2003، ومع ذلك بقيت النساء أقلية في الأحزاب السياسية، إذ من أصل 3785 عضواً مؤسساً للأحزاب شكلت النساء ما نسبته 8% فقط.

وفي الانتخابات النيابية عام 2003، ترشحت 54 امرأة كان من بينهن ثلاث حزبيات، منهن حياة المسيمي مرشحة جبهة العمل الإسلامي، وفازت بمقعد الكوتا عن محافظة الزرقاء، والاثنتان الأخريان مرشحتا حزب الوسط الإسلامي لم يفزن بالانتخابات.

وفي انتخابات 2007، كانت نسبة النساء في الأحزاب لا تتخطى 10%، وكان عدد النساء ضمن قوائم المؤسسين للأحزاب وعددهم 4116 عضواً، 372 عضوة، أي ما يعادل 9% من إجمالي عدد الأعضاء المؤسسين.[8]

أما مشاركة المرأة في الأحزاب في الانتخابات الأخيرة عام 2013، فكانت كالتالي:

- ضمت القوائم الحزبية في انتخابات 2013 مرشحات في قوائم كل الأحزاب ما عدا قائمة حزب الرفاه – أهل العزم.
- كان مجموع المرشحات ضمن القوائم الحزبية 15 مرشحة تمثل 17.4% من مجموع المرشحات والبالغ عددها 86 مرشحة، وكان عدد النساء موزعاً بين اثنتين في خمس قوائم، وواحدة في خمس قوائم أخرى.
- قاطع الحزب الرئيسي في الأردن وهو حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات. أما المرشحات في الدوائر المحلية، فقد نجحت منهن اثنتان؛ واحدة فازت تنافسياً هي د. مريم اللوزي، والثانية فازت بمقعد الكوتا النسائية لمحافظة الزرقاء وهي ردينة العطي. ومع دخول النساء للأحزاب كعضوات مؤسسات وعضوات عاملات، إلا أن المناصب القيادية في الأحزاب بقيت بعيدة غالباً عن وصول النساء إليها، فمن بين 34 حزباً مرخصاً حتى عام 2014، كانت هناك ثلاث سيدات شغلن منصب الأمين العام لأحزاب «حشد» والحزب الوطني الأردني وحزب «أردن أقوى».

---

(7) مي أبو السمن، المرأة والمؤسسات النسائية، جريدة **الدستور**، 13 شباط 1999.

(8) انظر في ذلك: أ- أمل رضوان، المرأة الأردنية – حقائق وأرقام، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2014.
ب- دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس، عمان، ٢٠٠٧ ص 14 – 15.

بهذا يمكن القول إن المرأة ما زالت غائبة عن الواقع القيادي المؤثر لكثير من الأحزاب، كما أن قضية المرأة ما زالت غائبة عن برامج الأحزاب، وكذلك فإن أعداد النساء المنخرطات في الأحزاب ما زال قليلاً.[9]

د- المشاركة في الانتخابات البلدية:

حصلت المرأة على حق الترشيح والانتخاب للبلديات عام 1982، لكنها لم تمارس هذا الحق حتى عام 1994.

ففي انتخابات عام 1995، ترشحت 19 امرأة، فازت منهن تسع نساء بعضوية مجالس بلدية، وفازت واحدة برئاسة مجلس بلدي.

وفي عام 1999، ترشحت 43 امرأة، فازت منهن ثماني نساء، وتم لاحقاً تعيين 25 عضوة مجلس بلدي.

وفي انتخابات عام 2003، ترشحت 40 امرأة، فازت منهن خمس نساء، وتلا ذلك تعيين 99 سيدة، منهن ثلاث سيدات في أمانة عمان الكبرى، وواحدة رئيسة لبلدية الحسا، والباقي في عضوية مجالس بلدية.

وفي انتخابات عام 2007، مُنحت المرأة ما نسبته 20 % على الأقل من مقاعد المجالس البلدية بما فيها أمانة عمان الكبرى، ما شجع 380 امرأة للترشح للانتخابات، فازت منهن 210 بمقاعد الكوتا، و23 امرأة تنافسياً، وتم أيضاً تعيين سبع نساء في أمانة عمان الكبرى، ما رفع نسبة تمثيل المرأة إلى 25 % من مجمل المقاعد.

أما في انتخابات 2013 الأخيرة، فقد حصلت المرأة على 245 مقعداً من اصل 961 مقعداً، أي ما نسبته 35.9 %. وقد توزعت المقاعد الفائزة على 282 فائزة بالكوتا، و12 سيدة بالتعيين لملء مقاعد لم تتقدم إليها مرشحات، و51 سيدة تنافسياً.

هـ- المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني:

تعود بدايات تشكيل الاتحادات النسائية في الأردن إلى عام 1944 بقيادة إملي بشارات التي ترأست الاتحاد النسائي في الأردن، والذي أعيد تشكيله عام 1954 باسم

(9) المرأة العربية والمشاركة السياسية – تحرير حسين أبو رمان، دار سندباد للنشر، عمان 2000، ص 209.

اتحاد المرأة العربية الذي تم حله عام 1957، إلى جانب حل الأحزاب الأردنية، ثم أعيد السماح بتشكيل الاتحاد النسائي عام 1975 [10].

أما الآن فهناك عدد لا بأس به من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع النسائي وسنشير إلى أهم ثلاث منها.[11]

- اتحاد المرأة الأردنية: تأسس عام 1974 بهدف تنظيم وتوحيد جهود المرأة والتصدي لكافة أنواع التمييز ضدها.
- الاتحاد النسائي الأردني: تأسس منذ عام 1981 بهدف تشكيل القيادات النسائية وتدريبها والمحافظة على حقوق المرأة.
- تجمع لجان المرأة الوطني: تأسس عام 1995 بمبادرة من سمو الأميرة بسمة بنت طلال، ليعمل على تشخيص واقع المرأة الأردنية واحتياجاتها والعمل على تعزيز مكانتها.

وقد كان لهذه الهيئات دور إيجابي في التعريف بدور المرأة وتنشيطه، لكن هذه الجمعيات والاتحادات تفتقر للتمويل وبحاجة إلى تنسيق نشاطاتها لخدمة المرأة.

أما في التمثيل الخاص بالنقابات المهنية التي أدّت دوراً سياسياً ملموساً بالاضافة إلى دورها المهني في فترة منع الأحزاب السياسية في الأردن، فقد كان تمثيل النساء يشهد توسعاً ملحوظاً نتيجة إلزامية العضوية في هذه النقابات، حيث وصل تمثيل النساء إلى 72.6% كما في نقابة الممرضين والممرضات، وتزيد نسبة مشاركة المرأة في النقابات العمالية خاصة العاملة في مجال المدارس الخاصة والمصارف، وينخفض في بعض النقابات مثل نقابة المقاولين، وهناك مشاركة واسعة للمرأة في الجمعيات الخيرية، لكن نسبة القيادات في هذه الجمعيات ضعيفة.

(10) نحو تعزيز دور البرلمانات العربية في إصلاح تشريعات الأحزاب السياسية، منشورات مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2009، ص 249.

(11) دليل المرأة الأردني في الحياة العامة والسياسية - تحرير جوزي بيكارتز وألين خوري - مركز الكتبي للبحوث والتدريب ومؤسسة كونراد أديناور، عمان 1996، ص 14.

الفصل الثاني

مُعيقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تواجه مشاركة المرأة مجموعة من التحديات والمُعيقات، نقدم فيما يلي أهم هذه المعيقات:[12]

1- **قيود اجتماعية** تتمثل بالبناء التقليدي للمجتمع الأردني الذي يرفض المساواة بين الرجل والمرأة، حيث تسود الهيمنة الذكورية والنظام الأبوي الذي يطالب المرأة بوضع كافة طاقاتها لخدمة الرجل، إذ إن منافسة المرأة للرجل تعد تطاولاً على سلطة رب الأسرة، كذلك ترفض المؤسسات الاجتماعية خاصة الأسرة مشاركة المرأة، حيث تعمل هذه المؤسسات على توزيع الأدوار بين المرأة والرجل بحيث يتم استبعاد دور المرأة من الحياة السياسية، وحرمان النساء في كثير من الأحيان من الحصول على فرص متساوية في المكانة الاجتماعية والتعليم والدخل وغيرها، والتي تؤثر بدورها أيضاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

2- **الثقافة السائدة**[13] التي تميل إلى المحافظة ورفض مشاركة المرأة في الحياة العامة. وقد ساهمت التنشئة الاجتماعية في إعطاء نظرة دونية للمرأة في المجتمع باعتبارها مخلوقاً ضعيفاً وعاطفياً وبحاجة إلى الوصاية والمساعدة من الآخرين.

---

(12) انظر في ذلك:

أ- نظام بركات، «التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية»، بحث مقدم إلى مؤتمر الملتقى العربي الإقليمي، المشاركة النسائية في البرلمانات العربية، عمان، 2006.

ب- حسن عثمان، «معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: وجهة نظر سوسيولوجية»، على الموقع الإلكتروني *www.woman.jo*

(13) تعرف الثقافة بأنها المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم والاتجاهات التي تحدد طرق التفكير والشعور والسلوك التي تكسبها الجماعة والتي بموجبها يتم التصرف والسلوك تجاه الآخرين، انظر في ذلك:
Lucian pye and Sidney Verba. Political Culture and Political Development. V. J.Princeton. 1965. 513.

كما أن سعي المرأة للحصول على القوة وممارسة دورها في المجتمع، يجعلها خارجة عن إطار الأنوثة السائدة في المجتمع، والتي تحملها عبء المشاركة في النشاط الاقتصادي كعاملة منتجة، والمسؤولية الاجتماعية كربة بيت وزوجة ومسؤولة عن تدبير شؤون المنزل،[14] ما يثقل كاهلها ويجعلها عاجزة عن ممارسة أدوار أخرى في الحياة العامة والسياسية.

3- **الميراث التاريخي** الممتد من تكوين إمارة شرق الأردن وحتى السبعينيات، والذي حرم المرأة من المشاركة في الحياة العامـة، وعمل على تغييبها عن الحياة السياسية، ما أفقدها الخبرة اللازمة في هذا المجال، وقد كانت أولى المحاولات لإنشاء تجمع نسائي أردني عام 1944 سمي جمعية التضامن النسائية، وفي عام 1945 تم تأسيس أول اتحاد نسائي أردني.

وتشير الإحصاءات إلى محدودية مشاركة المرأة في المناصب القيادية بشكل عام، حيث يعود أول منصب وزاري تشغله المرأة الأردنية إلى عام 1979، وكان تعيين أول قاضية في الأردن عام 1995، أما في مجالات السلطة التشريعية، فكان دخول أول امرأة للمجلس الاستشاري الذي كان يقوم بديلاً عن البرلمان عام 1978، وفي عام 1989 دخلت المرأة لمجلس الأعيان، ودخلت أول امرأة لمجلس النواب عام 1993، أما على صعيد الحياة السياسية فكانت مشاركة المرأة متدنية ولم تصل أي امرأة إلى منصب أمينة عامة للحزب حتى عام 2008، وكانت نسبة مشاركة المرأة في مجال النقابات أفضل حيث تجاوزت نسبة 25%.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن، فإن تمثيل المرأة ما زال دون الطموح حيث يظهر تقرير الفجوة الجندرية والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تراجع مكانة الأردن في هذا المجال، حيث تراجع مركز الأردن من المرتبة 119 من بين 134 دولة عام 2013 إلى المرتبة 134 من بين 142 دولة عام 2014.[15]

(14) حسين نشوان، المرأة في المثل الشعبي في الأردن وفلسطين «دراسة سيوسيولوجية لواقع المرأة ومكانتها»، وزارة الثقافة الأردنية، عمان 2012، ص22.

(15) سهير العلي، إلى أين نتجه؟ تمكين المرأة والتنمية المنشودة، جريدة **الغد**، الأربعاء 2014/11/10.

4- **معيقات اقتصادية** ناتجة عن تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتبعيتها الاقتصادية للرجل، من خلال سيطرة الرجل عن الموارد الاقتصادية، ما يقلل من اعتمادها على نفسها وتقرير دورها في المجتمع والحياة السياسية، وتظهر هذه التنشئة بصورة جليّة من خلال تدني مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية والوظائف العليا في القطاع الخاص.

ونظراً لحاجة الحملات الانتخابية في الأردن إلى أموال طائلة نتيجة نظام الانتخاب الفردي السائد للحصول على أصوات الناخبين أو التعريف بالمرشحين، فإن ذلك قد أضعف من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بسبب تدني قدرتها الاقتصادية.

وتشير الإحصاءات إلى تدني مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ لا تتجاوز 14-15%، ما حَرَم المرأة من تكوين الكفاءات والخبرات التي تساهم في رفع تنافسية المرأة في الحصول على المناصب السياسية والمساهمة في صنع القرارات.[16]

كما ساهمت قوانين العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي في الحد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بالرغم من حصول المرأة على نسبة عالية في مجال التعليم، حيث تشكل الإناث أكثر من نصف طلبة الجامعات وثلث حملة الدكتوراة في الأردن، ولذا فإن فرصهن الوظيفية ما زالت محدودة، ويمكن التدليل على ذلك بما حصل بقرار تشكيل مجالس أمناء الجامعات الأردنية، إذ اقتصر التمثيل على سيدتين فقط.

5- **بنية النظام السياسي والقانوني:** تشكل البنية الدستورية والقانونية للنظام السياسي المرجعية الأساسية في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية، حيث تؤدي دوراً رئيسياً في إسناد الوظائف وإقرار المواقع القيادية في النظام السياسي، ولذلك لها دور في إتاحة الفرصة للمرأة في المشاركة السياسية أو الحد منها.

وسوف نبدأ هنا بفحص بعض النصوص الدستورية الخاصة بمشاركة المرأة، فقد نص الدستور الأردني في المادة (6) على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم

(١٦) انظر في ذلك: أ- سهير العلي: المرجع السابق. ب- حسن عثمان: المرجع السابق.

في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، ولم ترد كلمة الجنس ضمن هذه المتغيرات، لكن كلمة الأردنيين هنا فسرت على أنها تشمل الذكور والإناث. كما أشار الدستور إلى مجموعة من الحقوق والحريات للأردنيين تضمن لهما المشاركة في الحياة السياسية، ومنها:

- المادة (22) التي تنص على أن «لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة».
- المادة (15) التي تنص «على أن تكفل الدولة حرية الرأي».
- المادة (16) تنص على أن «للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ...»

وبالرغم من أهمية هذه النصوص الدستورية في إعطاء دور للمرأة في الحياة السياسية، إلا أن هناك بعض القيود ما زالت موجودة نذكر منها:

- إن النصوص الدستورية المنظمة للحقوق والحريات جاءت بصورة عامة، وجاء فيها على أن تنظم بقانون، وقد جاءت معظم القوانين المنظمة لهذه الحقوق مقيدة لهذه الحقوق، ومنها بالأخص ما يتعلق بحرية الرأي والاجتماع والنشر، حيث فُرضت قيود تحد من فعالية هذه النصوص الدستورية.
- إن كثيراً من النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المرأة جاءت مقيدة في قوانين أخرى، مثل القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تكرس التمييز بين المرأة والرجل.
- ساهم قانون الصوت الواحد في الحيلولة دون وصول المرأة للبرلمان، حيث دعم هذا القانون مرشح العشيرة والذي هو في الواقع غالباً ما يكون رجلاً، على حساب الترشح على أساس الكفاءة، ما أضعف الفرصة أمام المرأة للوصول إلى مجلس النواب[17]، وما اضطر السلطة التنفيذية إلى اقتراح إدخال نظام الكوتا النسائية إلى قانون الانتخاب بدءاً من انتخابات عام 2003.

---

(17) انظر في ذلك:

أ- عبد المجيد العزام، قانون الانتخاب المؤقت وتعديلاته رقم 34 لسنة 2001 - في كتاب قانون الانتخاب الأردني وتمثيل المرأة - نشرته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة unifem، عمان، 2006.

- هناك تأخير في تنفيذ بعض القوانين من ناحية عملية، حيث حصلت المرأة على حق التصويت والترشح لمجلس النواب عام 1974، لكن لم تتم ممارسة هذا الحق إلا في عام 1989، حيث أعيدت الحياة البرلمانية. وحصلت المرأة على حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية، لكن لم تتم ممارسة هذا الحق إلا في عام 1995، هذا بالنسبة للإطار الدستوري والقانوني، أما المرجعيات الوطنية الأخرى فحاولت جسر الهُوة بين مشاركة المرأة والرجل في النظام السياسي، حيث كفلت هذه المرجعيات حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الحياة السياسية، وهو ما ظهر في الميثاق الوطني (حزيران 1991)، وكذلك في الأجندة الوطنية (2005) ووثيقة الأردن أولاً (2003)، وغيرها، كما أن الملك عبد الله الثاني قد تبنى في معظم كتب التكليف وتوجهاته الملكية دمج المرأة في الحياة العامة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

6- **معيقات خاصة باستعدادات المرأة وقدراتها:** بالرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم، حيث وصلت أعداد النساء في مجال التعليم العالي إلى أكثر من 50% من الطلبة، وكذلك مساهمات المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، فإن مشاركتها ما زالت محدودة رغم تزايد هذا الدور، إذ لم يصل إلى 25% من سوق العمل، ما ينعكس على مشاركة المرأة السياسية، لذلك يمكن القول بأن المرأة ما زالت بحاجة إلى رفع كفاءتها وقدراتها على الإنجاز والتواصل وزيادة الوعي السياسي لديها، والابتعاد عن اللامبالاة السياسية المنتشرة في صفوف النساء، والانتقال إلى فكرة العمل الإيجابي، والسعي لتعزيز مبدأ المساواة في المواطنة الذي يرتب حقوقاً وواجبات لكل أفراد المجتمع.

فالمرأة التي تمتلك الوعي الكافي، قادرة على تحقيق العمل المنظم، وتكوين الفكر والمؤسسات التي تسعى لإنصاف المرأة، لأن العمل المنظم من خلال الجمعيات النسائية والأحزاب، قادر على مضاعفة الجهد.

إن الديمقراطية لا تقتصر على عملية الانتخابات الحرة رغم أهميتها، ذلك أن الاهتمام بالإنسان وتنمية قدراته وضمان حقوقه، ركن أساسي في العملية الديمقراطية، حيث يرتبط مفهوم الحق بوجود وعي لدى الأفراد بأنهم يفتقدون أموراً خاصة بهم،

ومن ثم على النساء أن يبدأن المطالبة بحقوقهن وإقناع الآخرين بهذه الحقوق، وتبدأ الخطوة الأولى من النساء أولاً، فبعد إدراكهن لحقوقهن، عليهن الانتقال إلى مرحلة المطالبة بهذه الحقوق [18] واعتراف الآخرين بها.

وخلاصة القول إن رفع قدرة المرأة وكفاءتها هو الأساس، وهذه العملية بحاجة للجهد، والاستفادة من الرموز الظاهرة في العمل النسائي، والاستعانة بالتدريب، واكتساب المهارات، للتغلب على المعيقات الأخرى لمشاركة المرأة السياسية، وللتخلص من غياب النساء المؤهلات عن الترشح للانتخابات خوفاً من الفشل.

(18) انظر في ذلك:
منار الشوربجي، الديمقراطية وحقوق المرأة، مركز مواطن للدراسات الديمقراطية، رام الله، 1996.

الفصل الثالث
الأحزاب السياسية الأردنية

مقدمة:

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تحقيق المشاركة السياسية لفئات المجتمع كافة، ويُعدّ وجود الأحزاب إحدى خصائص الأنظمة السياسية الحديثة، إذ يرتبط وجود التعددية الحزبية بالنظام الديمقراطي وانتشار مبادئ الحقوق والحريات في المجتمع، حيث يمكننا القول بأن وجود الظاهرة الحزبية كان سبباً ونتيجة لتطور النظام الديمقراطي، فقد فتح النظام الديمقراطي المجال لظهور الأحزاب، كما أن الأحزاب ساهمت في تطوير الأنظمة الديمقراطية وممارساتها.

تعريف الحزب:

يعرّف الحزب بإيجاز بأنه مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم أفكار ومبادئ مشتركة، ويخضعون لقيادة وتنظيم موّحد يملك صفة الاستمرارية، ويهدفون إلى الوصول للسلطة أو المشاركة فيها[19]. أما وظائف الأحزاب بشكل عام فهي تتمحور في الأساس حول ما يلي:[20]

---

(19) انظر بخصوص تعريف الأحزاب السياسية وأنواعها:
- Mauris Dueverger. Politcal Parties. London Methune. 1954.
- Roy Macridis. ed. Political Parties. N.y. Harper and Row Puplishers.1967.

(20) انظر في ذلك:
أ- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر، الكويت، 1987، ص 196- 202.
ب- نظام بركات، الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي في كتاب المرشد إلى الحزب السياسي، دار سندباد، عمان، 1995، ص 53- 54.

- التجنيد السياسي وإعداد القيادات العليا في الدولة وتأمين انتقال السلطة بينها.
- التنشئة السياسية حيث تقوم الأحزاب بخلق الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتطويرها.
- تساهم الأحزاب في صنع السياسة العامة من خلال تجميع المصالح المشتركة ووضعها في برامج محددة سواء للأحزاب الحاكمة أو المعارضة، وتعمل لجان الأحزاب على تحديد مشاكل المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها، كما تقوم أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية بمراقبة أعمال الحكومة.
- تؤدي الأحزاب السياسية دوراً في تحقيق المشاركة السياسية من خلال تنظيم الأفراد المتشابهين في الأفكار ومحاولة فتح المجال لهم للتواصل مع المحكومين والحكام على السواء، كما تقوم الأحزاب بدورها في التأثير على القرارات الحكومية.
- تمارس الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تحقيق التنمية السياسية التي لا يمكن أن تتكامل بدون الأحزاب السياسية، وفي المقابل لا يمكن أن تتطور الأحزاب ووظائفها الفعلية إلا في ظل التنمية السياسية.[21]

أما التعريف الإجرائي للأحزاب الأردنية، فيقصد به: تلك الأحزاب الأردنية المرخصة والمسجلة رسمياً وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم 16 لسنة 2012، وعددها 35 حزباً.[22]

التطور التاريخي للأحزاب في الأردن:

يمكن تقسيم تطور الظاهرة الحزبية في الأردن إلى ثلاث مراحل، هي:

---

(21) التنمية السياسية في الأردن، تحرير محمد القطاطشة ومصطفى العدوان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2004، ص 50- 51.

(22) انظر الملحق رقم (4)، والجدول رقم (1).

أ - المرحلة الأولى:

تعود بدايات الأحزاب إلى المرحلة ما قبل تأسيس إمارة شرق الأردن، حيث تشكلت بعض الأحزاب الأردنية منذ عام 1921.

وقد كانت تلك الأحزاب ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني لتشمل سوريا الطبيعية، وتشكل خلال هذه الفترة: حزب الاستقلال، حزب أم القرى، حزب أحرار الأردن، حزب الشرق العربي، حزب العهد، وغيرها من الجمعيات السياسية، وكانت تلك الأحزاب تركّز في مطالبها على تحرير الوطن العربي من النفوذ الأجنبي خاصة الفرنسي، وتطالب بقيام دولة عربية مستقلة وتأييد الحكم الدستوري.

وبعد قيام إدارة شرق الأردن عام 1923 تأسس في الإمارة أحزاب أخرى تستند إلى البنية العشائرية السائدة في الأردن، لذلك كانت تلك الأحزاب محدودة التأثير وتمتاز بعدم الاستمرارية وعدم الانتشار. ولم تكن تهتم بوضع برامج سياسية واقتصادية، وكانت تلتف حول بعض الشخصيات التقليدية، وقد بلغ عددها حوالي 14 حزباً، وكانت ذات انتماءات محلية في معظمها. ومنذ عام 1928، حين وضع القانون الأساسي للحكم، ظهرت أحزاب ذات طابع وطني، وعلى رأسها حزب الشعب الأردني المعارض، إضافة إلى حزب اللجنة الوطنية، والحزب الحر المعتدل، وحزب التضامن، وحزب الإخاء، وتركزت مطالب هذه الأحزاب خلال تلك المرحلة، حول إجراء انتخابات حرة، وإيجاد حكومة ديمقراطية، والمطالبة بالاستقلال الوطني، والتخلص من الاستعمار.[23]

---

(23) أ- رناد الخطيب، التيارات السياسية في الأردن، عمان، 1992.
ب- رافع البطاينة، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن، وزارة الثقافة، عمان، 2004.
ج- علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، 1921 إلى 1946، مطبعة القوات المسلحة، عمان، 1973.

ب- المرحلة الثانية:

بعد إعلان الاستقلال عام 1946، نشأت أحزاب جديدة، منها؛ حزب النهضة العربية، وحزب الإصلاح. وبعد توحيد الضفتين، الشرقية والغربية في دولة واحدة، وما صاحبه من ارتفاع سقف الحريات، وزيادة الوعي السياسي، بسبب هجرة أعداد من الفلسطينيين إلى الأردن، بالإضافة إلى وضع الدستور الأردني الجديد عام 1952 الذي نص على حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة فيها.

بدأت تظهر أحزاب أردنية جديدة أخذت في تنظيم الحياة السياسية، وضمت تلك الأحزاب في معظمها نخباً سياسية معارضة للحكومة من المثقفين والمتعلمين ممن درسوا خارج الأردن، هذا بالإضافة إلى ظهور منظمات المجتمع المدني مثل النقابات والاتحادات العمالية والجمعيات.

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور الأحزاب العقائدية مثل الإخوان المسلمين، وحزب البعث، والحزب الشيوعي، والحزب الوطني الاشتراكي، إضافة إلى بعض الأحزاب المحافظة والتقليدية مثل حزب الأمة، والحزب الوطني الدستوري، وقد بلغ عدد الأحزاب خلال تلك المرحلة أكثر من 15 حزباً بين أحزاب صغيرة وأحزاب كبيرة ذات شعبية.[24]

وقد شكلت بعض أحزاب المعارضة خلال تلك الفترة حكومة برلمانية برئاسة سليمان النابلسي عام 1956، حيث حصلت على 41 مقعداً من مقاعد البرلمان الستين. لكن هذه الحكومة اصطدمت مع توجهات القيادة الأردنية وارتباطاتها الدولية، مما أدى إلى حلّ الحكومة وحلّ الأحزاب القائمة وملاحقة المعارضة، وفرضت قيود مشدّدة على التنظيمات النقابية والعمالية، ما جعل الأحزاب الأردنية تدخل في مرحلة من العمل

(24) انظر في ذلك:
أ- عبد الله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1992.
ب- أمين مشاقبة، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، دار الحامد، عمان، 2014.

السري وغير القانوني، وقد تركز مطالب الأحزاب في هذه المرحلة حول الآتي:[25]

1- معارضة الدخول في حلف بغداد.

2- محاربة الصهيونية والدعوة لتحرير فلسطين.

3- المطالبة بإطلاق الحريات العامة.

4- العمل على بلورة هوية قومية واحدة.

5- تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج- المرحلة الثالثة:

استمر الوضع في منع الأحزاب السياسية من العمل إلى عام 1989، حيث أعيدت الحياة إلى البرلمان من خلال الانتخابات التي جرت في السنة نفسها، وحصل نوع من الانفراج السياسي على مستوى الحياة السياسية، ما جعل الأحزاب الأردنية التي كانت محظورة في مجملها ما عدا جماعة الإخوان المسلمين تعمل على المشاركة بصورة غير رسمية في الانتخابات إلى أن صدر قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، والذي سمح بخروج الأحزاب إلى العلنية ومشاركتها في انتخابات 1993، حيث حصلت على ما يقارب 46% من أعضاء مجلس النواب الثاني عشر، وقد توزعت تلك الأحزاب ما بين أحزاب وسطية، وقومية، ويسارية، وإسلامية.

وظهر في بداية هذه الفترة ما يزيد على 64 حزباً تراجعت إلى 24 حزباً عام 1998، وفي عام 2007، صدر قانون جديد للأحزاب السياسية رقم 19 لسنة 2007، تم بموجبه وضع معايير جديدة لترخيص الأحزاب السياسية، وتم مطالبة الأحزاب القائمة بتصحيح أوضاعها.

---

(25) أ- رناد الخطيب، مرجع سابق.
ب- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1959 - 1995)، مطبعة المحتسب، عمان، 1996.
ج- خليل حجاج، تاريخ الأحزاب الأردنية (1946 - 1970)، عمان.

ولم يتضمن ذلك القانون تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب، حيث نص القانون على تعريف الحزب بأنه «كل تنظيم سياسي يتألف من مجموعة من الأردنيين وفقاً لأحكام الدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة العامة»، وبالتالي تم استبدال عبارة الحياة السياسية بعبارة الحياة العامة.

ويلاحظ في هذا المجال بأن قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وقانون الأحزاب رقم 19 لسنة 2007، لم يوردا نصاً يتعلق بهدف الحزب في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وتداولها كهدف من أهداف الأحزاب.

وقد رفع قانون الأحزاب رقم 19 لسنة 2007 عدد المؤسسين للأحزاب من 50 إلى 500 شخص، واشترط أن يكون مكان إقامتهم في خمس محافظات على الأقل، والتعديل الجديد الملفت للنظر في القانون الجديد هو أنه نص على تخصيص دعم حكومي للأحزاب[26] من أموال الخزينة.

وقد اشترط القانون الجديد لسنة 2012، مجموعة من القيود على تأسيس الأحزاب وسبل ممارستها لنشاطاتها، ما قلّل عدد الأحزاب في البداية.

لكن بعد ذلك ظهرت أحزاب جديدة، حيث ارتفع عدد الأحزاب السياسية إلى 35 حزباً مرخصاً، ويمكن تلخيص أهم خصائص الأحزاب الأردنية خلال هذه المرحلة في الآتي:

1- الزيادة الكبيرة في عدد الأحزاب، حيث بلغ عددها 65 حزباً، وتعرض هذا العدد للزيادة والنقصان حسب فترات الانتخابات، وتبعاً لقوانين الانتخاب والأحزاب، وقد وصل الآن إلى 35 حزباً مرخصاً.

2- التشابه بين الأفكار والبرامج لكثير من الأحزاب خاصة الأحزاب الوسطية، والقومية.

3- كثرة الاندماجات والانقسامات داخل الأحزاب منذ عام 1995، حيث اندمجت

(26) انظر في ذلك القوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن، تحرير نظام بركات، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2010، ص 9 - 36.

عدة أحزاب في حزب واحد هو الحزب الدستوري، وكثير من قيادة الحركة الإسلامية انشقت لتشكل أحزاباً وحركات جديدة.

4- عدم قدرة الأحزاب على تلبية الاحتياجات والآمال الأردنية، ما أدى إلى ضعف إقبال الجماهير على الأحزاب.

5- اقتصار نشاطات الأحزاب على العاصمة ومراكز المدن الرئيسية وعجزها عن الانتشار لبقية المناطق.

6- غلبة الطابع الشخصي على كثير من الأحزاب، بحيث يشكل مؤسس الحزب قيادة الحزب، ويكون الولاء للقائد أكثر من الانتماء إلى برامج أو أفكار الحزب.

الأحزاب في انتخابات 2013:

بالرغم من وجود 23 حزباً مرخصاً حتى تاريخ تلك الانتخابات، إلا أن 14 حزباً فقط قدم مرشحين عنه للانتخابات، فيما دعمت بقية الأحزاب فرص مرشحين مستقلين أو من أحزاب أخرى، أو قاطعت الانتخابات، وقد تمكنت تسعة أحزاب من الحصول على مقاعد سواء عن طريق الدوائر المحلية أو القائمة الوطنية، وكان مجموع ما حصلت عليه كل الأحزاب الأردنية في انتخابات 2013 هو 55 مقعداً من أصل 150 مقعداً، أي أن النسبة لا تتجاوز 37% من المقاعد، أما على صعيد القوائم فقد قدمت الأحزاب 11 قائمة، وقد بلغ عدد مرشحي الأحزاب 204 من أصل 819 مرشحاً، أي ما يعادل 25% تقريباً من المرشحين، لكن عدد الفائزين من الأحزاب السياسية لم يتعد 10 مقاعد عن طريق القائمة الوطنية، و45 عن الدوائر المحلية، بحيث يصبح المجموع 55 مقعداً[27].

(27) انظر: أثر قانون الانتخاب لسنة 2012 وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، إعداد: حسين أبو رمان وآخرون، مركز القدس للدراسات السياسية ومؤسسة كونراد أديناور، عمّان، 2014.

الجدول (4): مشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية[28]

رقم المجلس	الانتخابات النيابية	مرشحو الأحزاب	النسبة لمجموع المرشحين	عدد الفائزين	النسبة إلى مجموع المقاعد
11	1989	112	%17.2	34	% 42.5
12	1993	50	%9	37	%46.2
13	1997	50	%9	5	%6
14	2003	75	%8.3	33	%30
15	2007	53	%6	6	%5.5
16	2010	غير محدد	غير محدد	11	%9
17	2013	304 (100فردي و204 قوائم)	% 20	55 (45 دوائـر محلية + 10 قوائم وطنية)	%36.5

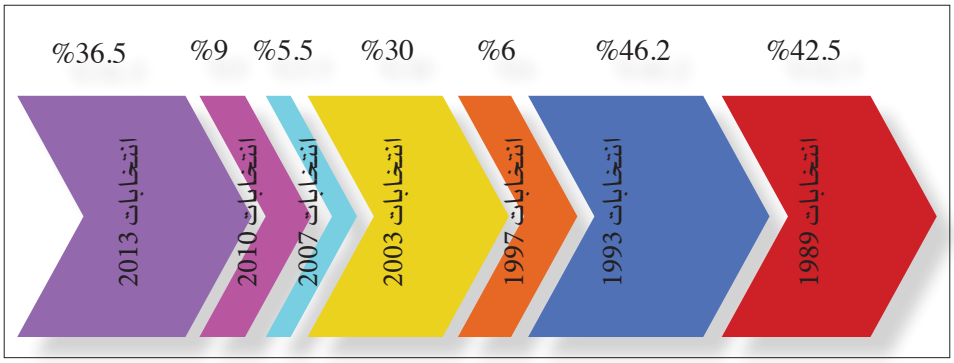

الشكل (3)

مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية

(28) انظر في ذلك:

أ- كتاب أثر قانون الانتخابات لسنة 2012، وتوزيع المقاعد الانتخابية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص ص 21 - 22.

ب- د. نظام بركات، الوظيفة التمثيلية للبرلمان الأردني، ورقة قدمت ونشرت بواسطة مؤسسة (Ipalmol)الإيطالية ومشروع الأمم المتحدة للتنمية البشرية، روما، 2008.

ج- ملحق خاص فلسطين اليوم بتاريخ 2010/11/13، مركز الزيتونة، بيروت.

وبشكل عام يمكن القول، بأن الأحزاب الأردنية ما زالت تعاني من عدم الإقبال للانضمام إليها من قبل مختلف شرائح المجتمع، وترجع أسباب العزوف عن العمل الحزبي في الأردن لمجموعة من الأسباب التي تتعلق بالموروث التاريخي للأحزاب السياسية ومنعها وتجريمها من قبل السلطة لفترة طويلة، وكذلك اقتصار عمل الأحزاب على النخب السياسية، وفي المدن الرئيسية، وعدم قدرة الأحزاب على تلبية طموحات وآمال المواطنين، إضافة إلى تدني الوعي السياسي والثقافة الخاصة بدور الأحزاب لدى الشعب الأردني.[29]

وقد أدت هذه العملية إلى تدني عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب، وتدني المقدرة المالية للأحزاب، إضافة إلى كثرة الأحزاب وتشتتها، ما أدى إلى ضعف دور الأحزاب في الحياة السياسية.

وقد ساعد كل من قانون الانتخاب وقانون الأحزاب في تراجع دور الأحزاب في الانتخابات النيابية لصالح مرشحي العشائر والمناطق، وهذا ساهم بدوره في ضعف دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

ويلاحظ بأن هناك تضارباً في احتساب عدد المرشحين والفائزين من الأحزاب في الانتخابات، وذلك ناتج عن أن كثيراً من أعضاء الأحزاب فضلوا ترشيح أنفسهم كمستقلين لكسب التأييد من عشائرهم ومناطقهم استناداً إلى قوانين الانتخابات التي تعتمد نظام الصوت الواحد الذي يعطي للاعتبارات المحلية والعشائرية القيمة الأعلى للفوز بالانتخابات، كما أن كثيراً من الفائزين في الانتخابات أعلنوا بعد فوزهم أنهم ينتمون للأحزاب القائمة رغم عدم ترشحهم من قبل تلك الأحزاب لذلك تضاربت واختلفت المعلومات حول عدد المرشحين والفائزين من الأحزاب في الانتخابات النيابية المختلفة.

(29) انظر في ذلك محمد الفواعير، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، 2006.

نتائج مشاركة الأحزاب في الانتخابات:

الجدول (5): قوائم الأحزاب السياسية المرشحة لانتخابات 2013
مرتبة تنازلياً بحسب عدد الأصوات التي أحرزتها

الرقم	اسم الحزب	اسم القائمة	رقم القائمة	عدد الأصوات	عدد الفائزين
1	حزب الوسط الإسلامي	الوسط الإسلامي	23	114,458	3
2	حزب الاتحاد الوطني	الاتحاد الوطني	40	68,149	2
3	حزب التيار الوطني	حزب التيار الوطني	8	48,970	1
4	الجبهة الأردنية الموحدة	الجبهة الموحدة	25	32,840	1
5	حزب الشباب الوطني	الوحدة الوطنية	12	31,477	1
6	جبهة العمل الوطني	العمل الوطني	37	19,606	1
7	حزب الرسالة	المواطنة	50	14,012	1
8	الشعب الديمقراطي «حشد»	النهوض الديمقراطي	19	13,917	–
9	البعث العربي الاشتراكي				–
10	البعث العربي التقدمي				–
11	الديمقراطية المباشرة				–
12	دعاء	كتلة حزب دعاء	21	6793	–
13	العدالة والتنمية الأردني	العدالة والتنمية	1	6734	–
14	الرفاه	الرفاه/ أهل العزم	41	4781	–

المجموع:

عدد أصوات القوائم الحزبية = 316,737 من 860,569 صوتاً (36.8% من المجموع).

عدد الفائزين = 10 من 27 مقعداً (37% من المجموع).

الجدول (6): قوائم الأحزاب السياسية المرشحة لانتخابات 2013

مرتبة تنازلياً بحسب عدد المرشحين

الرقم	اسم الحزب	اسم القائمة	رقم القائمة	عدد المرشحين	عدد المرشحات
1	الجبهة الأردنية الموحدة	الجبهةالموحدة	25	26	2
2	حزب الاتحاد الوطني	الاتحادالوطني	40	26	2
3	حزب الوسط الإسلامي	الوسط الإسلامي	23	23	2
4	حزب التيار الوطني	حزب التيار الوطني	8	22	2
5	جبهة العمل الوطني	العمل الوطني	37	21	1
6	حزب الرسالة	المواطنة	50	20	2
7	الشعب الديمقراطي «حشد»	النهوض الديمقراطي	29	6 من 14	1
8	البعث العربي الاشتراكي			4 من 14	
9	البعث العربي التقدمي			2 من 14	
10	الديمقراطية المباشرة			2 من 14	
11	الرفاه	الرفاه/أهل العزم	41	09	1
12	دعاء	كتلة حزب دعاء	21	09	1
13	العدالة والتنمية الأردني	العدالة والتنمية	1	09	1
14	الشباب الوطني الأردني	الوحدة الوطنية	12	21	1
المجموع		عدد القوائم = 11 (18%)		204 (24.9%)	15 (17.4)

أما فيما يخص ترشيحات الأحزاب السياسية على صعيد الدوائر المحلية، فإن الأرقام تعطي انطباعات ظاهرية إيجابية نوعاً ما بترشح ما لا يقل عن مائة من مرشحي الأحزاب. غير أن واقع الحال لا يرقى إلى تلك الانطباعات، وهذا ما يعكسه تردّد الأحزاب في الإعلان عن أعداد مرشحيها وحتى عن أعداد الفائزين منهم.

الجدول (7): تمثيل المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب

اسم الحزب السياسي	عدد المؤسسين	ذكور	إناث	النسبة %
حزب البعث العربي الاشتراكي	75	75	0	0
حزب الشيوعي الأردني	71	66	5	7
حزب جبهة العمل الإسلامي	312	301	11	3.5
حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»	100	88	12	12
حزب المستقبل	158	154	4	2.5
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	94	89	5	5
الحزب التقدمي	59	54	5	8
حزب البعث العربي التقدمي	76	76		0
حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية «دعاء»	72	61	11	15
حزب العمل القومي «حق»	62	61	1	1.5
حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	65	62	3	5
حزب الأحرار	105	52	53	50
حزب اليسار الديمقراطي الأردني	277	276	1	0.3
حزب الأنصار العربي الأردني	85	79	6	7
حزب السلام الأردني	106	90	16	15
حزب الأمة	59	57	2	3
حزب الأرض العربية	67	63	4	6
الحزب الوطني الدستوري	950	909	41	4
حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	63	55	8	13
حزب العمل الأردني	64	60	4	6
حزب الأجيال الأردني	60	56	4	7
حزب الفجر الجديد العربي الأردني	70	70		0
حزب النهضة الأردني	236	218	18	8
حزب الخضر الأردني	57	53	4	7
حزب حركة حقوق المواطن الأردنية «حماة»	53	51	2	4
حزب الشغيلة الشيوعي الأردني	53	48	5	9
حزب حركة لجان الشعب الأردني	65	61	4	6
حزب الرفاه الأردني	53	39	14	26
حزب الوسط الإسلامي	122	115	7	6
الحزب العربي الأردني	52	43	9	17
حزب الرسالة	62	52	10	16
حزب العهد	74	55	19	26
حزب العدالة والتنمية الأردني	53	37	16	30
حزب الحرية والمساواة	51	41	10	20
الحزب الوطني الأردني	131	74	57	43.5

مما سبق يلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب، قد بلغ ما نسبته 9% من مجموع المشاركين في الهيئات التأسيسية.

الجدول (8): نسبة المرأة في الهيئات التأسيسية وفقاً للتيارات الحزبية

اسم التيار الحزبي	النسبة
التيار الإسلامي	%6
التيار اليساري	%5
التيار القومي	%6
التيار الوسطي	%11.5

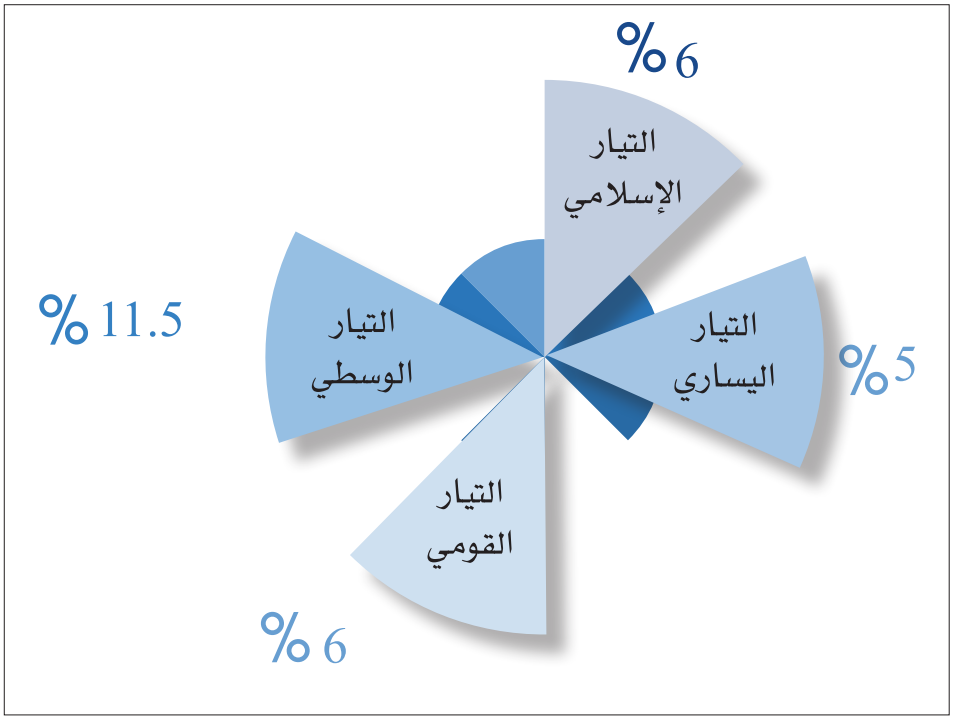

الشكل (4)
نسبة المرأة في الهيئات التأسيسية بحسب التيار الحزبي

تظهر الجداول السابقة، تدني نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب، لجهة مشاركتها في الهيئات التأسيسية في مختلف التيارات الحزبية وبنسب متفاوتة، وتظهر ارتفاع نسبة النساء في الهيئات التأسيسية في أحزاب التيار الوسطي إلى 11.5% وانخفاضها في التيار اليساري بنسبة 5%، بينما شكلت المرأة في التيارين الإسلامي والقومي 6%. ومن بين العدد الكلي لمؤسسي الأحزاب موضع الدراسة البالغ عددها 4116 شخصاً، فقد بلغ عدد النساء المؤسسات 372 سيدة، بنسبة 9%.

صور المرأة في البرامج السياسية للأحزاب الأردنية:

على الرغم من الاهتمام النسبي بقضايا المرأة في برامج الأحزاب الأردنية، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه البرامج تعبر عن فهم تقليدي لدور المرأة، فالتعاطي مع قضايا المرأة في برامج الأحزاب ينبغي أن ينبع من فهم حقيقي لقضايا المرأة وواقعها داخل المجتمع الأردني على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. إلا أن هذه البرامج الحزبية لم تعالج القضايا المرتبطة بها بآليات واضحة وبرامج فعالة تطبق على أرض الواقع، بما من شأنه مساعدة المرأة على النهوض بحالها، وتخطي العقبات التي يضعها المجتمع أمامها.

وتحاول الأحزاب الأردنية استقطاب المرأة بشكل يوازي استقطابها للرجل، ومن ثم إعطاء دور هامشي لها على صعيد العضوية، ما ينعكس على واقع وضع المرأة وفعاليتها ومشاركتها الحقيقية في الأحزاب الأردنية.

وأخيراً يمكن القول بأن المرأة قد فشلت في استثمار قوتها العددية في زيادة قوتها وتمثيلها في مجلس النواب، وفي زيادة فعالية مشاركتها في الحياة السياسية، وقد شكلت ظاهرة عدم التمثيل المناسب في مجلس النواب، الدافع نحو المطالبة بنظام الكوتا الذي أُقر في قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001، والذي ساهم في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان، لكن ذلك لم ينعكس إيجاباً بدرجة كافية على زيادة فعالية المرأة في الحياة السياسية.[30]

(30) سلوى المصري، واقع المرأة الأردنية في كتاب قواعد وآفاق التحديث في الأردن ، مؤسسة شومان، 2005، ص 224.

الفصل الرابع
تحليل مواثيق الأحزاب السياسية

منهج تحليل المضمون (Content Analysis)

يهتم هذا المنهج بتحليل النصوص بصورة كمية أساساً، ويستند هذا التحليل في تفسير النصوص إلى ما أظهره التحليل الكمي باعتباره مؤشرات أو دلائل Indicators على موقف محدد، ويحاول تفسير وتحليل النصـــوص الموجودة مع ذكر ما ظهـــر معها وما خفي أو كما يسمى «النص الغائب» أو قراءة ما بين السطور.

وقد تم تحديد النصوص في هذه الدراسة بمواثيق الأحزاب الأردنية وبرامجها السياسية فقط، بعيداً عن الأدبيات الأخرى الخاصة بالأحزاب، مثل البرامج الانتخابية والتصريحات والبيانات الصادرة عنها.

أما وحدات تحليل المضمون المعتمدة في هذه الدراسة، فهي:

أ- وحدة الكلمة، أي مدى تكرار الكلمات الخاصة بالمرأة ومرادفاتها من أنثى نساء...إلخ.

ب- الموضوع، أي القيم الخاصة بالمرأة سواء كانت في مواضيع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

هـ- وحدة المساحة، حيث عملت الدراسة على تحديد حجم أو مساحة ما كتب عن المرأة في مواثيق الأحزاب الأردنية.

تحليل مضمون المواثيق الأساسية للأحزاب ومدى تواجد نصوص بخصوص المرأة:

أ- وحدة تحليل الكلمة:

تبدأ هذه الدراسة باعتماد الكلمة كوحدة تحليل مضمون في المواثيق الأساسية للأحزاب، والكلمة هنا هي المرأة ومرادفاتها وذلك على النحو التالي:

كلمة المرأة ومرادفاتها مثل الإناث أو النساء أو البنات وغيرها، الواردة في هذه المواثيق للدلالة أو مؤشر على اهتمام هذه الأحزاب بقضية المرأة. وبناءً على هذه الوحدة في التحليل وجد ما يلي (انظر ملحق رقم «2»):

1- إن حزب الاتحاد الوطني هو الحزب الذي الأكثر استخداماً أو إيراداً لكلمة امرأة في ميثاقه، حيث وصلت إلى 15 مرة، يليه حزب الرسالة بواقع 14 مرة، ثم الحزب الشيوعي بواقع 10 مرات، وحزب الحركة القومية بواقع 9 مرات.

2- تنخفض النسبة إلى 5 فما دون لمعظم الأحزاب الأخرى، حيث كان أقلها حزب التيار الوطني، حيث ذكرت مرتين في ميثاق التيار الوطني.

ب- وحدة تحليل المساحة (انظر الجدول رقم 9)

لقد تم في وحدة تحليل المساحة متابعة ما كتب عن مواضيع المرأة بصورها كافة، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وغيرها، مقارنة بما كتب عن بقية المواضيع الأخرى، باعتبار أن مساحة أو نسبة ما كتب عن المرأة في مواثيق الأحزاب يعبر بصورة أو أخرى عن مدى الاهتمام بموضوع المرأة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم ما كتب عن المرأة هو مجرد مؤشر كمي على أهمية قضية المرأة.

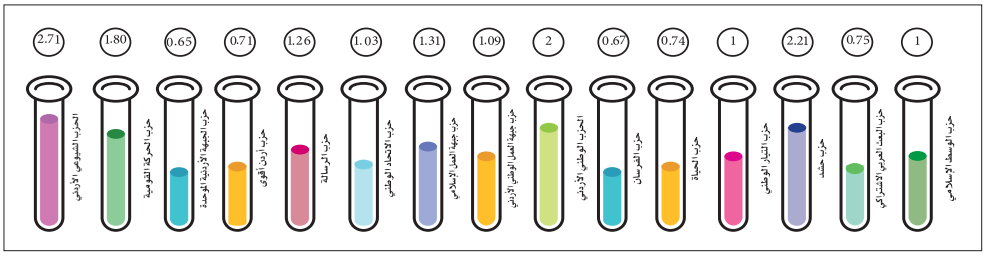

الشكل (5)

نسبة تواجد المرأة في أنظمة وبرامج الأحزاب السياسية

وقد تم اعتماد السطر كوحدة مساحة لمقارنة عدد الأسطر التي تناولت موضوع المرأة بعدد الأسطر التي تناولت بقية القضايا، مع ملاحظة بأن استخدام هذا المؤشر لوحده غير كاف، وبحاجة إلى استخدام وحدات تحليل أخرى لكي تكتمل الصورة.

كذلك تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التحليل الكمي يبقى ناقصاً إذا لم يقترن بتحليل نوعي وموضوعي لتحديد المواقف الحقيقية للأحزاب من قضية المرأة.

كما يجب الملاحظة في هذا المجال بأن التحليل الكمي شمل النظام الداخلي للأحزاب؛ وكذلك البرنامج السياسي إن وجد، مع عدم إدخال البرنامج الانتخابي ضمن هذا التحليل.

تحليل كمي مقارن حسب عدد الأسطر لقضايا المرأة في مواثيق الأحزاب:

1- كان عدد الأسطر لدى حزب «حشد» أكثر الأعداد، يليه حزب الرسالة، ثم الحزب الشيوعي.

2- أما أقل الأحزاب في عدد الأسطر، فكان حزب التيار الوطني، وحزب الحياة، يليهما في الترتيب حزب الفرسان، وحزب الوسط الإسلامي، أما الأحزاب الأخرى فتوزعت بين الرتب الإحدى عشرة الباقية من 5 - 11.

3- من خلال النتائج السابقة، يلاحظ بأن التوزيع جاء غير معبر عن التوجهات السياسية للأحزاب، فالأرقام المرتفعة والمنخفضة اشتركت فيها الأحزاب اليسارية والوسطية والإسلامية.

4- من الملاحظ بخصوص التحليل الكمي لعدد الأسطر التي تتناول قضية المرأة في مواثيق الأحزاب أنه يعتريه بعض القصور، لأن حجم النظام الأساسي للأحزاب الأردنية متفاوت، فبعضها جاء مطولاً حيث وصل إلى 2383 سطراً، كما هو لدى حزب الرسالة، ووصل في حزب «حشد» إلى 1400 سطر، ولدى حزب التيار الوطني إلى 1224 سطراً، بينما جاء النظام الأساسي مختصراً لدى أحزاب أخرى، حيث وصل إلى 240 سطراً لدى الحزب الوطني الأردني، وإلى 270 سطراً لدى حزب الحياة، وإلى 300 سطر لدى حزب الوسط الإسلامي، ما يجعل عملية المقارنة عملية صعبة، وتتطلب اعتماد التمثيل النسبي، أي نسبة ما كتب عن قضية المرأة مقارنة بما كتب عن بقية القضايا الأخرى.

تحليل كمي مقارن لنسبة مساحة ما ذكر عن المرأة مقارنة بالمواضيع الأخرى

كانت نسبة ما ورد في البرنامج السياسي للحزب الشيوعي هي الأكبر، وهو في الترتيب الأول، يليه حزب حشد في المرتبة الثانية، ثم الحزب الوطني الأردني في المرتبة الثالثة.

1- كانت أقل نسبة لما ورد في مواثيق الأحزاب لدى حزب الفرسان، يليه في آخر القائمة حزب الجبهة الأردنية الموحدة، ثم حزب أردن أقوى.

2- أما بقية الأحزاب فتوزع ترتيبها بين المركز الحادي عشر والمركز الرابع.

الجدول (9): تحليل رقمي لتواجد المرأة في أنظمة وبرامج الأحزاب السياسية

الحزب	الاتجاه	عدد الأسطر التي تحدثت عن المرأة	ترتيب الأحزاب حسب العدد	النسبة المئوية	ترتيب الأحزاب حسب نسبة المساحة
حزب الوسط الإسلامي	إسلامي	3 من أصل 300	13 + 12	1	9
حزب البعث العربي الاشتراكي	قومي	4 من أصل 528	11	0.75	11
حزب حشد	يساري	31 من أصل 1400	1	2.21	2
حزب التيار الوطني	وسطي	2 من أصل 180	15+14	1	10
حزب الحياة	وسطي	2 من أصل 270	15+14	0.74	12
حزب الفرسان	وسطي	3 من أصل 450	13+12	0.67	15
الحزب الوطني الأردني	وسطي	5 من أصل 240	10	2	3
حزب جبهة العمل الوطني الأردني	وسطي	6 من أصل 550	9	1.09	8
حزب جبهة العمل الإسلامي	إسلامي	6 من أصل 459	8+9	1.31	6
حزب الاتحاد الوطني	وسطي	6 من أصل 582	5	1.03	5
حزب الرسالة	وسطي	30 من أصل 2383	2	1.26	7
حزب أردن أقوى	وسطي	7 من أسطر 993	7	0.71	13
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	وسطي	8 من أصل 1224	6	0.65	14
حزب الحركة القومية	قومي	12 من أصل 665	4	1.80	4
الحزب الشيوعي الأردني	يساري	22 من أصل 813	3	2.71	1

ويلاحظ بأن هناك أحزاب لديها نظام أساسي، وبرنامج سياسي، وهناك أحزاب أخرى تم فقط اللجوء إلى نظامها الأساسي، وذلك لأن بعض الأحزاب تدمج بين النظام والبرنامج.

ولا بد من الإشارة إلى وجود برامج اقتصادية واجتماعية لدى بعض الأحزاب تطرقت للمرأة، ولكن تم التركيز على النظام الداخلي والبرنامج السياسي، بهدف توخي التوازن بين مختلف الأحزاب.

ج- مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم عمل المرأة

تمثل القيم والمبادئ الأساسية المرجعية الفكرية لعمل المنظمات السياسية والأحزاب والقيادات السياسية، حيث تشكل هذه القيم الإطار الفكري والأيديولوجي الذي ينظم إحساس القيادات والأحزاب بالواقع الذي يعيشونه، وتحدد طريقة تعاملهم مع الظواهر السياسية التي هم بصدد اتخاذ مواقفهم نحوها، والتي هي في حالة دراستنا تتعلق بواقع ودور المرأة الحزبية في الأردن. فمن خلال هذه المفاهيم والقيم، تبني الأحزاب السياسية ثقافتها ومواقفها من وصول قيادات معينة للسلطة أو مشاركتها فيها، وحين وصول هذه القيادات إلى المراكز الإدارية العليا، تشكل هذه القيم المرشد لسلوكها في صنع القرارات.

ومن خلال القراءة التحليلية الدقيقة لمواثيق الأحزاب الأردنية المشمولة بهذه الدراسة، تم رصد ثمانية مبادئ وقيم رئيسية تتعلق بدور المرأة في الحياة السياسية الأردنية، هي:[31]

أ- مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

ب- مبدأ احترام حقوق المرأة والحريات العامة.

ج- تمكين المرأة والمشاركة السياسية في الأحزاب.

د- أهمية رفع قدرات المرأة من خلال التعليم والتثقيف والتدريب.

هـ- أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و- أهمية دور المرأة في مجال الأسرة والأمومة والطفولة.

ز- تعزيز الديمقراطية بشكل عام.

ح- المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال متابعة مدى وجود هذه القيم والمبادئ في مواثيق الأحزاب الأردنية نجد ما يلي:

1- إن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ذكر في مواثيق 10 أحزاب، وغاب عن مواثيق خمسة أحزاب، منها الحزبان الإسلاميان، حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي، إضافة إلى ثلاثة من الأحزاب الوسطية.

(31) للمقارنة بخصوص موقف الأحزاب من حقوق الإنسان واحترام مبادئ المساواة بين الجنسين، نظام بركات، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2010.

2- مبدأ حقوق المرأة والحريات العامة جاء مكرراً في مواثيق ثمانية أحزاب موزعة بين مختلف التيارات السياسية.

3- تمكين المرأة وأهمية المشاركة السياسية، حظيت بأكبر عدد من الوجود حيث ظهرت في مواثيق 11 حزباً، وكان الغياب الملحوظ لها في مواثيق حزبين قوميين هما حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب حشد الذي ترأسه امرأة بالإضافة إلى حزبين من أحزاب الوسط.

4- قيمة التثقيف والتعليم والتدريب للمرأة، ذكرت في مواثيق خمسة أحزاب، وغابت عن 10 أحزاب موزعة بين معظم التيارات السياسية للأحزاب.

5- القيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ذكرت في مواثيق 11 حزباً، موزعة بين مختلف التيارات الحزبية، وغابت عن مواثيق أربعة أحزاب؛ منها حزب قومي، وثلاثة أحزاب من الأحزاب الوسطية.

6- القيم الخاصة بالحياة الأسرية والرعاية الاجتماعية للأمومة والطفولة وجدت في مواثيق ثمانية أحزاب.

7- مبدأ وقيمة الديمقراطية بصورة مباشرة جاء النص عليها محدوداً، وذكرت فقط في مواثيق حزبين، واحد قومي والآخر من الأحزاب الوسطية.

8- الأهمية التشاركية في مؤسسات المجتمع المدني جاء النص عليها في مواثيق أربعة أحزاب، مقابل غيابها عن مواثيق 11 حزباً.

د- القيم التشجيعية للمستقبل (انظر الجدول رقم «10»):

تشكل القيم العليا السائدة في المجتمع والمؤسسات السياسية المرجعية والإطار الفكري الذي يستمد منه الأفراد والمؤسسات توجهاتهم السياسية، Orientation Political وهي تساهم في صياغة وترسيخ الثقافة السياسية، والتحكم بمستويات السلوك السياسي، وفي متابعة هذه القيم في مواثيق الأحزاب وجدنا ما يلي:

فقد وردت في قوانين الأحزاب الأردنية الخمسة عشرة التي جرت الدراسة عليها، مجموعة من الكلمات التشجيعية التي تمثل قيماً عامة لدور المرأة تم تحديدها في الكلمات التالية:

1- تشجيع. 2- تعزيز. 3- احترام

4- إنصاف. 5- استقلال. 6- الارتقاء

7 - إبراز الدور. 8 - رفع مستوى. 9 - الإيمان بدور. 10 - تطوير.

وقد تم حصر هذه الكلمات ومدى ورودها أو تكرارها في مواثيق الأحزاب ورصدها على النحو التالي:

1- إن معظم هذه الكلمات تعكس الرغبة المستقبلية في التعامل مع قضية المرأة ومحاولة تغيير الوضع القائم إلى وضع أفضل بالنسبة للمرأة.

2- إن واحدة أو أكثر من هذه الكلمات وردت في مواثيق سبعة أحزاب، أما بقية الأحزاب وعددها ثمانية أحزاب، فلم يرد أي من هذه الكلمات في مواثيقها.

الملاحظات العامة على القيم والمبادئ الواردة في قوانين الأحزاب الأردنية:

1- بلغ مجموع القيم المذكورة في مواثيق الأحزاب الأردنية جميعاً 59 قيمة موزعة بين كافة التيارات من أصل 135 كان من المفترض رصدها في مواثيق كل الأحزاب لو ذكرت جميعاً، وغاب عن مواثيق الأحزاب بشكل عام 76 قيمة.

2- كان الغياب الأساسي واضحاً في مبدأ الديمقراطية والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني حيث بلغ 2 و 4 على التوالي.

3- كانت أكثر القيم تواجداً في مواثيق الأحزاب، هي قيم يتم فيها تمكين المرأة والمشاركة السياسية، وقيم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي بلغت تكراراتها في مواثيق الحزب كالآتي:

مقارنة توزيع تكرار القيم والمبادئ حسب الحزب:

من خلال متابعة وجود المبادئ العامة والقيم الثقافية المنصوص عليها في مواثيق الأحزاب، والتي حددت في ثماني قيم ومبادئ، وجدنا ما يلي:

1- إن كل الأحزاب اشتركت في ذكر ولو قيمة واحدة أو مبدأ، ولم يخل ميثاق أي حزب من هذه القيم.

2- هناك حزبان ذكرت مواثيقهما سبع قيم من القيم الثماني التي تم تحديدها، وهما حزب الاتحاد الوطني وحزب «حشد».

3- هناك حزبان ذكرت مواثيقهما ست قيم، هما حزب الرسالة والحزب الشيوعي.

4- هناك حزب واحد ذكرت لديه خمس قيم، هو حزب الحركة القومية.

5- هناك حزبان ذكرت مواثيقهما ثلاث قيم، هما حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب التيار الوطني.

6- هناك حزب واحد تضمن ميثاقه قيمة واحدة هو حزب الفرسان.

الجدول (10): المبادئ والقيم التي تحكم قضية المرأة

المبادئ / الحزب	المساواة وعدم التميز وتكافؤ الفرص	حقوق المرأة	المشاركة السياسية في الأحزاب وتمكين المرأة	رفع قدرات تعليم تثقيف تدريب	دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	شؤون الأسرة والأمومة والطفولة	الديمقراطية	مؤسسات المجتمع المدني	كلمات تشجيع	المجموع للأحزاب
جبهة العمل الإسلامي		√	√		√				√	3
الاتحاد الوطني		√	√	√	√	√		√	√	7
الجبهة الأردنية الموحدة			√						√	1
الرسالة			√	√	√	√			√	6
حزب أردن أقوى	√	√	√			√				4
الحركة القومية	√	√	√		√	√				5
الشيوعي	√	√	√		√	√		√		6
الوسط الإسلامي			√	√	√	√				4
البعث العربي الاشتراكي	√	√							√	2
حشد	√	√		√	√	√	√	√	√	7
التيار الوطني	√		√		√					2
الحياة	√			√	√					3
العمل الوطني	√		√		√			√		4
الوطني الأردني			√		√	√	√		√	4
الفرسان					√					1
المجموع	10	8	11	5	11	8	2	4	7	59

الفصل الخامس
الدراسة الميدانية ونتائج الاستطلاع

واجهت عملية إجراء الاستطلاع مجموعة من الصعوبات الميدانية، تتعلق بضعف التجاوب من قِبل أفراد العينة، مع الأسئلة المطروحة في الاستبيان، وامتناع عدد من المشاركات في الاستبيان من الإجابة بصورة نهائية عن الأسئلة المطروحة رغم ترشيحهن من قبل أحزابهن، كما عمد بعضهن إلى الإجابة عن بقية الأسئلة، ما اضطرنا لحذف هذه الفئة من عينة البحث.

هذا بالإضافة إلى مشكلة عدد الأحزاب السياسية، حيث كنا نفاجأ بين يوم وآخر بظهور أحزاب جديدة وبعض الأحزاب اندمج مع أحزاب أخرى.

وقد تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى مجموعة من المحاور شملت:

المحور الأول: البيانات التعريفية بأفراد العينة من النساء الحزبيات، شملت العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والحياة العملية، ومكان الإقامة، والدخل الشهري (انظر الجدول رقم "2"). وبعد ذلك التوزيع النسبي لانتماء عينة الدراسة على الأحزاب السياسية، والتصنيف الأيديولوجي لانتماءات الحزبيات حسب الاتجاهات السياسية السائدة في الأردن.

المحور الثاني: نشاط المرأة قبل دخولها الحزب السياسي.

المحور الثالث: نشاط المرأة داخل الحزب.

المحور الرابع: المرأة والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

المحور الخامس: مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية.

المحور السادس: المرأة والاحتياجات التدريبية.

المحور الأول: توزيع الحزبيات لأنفسهن حسب التصنيف السياسي والأيديولوجي

من خلال إجابات عينة البحث حول التوجهات السياسية والأيديولوجية للأحزاب التي تنتمي إليها الحزبيات من عينة الدراسة، وُجد بأن الاتجاه الوسطي كان يمثل النسبة الأكبر وهي 65.8%، يليه الاتجاه الإسلامي بنسبة 16.8%، ثم الاتجاه القومي بنسبة 8.8%، وأخيراً الاتجاه اليساري بنسبة 6.3%.

الجدول (11): التوزيع النسبي لانتماء الحزبيات حسب التصنيف السياسي للحزب

التصنيف	العدد	النسبة المئوية
إسلامي	67	16.8
قومي	35	8.8
يساري	25	6.3
وسطي	262	65.8
رفضت الإجابة	9	2.3
المجموع	398	100.0

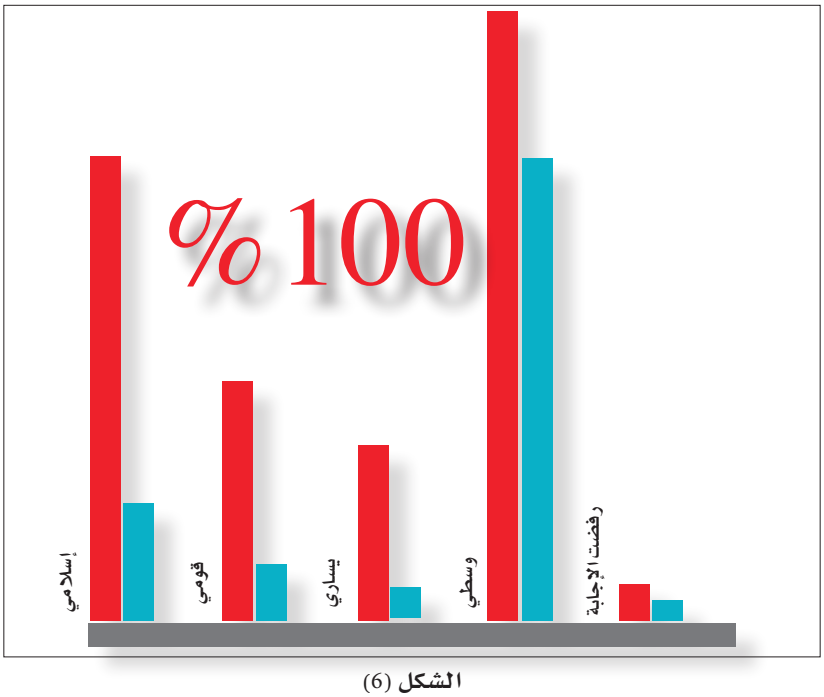

الشكل (6)
التوزيع النسبي لانتماء الحزبيات حسب التصنيف السياسي للحزب

وقد ظهر من تحليل هذه الإجابات استناداً للبيانات التعريفية الخاصة بعينة البحث أن:

1- أعلى نسبة كانت لسن 45 سنة فما فوق بنسبة 43%، وكانت موزعة بين الاتجاه الوسطي بنسبة 26%، يليها الاتجاه الإسلامي بنسبة 8%، ثم الاتجاه اليساري بنسبة 4.3%، وأقلها الاتجاه القومي بنسبة 3.8%، أما العمر الأكثر نسبة بعد ذلك، فكان من 18 – 30 سنة، وبلغت نسبته 25%، وهو يمثل الشابات، أما الأعمار من 31 – 45 سنة، فكانت نسبتها قليلة بسبب الانشغال في الحياة الزوجية.

2- بخصوص الحالة الاجتماعية، كانت أعلى النسب هي للمرأة المتزوجة وقدرها 60% بشكل عام، وكانت لدى الاتجاه الوسطي بنسبة 37.9% يليه الاتجاه الإسلامي بنسبة 11.8% ، يليه الاتجاه القومي بنسبة 5.8%، ثم الاتجاه اليساري بنسبة 4.3%.

3- وفيما يتعلق بمكان الإقامة، كانت أعلى النسب هي للمرأة التي تسكن المدن بنسبة 92.1 %، يليها سكان الريف بنسبة 6.3 %، فيما لم تتجاوز نسبة المخيمات والبادية أكثر من 1 %.

4- بالنسبة للتعليم، كانت أعلى نسبة هي لحملة البكالوريوس من النساء بنسبة 31.5%، يليها الثانوية العامة بنسبة 21.9%، يليها الدبلوم المتوسط بنسبة 20.9%، ثم الدراسات العليا بنسبة 15.9%، وآخرها أقل من الثانوية العامة بنسبة 9.8%. وكانت نسبة البكالوريوس والدراسات العليا هي الأكثر لدى الاتجاه الإسلامي، وأيضاً كانت نسبة البكالوريوس والثانوية العامة هي الأكثر لدى الاتجاه القومي واليساري، بينما كانت نسبة البكالوريوس والدبلوم هي الأكثر لدى الاتجاه الوسطي.

5- وبخصوص مجال العمل، كانت النسبة الأعلى هي لدى القطاع الخاص بنسبة 66.5% مقابل 33.5% لدى القطاع العام. وكانت نسبة من صنفن أنفسهن بأنهن من الاتجاه الوسطي هي الأكبر لدى العاملات في القطاع العام بعكس الاتجاهات الثلاثة الأخرى، وهذا يشير إلى أن هذا الاتجاه هو الأقرب إلى الحكومة والوظائف الحكومية.

6- وبالنسبة للدخل، كانت النسبة الأكبر هي لدى ذوي الدخل الأقل من 500 دينار بنسبة 37%، يليها الدخل المتوسط من 500 – 1000دينار بنسبة 35%، ثم ذوي الدخل الأكثر من 1000 دينار بنسبة 22.7%.

المحور الثاني: نشاط المرأة قبل دخولها الحزب السياسي

تعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة، فالأحزاب السياسية هي المسؤولة عن تحديد أولويات الحكم.[32]

ولهذا فإن انضمام المرأة للأحزاب ومشاركتها في أنشطة هذه الأحزاب، تقوي من مركزها داخل النظام السياسي وتدعم دورها بالمساهمة في صنع القرارات العامة في الدولة. ونتناول في هذا القسم أسباب انضمام المرأة للأحزاب، ووسائل التعرف إلى الأحزاب قبل دخولها الحزب، والدور الذي تمارسه المرأة داخل الأحزاب مثل تولي مناصب قيادية وغيرها، والمعيقات التي تعترض ممارسة المرأة للعمل الحزبي.

الجدول (12): التوزيع النسبي للانتماء لحزب سابق

الانتماء لحزب سابق	العدد	النسبة المئوية
نعم	29	7.3
لا	369	92.7
المجموع	398	100.0

يلاحظ هنا وجود عملية انتقال من حزب إلى آخر، حيث أشارت 29 عضوة إلى انتقالها من حزبها السابق إلى الحزب الحالي بنسبة 7.5%، وهذا مؤشر على عدم وجود فوارق أيديولوجية أو سياسية بين كثير من الأحزاب الوطنية.

الجدول (13): التكرارات والنسب المئوية للوسائل التي تم من خلالها التعرف إلى الانتماء للحزب الحالي

السبب	العدد	النسبة المئوية
وسائل التواصل المباشر مع أعضاء الحزب	158	39.7
وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية	23	5.8
العائلة والأقارب	101	25.4
الأصدقاء	106	26.6
أخرى	10	2.5
المجموع	398	100

(32) جولي بالينغتون وآخرون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، واشنطن 2011، ص 15.

وحين سؤال عضوات العينة من الحزبيات عن أسباب تعرفهم إلى الحزب الذي ينتمين إليه، أفادت النسبة الكبرى منهن (39.5%) بأن التواصل مع أفراد الحزب كانت الوسيلة للتعرف إلى الحزب، تلاها في ذلك بدرجة متقاربة، العلاقات الاجتماعية من خلال الأصدقاء بنسبة 26.5%، ومن خلال العائلة والأقارب بنسبة 25.3%. وجاءت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، في المرتبة الرابعة بنسبة 5.8%، أما الوسائل الأخرى، فجاءت موزعة بين عدة وسائل؛ منها نشاطات وطنية أو مؤتمرات أو ندوات من أطراف سياسية أو محلية لكنها في النهاية كانت بنسبة قليلة.

ويلاحظ في هذا المجال، بأن وسيلة التواصل المباشر، سواء مع أعضاء الحزب أو مع الأصدقاء والأقارب، قد أدّت الدور الأكبر في التعرف إلى الحزب الذي تنتمي إليه العضوات بنسبة 91.3%، ويمكن الإشارة إلى تدني دور وسائل الإعلام في التعرف إلى الأحزاب، خاصة أن معظم الأحزاب لا تملك وسائل إعلام خاصة بها، كما أن الإعلام الرسمي مغلق في الغالب أمام الحزبيين والنشاطات الحزبية.

الجدول (14): التكرارات والنسب المئوية لأسباب الانضمام للحزب

السبب	العدد	النسبة المئوية
القناعة ببرنامج الحزب ومبادئه	301	54.0
الثقة بقيادة الحزب	137	24.6
وجود أقارب أو أصدقاء في الحزب	77	13.8
أخرى	42	7.5
المجموع	557	100

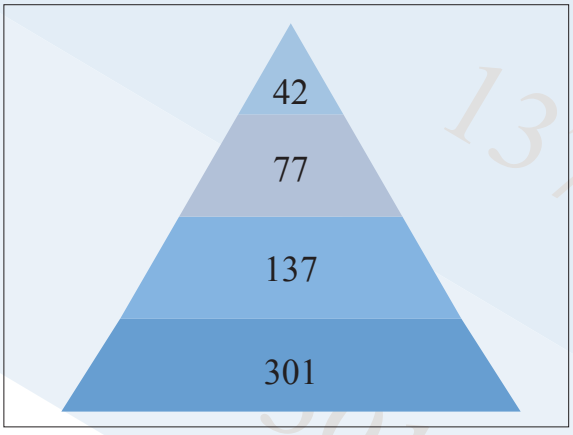

الشكل (7)
التكرارات والنسب المئوية لأسباب الانضمام للحزب

ولمعرفة أسباب الانضمام للأحزاب والدوافع التي أدت دوراً في انتماء عينة الدراسة للأحزاب، كانت النسبة الأكبر هي للقناعة ببرنامج الحزب ومبادئه بنسبة 54 %، يليها الثقة بقيادة الحزب بنسبة 24.6%، ثم وجود أصدقاء وأقارب في الحزب بنسبة 13.8%.

الجدول (15): التكرارات والنسب المئوية للمعيقات التي واجهت الحزبيات أثناء الانضمام للحزب

العائق	العدد	النسبة المئوية
الخوف من المساءلة الأمنية	46	11.0
النظرة الاجتماعية للمشاركة الحزبية للمرأة	55	13.2
لم أواجه أية معيقات	308	73.6
رفضت الإجابة	2	0.5
أخرى	7	1.7
المجموع	418	100

من المعروف بأن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية واجهت العديد من المعيقات والمشاكل، وفي محاولة لرصد أهم المعيقات لدخول المرأة للأحزاب، وجد بأن معظم أفراد العينة يشير إلى عدم وجود معيقات بنسبة 73.6%.

أما أكثر المعيقات التي أوردتها أفراد العينة، فكانت النظرة الاجتماعية بنسبة 13.2%، يليها الخوف من المساءلة الأمنية بنسبة 11.0%، وهذا مؤشر على أن حالة الخوف من الظاهرة الحزبية ما زالت موجودة في المجتمع الأردني، رغم المحاولات المتكررة من الحكومة والجهات الرسمية لتغيير هذه النظرة.

الجدول (16): التوزيع النسبي للاطلاع على وثائق الحزب ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي قبل الانضمام

الاطلاع	العدد	النسبة المئوية
نعم	296	74.6
لا	101	25.4
المجموع	397	100.0

انسجاماً مع نتائج الجدول رقم (14) حول ارتفاع نسبة الانضمام للحزب، نتيجة القناعة ببرنامج الحزب ومبادئه، وجد بأن هناك نسبة مرتفعة من أفراد العينة قد اطلعت على وثائق الحزب وبرنامجه السياسي قبل الانضمام إليه بنسبة 74.6%، أما اللواتي لم يطلعن على وثائق الحزب فإنهن يمثلن 25.4%، أي ما يقارب ربع المنضمات للأحزاب، وهذه النسبة تشكل في الحقيقة مشكلة في حد ذاتها، إذ كيف لشخص أن ينتمي لحزب دون أن يعرف برنامجه السياسي أو يطلع على نظامه الداخلي.

المحور الثالث: نشاطات المرأة داخل الحزب

الجدول (17): التوزيع النسبي لفترة الانضمام للحزب

الفئة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	287	72.7
5 - 10 سنوات	72	18.2
11سنة فأكثر	36	9.1
المجموع	395	100.0

نظراً لأن معظم الأحزاب الأردنية هي أحزاب حديثة ولم يمض على إنشائها فترة طويلة، ناهيك عن الاندماجات والانشقاقات داخل الأحزاب وتغيير أسماء بعضها، فلقد كان من الطبيعي أن تكون فترة دخول المرأة للأحزاب قليلة، حيث أفادت 72.8 % من أفراد العينة بأن عضويتهن في الحزب لم تتعد 5 سنوات، وهذا مؤشر على أن تغيير قوانين الأحزاب والانتخاب في الفترة الأخيرة، قد شجع المرأة على الانضمام للأحزاب، وكانت اللواتي انضممن للأحزاب أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات، 18.2%، أما اللواتي انضممن للأحزاب لمدة 11 سنة فأكثر، فقد بلغت نسبتهن 9.1% .

الجدول (18): التوزيع النسبي للتعرض لأية مضايقات حكومية أو أمنية أثناء ممارسة العمل الحزبي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	22	5.5
لا	374	94.0
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	398	100.0

حين السؤال عن مجابهة أفراد العينة لأي معيقات لانضمامهن للحزب، أفادت 73.6% بأنهن لم يواجهن أي معيقات كما هو مبين في الجدول رقم (15)، وحين السؤال إذا كن قد تعرضن إلى أي مضايقات حكومية أو أمنية، أجابت نسبة 94% بأنهن لم يتعرضن لذلك مقابل 5.5% قلن إنهن قد تعرضن لمثل هذه المضايقات.

وهذا يشير إلى أن المعيقات الأخرى كانت العقبة الأكبر أمام العمل الحزبي من وجهة نظر عينة البحث، وهذا يتعارض مع ما أبدته النساء في ورش العمل التي عقدها مركز القدس في المحافظات.

وعند تحليل الإجابات عن هذا السؤال استناداً إلى البيانات التعريفية لأفراد العينة يلاحظ ما يلي:

1- بالنسبة للعمر، كانت نسبة اللواتي يتعرضن للمضايقات الأمنية 5.5%، مقابل 94% لم يتعرضن لها، وكانت أكثر الفئات تعرضاً لهذه المعيقات النساء في عمر أكثر من 45 سنة، يليها النساء في عمر من 18–30 سنة. وفي الوسط وبصورة متساوية تقع النساء في العمر من 31–40، ومن 41–50 سنة، أما النساء اللواتي قلن بأنهن لم يتعرضن لهذه المضايقات فكانت نسبتهن 5.5%، وهذا يتعارض مع ما كان يقال في معظم ورش العمل التي نظمها المركز في الأقاليم المختلفة، حيث تركزت الشكاوى بصورة عامة على المضايقات الأمنية والخوف من التعرض للأذى هن وأسرهن، نتيجة عملهن في الأحزاب.

2- بالنسبة للحالة الاجتماعية، كانت أعلى نسبة هي للنساء المتزوجات من اللواتي تعرضن للمضايقات الحكومية والأمنية، يليها بصورة متساوية الأرملة والمطلقة، ثم المرأة العزباء، وآخرها المرأة المنفصلة، أما اللواتي لم يتعرضن للمضايقات فكانت نسبتهن الأكبر من المتزوجات، يليها العزباوات، ثم بنسب متساوية النساء الأرامل والمطلقات، وأخيراً المرأة المنفصلة.

3- بالنسبة للسكن، كانت المرأة من سكان المدينة هي الأكثر تعرضاً للمضايقات الحكومية، وقد يكون ذلك بفعل تواجد الأجهزة الحكومية والأمنية في المدن بصورة أكبر، يليها المرأة في القرية، ثم في المخيم، وآخرها المرأة في البادية.

4- بالنسبة للتعليم، كانت النسبة الأعلى لحملة البكالوريوس، يليها الدراسات العليا، ثم الدبلوم المتوسط، فالثانوية العامة، وآخرها بنسبة صفر للمرأة أقل من الثانوية.

5- أبالنسبة لمجال العمل، كانت النسبة الأكبر لدى العاملات في القطاع الخاص، وهي تفوق بأربعة أضعاف العاملات في القطاع العام، أما اللواتي لم يتعرضن للمضايقات فكانت نسبتهن أكبر لدى القطاع الخاص لكن بنسبة تفوق ضعف القطاع العام.

6- أما بالنسبة للدخل، فقد كانت الفئة من ذات الدخل أكثر من 1000 دينار، الأكثر تعرضاً للمضايقات، يليها الفئتان أقل من 500، وكذلك من 500 – 1000 دينار بالتساوي، وكانت الفئة الأقل تعرضاً للمضايقات، هي لفئة أقل من 500، يليها الفئة من 500 – 1000 دينار، وآخرها الفئة من 1000 فما فوق.

الجدول (19): التكرارات والنسب المئوية لأشكال المضايقات التي تعرضت لها الحزبيات من قبل الجهات الحكومية أو الأمنية

نوع المضايقة	العدد	النسبة المئوية
مضايقات في مجال العمل أو لأحد أفراد العائلة	12	34.3
مضايقات أمنية (الاستدعاءات والتهديدات والتحذير، والمنع من السفر) للحزبية أو لأحد أفراد أسرتها	12	34.3
وضع القيود على إقامة الأنشطة الحزبية	10	28.6
رفضت الإجابة	1	2.8
المجموع	35	100

أما عن أنواع المضايقات التي تعرضت لها نساء العينة، فقد أفادت النسبة الأكبر من الحزبيات اللواتي تعرضن لمضايقات من قبل الجهات الحكومية والأمنية بأنهن تعرضن بنسبة متماثلة هي 34.3% إلى مضايقات في مجال العمل أو لأحد أفراد العائلة، أو إلى مضايقات أمنية للحزبية أو أحد أفراد أسرتها، يليهما بنسبة 28.6% وضع قيود على الأنشطة الحزبية.

ويلاحظ من الجدول رقم (19)، بأن المضايقات الخاصة بممارسة الأنشطة تمثل نسبة مرتفعة هي 28.6%، وحين مقارنتها بالمعقيات التي تتعلق بالانضمام للحزب والتي تمثل 11.6% وُجد بأن عملية الانضمام للحزب تمثل نسبة أقل بمعنى أن المضايقات الأمنية الخاصة بالنشاطات كانت أكثر من المعيقات التي تتعلق بالانضمام للأحزاب.

الجدول (20): التوزيع النسبي لتحقيق الحزب لطموحات الحزبيات

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	176	44.2
لا	218	54.8
رفضت الإجابة	4	1.0
المجموع	398	100.0

وحين السؤال عن قدرة الحزب على تحقيق طموحات الحزبيات، كانت نسبة التأييد 44% مقابل 55% لا تؤيد ذلك، ويمكن ربط الإجابة هذه بالسؤال التالي الذي يرتبط بتولي الحزبيات للمراكز القيادية في الحزب، حيث وجد بأن 29% تولين مناصب قيادية في الحزب.

الجدول (21): التوزيع النسبي لتولي مناصب قيادية في الحزب

المشكلة	العدد	النسبة المئوية
نعم	116	29.1
لا	280	70.4
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	398	100.0

وحين السؤال عن تولي المرأة الحزبية للمراكز القيادية في الحزب، أفادت 29.1% من أفراد العينة بأنهن تولين مناصب قيادية مقابل 70.4% لم يتولين أي مناصب قيادية.

وحين تحليل هذه الإجابات استناداً للبيانات التعريفية لعينة الدراسة تبين ما يلي:

1- إن أعلى نسبة تولي للمناصب القيادية استناداً لمتغير العمر، كان لدى الفئة الأكثر من 45 سنة، وكانت هذه النسبة 18.8%، يليها في ذلك العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 8.8%، وآخرها فئة من 18 – 30 سنة، وهذا مؤشر على عدم تولي فئة الشابات من النساء للمناصب القيادية وهي بنسبة 1.5%.

2- بالنسبة للحالة الاجتماعية، فقد كانت المرأة المتزوجة أعلى نسبة وهي 19.1%، يليها فئة العزباء بنسبة 6%، ثم فئة الأرملة بنسبة 3%، فالمطلقة بنسبة 1%، أما المرأة المنفصلة فكانت نسبة توليها القيادة في الحزب صفر.

3- بالنسبة لمكان الإقامة، كانت المرأة من سكان المدينة هي التي أشارت لتوليها المناصب القيادية في الحزب، أما المرأة في القرية والمخيم فكانت النسبة 0.3%، وفي البادية صفر.

4- بالنسبة للتعليم، كانت المرأة من حملة البكالوريوس هي الأكثر تمثيلاً في المناصب القيادية بنسبة 9.8%، يليها المرأة في الدراسات العليا بنسبة 8.1%، وآخرها أقل من الثانوية العامة بنسبة 0.8% .

5- بالنسبة لمجال العمل، كانت المرأة في القطاع العام أكثر تمثيلاً في المناصب القيادية بنسبة 24.9%، مقابل 12.2%، للعاملات في القطاع الخاص.

6- أما بالنسبة للدخل، فقد كان تولي المناصب القيادية يتناسب طردياً مع الدخل، حيث كانت النسبة الأكبر لتولي المناصب القيادية للدخل أكثر من 1000 دينار بنسبة 11.2 %، يليها الدخل من 500 – 1000 دينار بنسبة 10.4%، وآخرها الدخل أقل من 500 دينار بنسبة 7.8%.

الجدول (22): التكرارات والنسب المئوية للمناصب التي تولتها الحزبيات في قيادة أحزابهن

المنصب	العدد	النسبة المئوية
نائب أمين عام – مساعد أمين عام	5	4.3
رئيسة حزب	1	0.9
أمين سر حزب	4	3.5
عضو هيئة إدارية – أو مكتب سياسي – أو مجلس شورى	26	22.6
رئيس لجنة مركزية /نشاط/ قطاع نسائي/ لجنة إعلامية/ لجنة حقوق إنسان/ لجنة فنية	33	28.7
عضو لجنة/ مجلس شورى/ مجلس مركزي	31	27.0
رئيس فرع /نائب رئيس فرع	14	12.2
مقرر وناطق إعلامي	1	0.9
المجموع	115	100.0

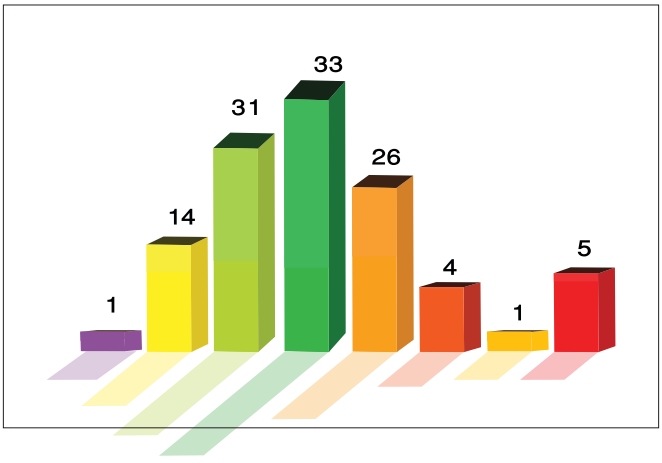

الشكل (8)

التكرارات للمناصب التي تولتها الحزبيات في قيادة أحزابهن

وحين السؤال عن طبيعة المناصب القيادية التي تولتها المرأة داخل الأحزاب، كانت النسبة الأكبر للجان الحزب بنسبة 28.7% من المناصب القيادية، ويضاف لها المجلس المركزي أو مجلس شورى بنسبة 27% ليصبح المجموع 55.7% من المناصب القيادية، أما المناصب الأولى كرئيسة حزب فالنسبة أقل من 1%، ومنصب أمين عام أو مساعد أمين عام فالنسبة تساوي 4.3%.

الجدول (23): التوزيع النسبي للموقف من ترشح المرأة للمناصب القيادية في الحزب

المشكلة	العدد	النسبة المئوية
عدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية	9	42.9
رفض تسلم المرأة لمراكز قيادية في الحزب	6	28.6
أخرى	5	23.8
رفضت الإجابة	1	4.8
المجموع	21	100.0

يبين الجدول رقم (23) ارتفاع نسبة عدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية بنسبة 42.9%، وهذه واحدة من أبرز المشاكل التي تواجهها لدى ترشحها لمنصب قيادي في الحزب، وكذلك رفض تولي المرأة المراكز القيادية في الحزب بنسبة 28.6%.

وحين تحليل إجابات استناداً إلى البيانات التعريفية لعينة الدراسة تبين لنا ما يلي:

1- كانت النسبة الأعلى هي لعدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية لدى فئة العمر أكثر من 45 سنة بنسبة 77.8 %، يليها فئة العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 22.2 %، أما الفئات الأخرى فكانت نسبتها صفر.

أما بالنسبة لرفض تولي المرأة للمراكز القيادية، فقد كانت النسبة متساوية لدى فئة العمر أكثر من 45 سنة ومن 31 – 45 سنة بنسبة 50%، وأخيراً فئة 18 – 30 سنة بنسبة صفر.

2- بالنسبة للحالة الاجتماعية، كان عدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية لدى فئة المرأة المتزوجة هي النسبة الأكبر وقدرها 88%، يليها العزباء بنسبة 11.1%، وباقي الحالات صفر.

وبخصوص رفض تسلم المرأة للمراكز القيادية، كانت المتزوجة هي ذات النسبة الأكبر وتساوي 100%، وباقي الحالات صفر.

3- بالنسبة لمكان الإقامة، كان عدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية لدى فئة سكان المدينة بنسبة 100%، وباقي المناطق بنسبة صفر.

أما بخصوص رفض تسلم المرأة للمراكز القيادية القيادية، فقد كانت النسبة الأكبر لدى سكان المدن، وهي 100%، وباقي المناطق صفر.

4- بالنسبة للتعليم، كان عدم الثقة بقدرات المرأة لدى فئة البكالوريوس أكثر نسبة وهي 33%، يليها وبصورة متساوية 22.2% لكل من الدبلوم المتوسط والدراسات العليا، أما الثانوية وأقل من الثانوي فكانت النسبة 11.1%. وبخصوص رفض تسلم المرأة للمراكز القيادية، كانت النسبة الأعلى 33% لكل من الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، يليها بنسبة متساوية هي 16.7% لأقل من ثانوية ودراسات العليا، أما الثانوية فكانت النسبة صفر.

5- بالنسبة لقطاع العمل، كان عدم الثقة بقدرات المرأة هو الأكثر لدى العاملات في القطاع العام بنسبة 60%، مقابل 40% للقطاع الخاص. أما بخصوص رفض تسلم المرأة للمناصب القيادية، فكانت النسبة الأكبر لدى القطاع الخاص وهي 75% مقابل 25% للقطاع العام.

6- بالنسبة للدخل، كان عدم الثقة بقدرات المرأة لدى فئة 500 – 1000 دينار هو الأعلى بنسبة 55%، يليها فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 33%، ثم فئة أقل من 500 دينار بنسبة 11.1 %. أما بخصوص رفض تولي المرأة للمناصب القيادية، فكانت النسبة 50% لدى كل من فئة 500 – 1000 دينار، وفئة أكثر من 1000 دينار، وبنسبة صفر لدى فئة أقل من 500 دينار.

مما سبق يلاحظ بأن فئة العمر أكثر من 45 سنة، حصلت على المرتبة الأولى سواء لعدم الثقة بقدرات المرأة أو رفض تولي المرأة للمراكز القيادية والتي تساوت فيها الفئة العمرية 31 – 45 سنة، بمعنى أن ارتفاع فئة العمر قد أثرت على النظرة لقدرات المرأة وتوليها المناصب القيادية، وأن فئة العمر الشابة من 18 – 30 سنة كانت صفراً، بمعنى أن هذه الفئة لديها ثقة أكبر بقدرات المرأة وإمكانية توليها المناصب القيادية. كذلك يلاحظ أن التحفظات على دور المرأة، كان من المرأة المتزوجة أكبر من المرأة التي ترى إمكانية المرأة بتولي المناصب القيادية ولديها القدرة على ذلك. أما بخصوص

مكان الإقامة كانت التحفظات من سكان المدينة أكثر من بقية المناطق، وقد يكون ذلك له علاقة بكثرة احتكاك المرأة من سكان المدن بالحياة الحزبية أكثر من غيرها، ولذا ففي بقية سكان المناطق الأخرى لم تبد النساء أي تحفظات على قدرات المرأة وإمكانية توليها المناصب القيادية.

وكانت النسبة الأكبر خاصة بالمرأة من حملة البكالوريوس أكثر من غيرها. أما بخصوص قطاع العمل، فيلاحظ أن العاملات في القطاع العام قد حصلن على المرتبة الأولى لعدم الثقة بقدرات المرأة، وبخصوص تسلم المرأة مناصب قيادية كانت المرتبة الأولى لدى العاملات في القطاع الخاص. وبالنسبة للدخل، كانت التحفظات منعدمة لدى فئات الدخل المتوسط، والأقل على عدم الثقة بقدرات المرأة، وعدم تولي المناصب القيادية.

الجدول (24): **التوزيع النسبي لالتزام الحزبيات بدفع الاشتراكات الشهرية**

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	216	54.3
لا	173	43.5
رفضت الإجابة	9	2.3
المجموع	398	100.0

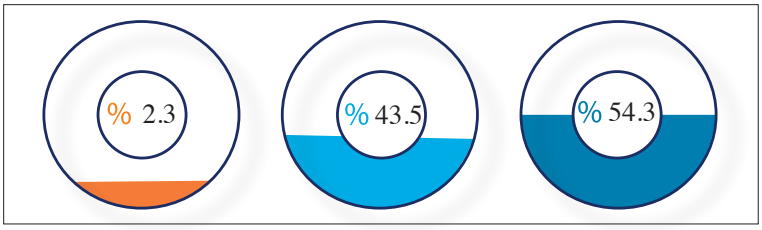

الشكل (9)

التوزيع النسبي لالتزام الحزبيات بدفع الاشتراكات الشهرية

حين السؤال عن مدى الالتزام بدفع الاشتراكات الشهرية للحزب، أفاد 54% من أفراد العينة بأنهن ملتزمات مقابل 43.3% بأنهن غير ملتزمات، ما يدل على أن الانتماء شكلي، وفي معظم الأحيان هناك أشخاص آخرون يدفعون الاشتراكات عن النساء، مثل الزوج أو رئيس الحزب أو غيره.

الجدول (25): التكرارات والنسب المئوية للمعيقات التي تواجه الحزبيات في العمل الحزبي

العائق	العدد	النسبة المئوية
عدم إعطاء أدوار تناسب مهاراتهن أو إمكانياتهن	14	3.3
النزعة الذكورية داخل الحزب	30	7.1
عدم اهتمام النظام الداخلي للحزب بقضية تمكين المرأة ووصولها إلى المواقع القيادية	11	2.6
الواسطة وصلة القرابة داخل الحزب	18	4.2
لا يوجد معيقات	314	73.9
أخرى	27	6.4
رفضت الإجابة	11	2.6
المجموع	425	100.0

أشارت معظم الحزبيات هنا إلى عدم وجود معيقات داخل العمل الحزبي بنسبة 73.9%، وكان أكثر المعيقات ما يتعلق بالنزعة الذكورية بنسبة 7.1% يليها الواسطة وصلة القرابة بنسبة 4.2%.

ويلاحظ هنا بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة قد أشارت إلى عدم وجود معيقات تواجه المرأة في العمل الحزبي بنسبة 73.9%، وهذه النسبة مؤشر على عدم اعتراف المرأة الحزبية بوجود معيقات لعمل المرأة في المجال الحزبي، وبالتالي نستنتج بأن المشكلة خاصة بالمرأة نفسها، وذلك ناتج عن تقصير المرأة نفسها عن القيام بدور فعال داخل الحزب، وهذا يتعارض إلى حد كبير مع ما أبدته النساء أثناء المقابلات الشخصية وورش العمل التي عقدها مركز القدس في ثلاثة اجتماعات داخل المركز، حيث كانت الملاحظات تدور حول الأسباب الأخرى والمعيقات الناتجة عن أطراف وعوامل أخرى.

الجدول (26): التكرارات والنسب المئوية لأسباب عزوف المرأة عن المشاركة بالأحزاب

السبب	العدد	النسبة المئوية
سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية	127	31.9
عدم وجود وقت كاف وعدم التفرغ بسبب الأعباء المنزلية	160	40.2
إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة	85	21.4
ضعف الأحزاب السياسية عموماً	76	19.1
الخوف من المساءلة القانونية والأمنية	272	68.3
النظرة الاجتماعية ونظرة الأسرة	75	18.8
انخفاض الوعي السياسي والحزبي	10	2.5
أخرى	39	9.8
رفضت الإجابة	5	1.3
المجموع	849	100.0

وفي تحليل لأسباب عزوف المرأة عن المشاركة بالأحزاب السياسية، كان الخوف من المساءلة القانونية والأمنية هو السبب الأول بنسبة 68.3%، يليه في المرتبة الثانية عدم وجود وقت كاف وعدم التفرغ بسبب الأعباء المنزلية، وهذا يعكس رؤية المرأة بأن مهمتها الأساسية هي العناية بالمنزل والأسرة بنسبة 40.2%، وجاء في المرتبة الثالثة سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية بنسبة 31.9%، وفي هذا المجال يمكن القول بأن هذه النسب تنسجم إلى حد كبير مع التحليل النظري لمعيقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتي هي في النهاية محصلة للبيئة السياسية والقانونية، وكذلك الثقافة والقيم السائدة في المجتمع الأردني والتي جعلت دور المرأة داخل الأسرة وتفرغها للعمل المنزلي يحظى بالنسبة الأكبر وهي 59%.

أما حين تحليل أسباب العزوف عن العمل الحزبي استناداً إلى البيانات التعريفية، فقد وجدنا ما يلي:

أ- من حيث العمر:

1- سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية: هي الفئة الأكبر لدى النساء من فئة عمر أكثر من 45 سنة وهي بنسبة 37%، يليها فئة عمر من 31–45 سنة بنسبة 35.2%، وأقلها فئة العمر من 18 – 31 سنة بنسبة 27%.

2- عدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ: حصلت فئة العمر أكثر من 45 سنة على النسبة الأكبر وهي 46.9%، يليها فئة العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 30.7%، وآخرها فئة العمر من 18 – 30 سنة بنسبة 22.5%.

3- إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة: حصلت فئة العمر أكثر من 45 سنة على النسبة الأكبر وهي 41.2%، يليها فئة العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 34.1%، وآخرها الفئة العمرية من 18 – 30 سنة بنسبة 23.5%.

4- ضعف الأحزاب السياسية عموماً: كانت الفئة العمرية أكثر من 45 سنة قد حصلت على النسبة الأكبر وهي 51.5%، يليها الفئة العمرية من 31 – 45 سنة بنسبة 27.6%، وآخرها الفئة العمرية من 18 – 30 سنة، بنسبة 19.7%.

5- الخوف من المساءلة القانونية: كانت الفئة العمرية أكثر من 45 سنة هي الفئة الأكبر بنسبة 45.2%، يليها الفئة العمرية من 18 - 30 سنة بنسبة 27.6%، أما الفئة الأقل فكانت من عمر 31–45 سنة بنسبة 26.9%. ويلاحظ هنا أن فئة الشباب من 18 – 30 سنة قد جاءت في المرتبة الثانية على عكس الخيارات الأخرى، وهذا مؤشر على أن جيل الشباب يشعر بأثر المساءلة الأمنية أكثر من الفئة التي تليها في العمر من سن 31 – 45 سنة، وقد ظهر ذلك أثناء ورش العمل التي عقدها مركز القدس.

6- النظرة الاجتماعية: حصلت الفئة العمرية من 31 - 45 سنة على النسبة الأكبر وهي 38.6%، يليها الفئة العمرية الأكبر من 45 سنة بنسبة 22.7%. ويلاحظ هنا أن الفئة الأصغر من المشاركات لم تعط لنظرة المجتمع أهمية كبرى في العزوف عن الانتخابات مقابل الفئات الأخرى.

7- انخفاض الوعي السياسي: تساوت الفئة العمرية من سن 31 – 45 سنة، والفئة العمرية أكثر من 45 سنة في النسبة نفسها وهي 40%، مقابل الفئة العمرية من سن 18 – 30 سنة وكانت نسبتها 20%.

وهذا يشير إلى شعور الجيل الشاب أقل من 30 سنة بأن لديه الوعي السياسي مقابل الفئات الأخرى.

ب- من حيث الحالة الاجتماعية:

1- سيطرة الذكور: كانت النسبة أكبر لدى فئة المتزوجة وهي 56.7%، يليها نسبة العزباء بنسبة 2.6%، ثم الحالات الأخرى بنسبة 10%.

2- عدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ: كانت فئة المتزوجة هي الفئة الأكبر بنسبة 64.4%، يليها فئة العزباء بنسبة 30.5%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 11.8%.

3- إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة: كانت فئة المتزوجة هي الفئة الأكبر بنسبة 57.6% يليها فئة العزباء بنسبة 30.5%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 11.8%.

4- ضعف الأحزاب السياسية: كانت فئة المتزوجة هي الفئة الأكبر بنسبة 60.5%، يليها فئة العزباء بنسبة 30.1%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 9.5%.

5- النظرة الاجتماعية: كانت فئة المتزوجة هي الفئة الأكبر بنسبة 52%، يليها فئة العزباء بنسبة 38.7%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 9.13%.

6- انخفاض الوعي الحزبي والسياسي: كانت فئة المتزوجة الفئة الأكبر بنسبة 90%، يليها المرأة العزباء بنسبة 10%. مما سبق يلاحظ بأن المرأة المتزوجة حصلت على النسبة الأكبر لدى كافة الخيارات، يليها المرأة العزباء، وهذا مؤشر على أن الحالة الاجتماعية قد لعبت دوراً هاماً في اختيار أي من الخيارات السابقة لعزوف المرأة عن المشاركة في الأحزاب.

7- جاءت أعلى نسبة لدى المرأة المتزوجة بخصوص انخفاض الوعي السياسي للمرأة بنسبة 90%، وكانت أدنى نسبة هي لدى المرأة العزباء، وهذا مؤشر على أن العزباء كان لديها شعور بأنها غير مؤهلة وأن هذا الخيار هو السبب في عزوفها عن المشاركة في الأحزاب، وكانت النسبة الأعلى لديها في خيار النظرة الاجتماعية بنسبة 38.7%، وهذا مؤشر على تحميل العزباء النظرة الاجتماعية من المجتمع والأسرة للمسؤولية عن عزوفها عن المشاركة في الأحزاب.

ج- من حيث السكن:

1- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت سيطرة الذكور على الأحزاب هي الفئة الأكبر بنسبة 89.8%، يليها سكان القرية بنسبة 8.7%، أما المناطق الأخرى؛ البادية والمخيم فقد مثّلت النسبة الأقل وهي 1.6%.

2- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت عدم وجود الوقت الكافي هي الفئة الأكبر بنسبة 92.5%، يليها سكان القرية بنسبة 4.4%، ثم سكان المخيم والبادية بنسبة 3.2%.

3- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة هي الفئة الأكبر بنسبة 94.1%، يليها سكان القرية بنسبة 4.7%، ثم الحالات الأخرى من سكان المخيم والبادية بنسبة 1.2%.

4- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت ضعف الأحزاب هي الفئة الأكبر بنسبة 93.4%، يليها سكان القرية بنسبة 5.3%، ثم المناطق الأخرى بنسبة 1.3%.

5- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت الخوف من المساءلة الأمنية هي الفئة الأكبر بنسبة 89.9%، يليها سكان القرية بنسبة 8.2%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 1.8%.

6- كانت فئة سكان المدينة التي وضعت النظرة الاجتماعية هي الفئة الأكبر بنسبة 86.7 %، يليها سكان القرية بنسبة 9.3%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 4%.

7- كانت فئة سكان المدينة هي الفئة الأكبر في وضع انخفاض الوعي الحزبي والسياسي بنسبة 100%.

مما سبق يلاحظ بأن نسبة سكان المدن هي التي حصلت على أعلى النسب في كل الخيارات السابقة، وكانت أعلى نسبة لانخفاض الوعي الحزبي والسياسي بنسبة 100%، وهذا مؤشر على اعتراف المرأة من سكان المدينة، بضعف التأهيل السياسي، وكانت أقل نسبة لديها في النظرة الاجتماعية بنسبة 86.7%، حيث أن المرأة من سكان المدن، تخف عنها القيود الاجتماعية من الأسرة والمجتمع، مقارنة بالمناطق الأخرى، أما فئة القرية فكانت النسبة الأعلى لديها هي خيار سيطرة الذكور بنسبة 8.7%، وأقلها تمثل في خيار عدم وجود الوقت الكافي بنسبة 4.4%.

ويلاحظ بأن سكان القرية والمناطق الأخرى؛ البادية والقرية، قد وضعوا نسبة صفر لانخفاض الوعي السياسي وتأهيل المرأة.

د- من حيث مستوى التعليم:

1- سيطرة الذكور على الحياة الحزبية: حصلت على النسبة الأكبر لدى مستوى البكالوريوس في التعليم بنسبة 31%، وكانت أقل نسبة لدى أقل من ثانوي وقدرها 8.7%.

2- عدم وجود الوقت الكافي: حصلت على النسبة الأكبر لدى مستوى البكالوريوس بنسبة 35.6%، وأقل نسبة كانت لدى فئة أقل من ثانوي.

3- احساس المرأة بانها غير مؤهلة: حصلت على النسبة الأكبر لدى فئة مستوى البكالوريوس بنسبة 37.6%، وأقل نسبة كانت لدى فئة أقل من ثانوي.

4- ضعف الأحزاب السياسية: حصلت على النسبة الأكبر فئة البكالوريوس بنسبة 39.5%، وأقل نسبة كانت لدى الفئة الأقل من ثانوي بنسبة 2.6%.

5- الخوف من المساءلة الأمنية: حصلت نسبة البكالوريوس على أعلى نسبة وهي 30.6%، وكان أقلها نسبة الفئة الأقل من ثانوي بنسبة 11.4%.

6- النظرة الاجتماعية: كانت النسبة الأكبر لدى البكالوريوس بنسبة 36%، وأقل نسبة لدى الفئة الأقل من ثانوي بنسبة 5.1%

7- انخفاض الوعي الحزبي: كانت النسبة الأكبر لدى حملة الدبلوم المتوسط بنسبة 30.8%، وأقلها لدى الأقل من ثانوي بنسبة صفر.

مما سبق يلاحظ بأن فئة البكالوريوس قد حصلت على أعلى النسب في معظم ما مدى خيار انخفاض الوعي السياسي، الذي حصلت فئة حملة الدبلوم على النسبة الأكبر، يليها فئة الدراسات العليا، أما فئة الأقل من ثانوي فقد حصلت على أقل النسب في كل الخيارات المطروحة في السؤال.

كانت أعلى نسبة وردت في الجدول هي 39.5% لحملة البكالوريوس بخصوص خيار ضعف الأحزاب.

ويلاحظ بأن الفئات الأكثر تعليماً من بكالوريوس ودراسات عليا قد وضعت خيار إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة بنسبة مرتفعة.

هـ- من حيث قطاع العمل:

1- كانت النسبة الأعلى لمن وضعن سيطرة الذكور على الحزب لدى فئة القطاع الخاص بنسبة 59.2% مقابل 40.8% للقطاع العام.

2- كانت النسبة الأعلى لخيار عدم وجود الوقت الكافي لدى فئة القطاع الخاص بنسبة 55.1% مقابل 44.9% للقطاع العام.

3- كانت النسبة الأعلى لخيار إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة لدى فئة القطاع الخاص بنسبة 75% مقابل 25% لدى القطاع العام.

4- كانت النسبة الأعلى لخيار ضعف الأحزاب السياسية لدى فئة القطاع الخاص بنسبة 55.8% مقابل 44.2% لدى القطاع العام.

5- كانت النسبة الأعلى لخيارالخوف من المساءلة الأمنية لدى فئة القطاع الخاص بنسبة 67.2% مقابل 32.8% لدى القطاع العام.

6- كانت النسبة الأكبر لخيار النظرة الاجتماعية لدى القطاع الخاص بنسبة 67.7% مقابل 23.3% لدى القطاع العام.

7- كانت النسبة الأكبر لانخفاض الوعي السياسي للمرأة لدى القطاع الخاص بنسبة 57.1% مقابل 42.9% لدى القطاع العام.

مما سبق يلاحظ بأن العاملات في القطاع الخاص قد حصلن على أعلى النسب مقارنة بالقطاع العام لدى كافة الخيرات، وكانت أعلى نسبة للقطاع الخاص وقد وضعت إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة بنسبة 75%، وكانت أقل نسبة قد وضعت لعدم وجود الوقت الكافي بنسبة 55.1%، وهذا يعكس طبيعة العمل في القطاع الخاص.

أما أعلى نسبة للقطاع العام، فقد وضعت عدم وجود الوقت الكافي بنسبة 44.9% وكانت أقل نسبة لدى القطاع العام هي إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة بنسبة 25%.

و- من حيث مستوى الدخل:

1- حصلت الفئة ذات الدخل من 500 - 1000 دينار على أعلى النسب في خيار سيطرة الذكور بنسبة 41%، يليها فئة دخل أكثر من 1000 دينار بنسبة 23%.

2- حصلت الفئة ذات الدخل من 500 - 1000 دينار على أعلى النسب في خيار عدم وجود الوقت الكافي بنسبة 38.1%، يليها فئة أكثر من 1000 دينار، بنسبة 29.7%، ثم فئة أقل من 500 دينار بنسبة 27.7%.

3- حصلت الفئة ذات الدخل من 500 - 1000 دينار على أعلى نسبة في خيار إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة بنسبة 35.4%، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 31%، ثم فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 29.3%.

4- حصلت الفئة ذات الدخل من 500 – 1000 دينار على أعلى نسبة في خيار ضعف الأحزاب بنسبة 37.8%، يليها فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 36.5%، ثم فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 36.5%، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 23%.

5- حصلت الفئة ذات الدخل الأقل من 500 دينار على النسبة الأعلى في خيار الخوف من المساءلة الأمنية بنسبة 36.3%، يليها فئة دخل من 500 –1000 دينار بنسبة 34.7%، ثم فئة دخل أكثر من 1000 دينار بنسبة 24.8%.

6- حصلت الفئة ذات الدخل 500 - 1000 دينار على أعلى نسبة في خيار النظرة الاجتماعية بنسبة 41%، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 31.1%، وآخرها فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 19.7%.

7- حصلت الفئة ذات الدخل 500 - 1000 دينار على النسبة الأكبر في خيار انخفاض الوعي الحزبي بنسبة 55.6%، يليها فئة أقل من 500 دينار، وفئة أكثر من 1000 دينار بالتساوي بنسبة 22%.

مما سبق يلاحظ بأن فئة الدخل من 500 - 1000 دينار، قد حصلت على أعلى النسب في ستة خيارات من الخيارات المطروحة، وخالف هذه النسبة خيار الخوف من المساءلة الأمنية، حيث حصلت الفئة أقل من 500 دينار على المرتبة الأولى، يليها في هذا الخيار الدخل الأعلى 500 - 1000 دينار، ومن ثم الدخل أكثر من 1000 دينار.

أما حين تحليل أهمية كل واحد من هذه المعيقات حسب البيانات التعريفية لعينة البحث، فقد وجدنا ما يلي:

أ-المعيق الأول: سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية.

- حصل على المرتبة الأولى من الفئات العمرية، فئة عمر من 31 - 45 سنة بنسبة 44%.
- حصلت المرأة المتزوجة على المرتبة الأولى بالنسبة للحالة الاجتماعية بنسبة 56.7%
- حصلت المرأة من سكان المدن على المرتبة الأولى بالنسبة لمكان السكن بنسبة 89.8%.
- حصلت المرأة من حملة البكالوريوس على المرتبة الأولى بالنسبة لمستوى التعليم بنسبة 31%.
- حصلت المرأة العاملة في القطاع الخاص على المرتبة الأولى بالنسبة لقطاع العمل بنسبة 59.2%.

- حصلت المرأة من فئة دخل 500 - 1000 دينار على المرتبة الأولى من حيث الدخل بنسبة 41%.

وعند مقارنة هذه النسب مع بعضها بعضاً من كافة فئات العينة للمعيق الخاص بسيطرة الذكور على الحزب والحياة الحزبية مرتبةً حسب أعلى النسب، فإنه يلاحظ في هذا المجال الآتي:

- إن **أعلى نسبة** بالنسبة لأهمية سيطرة الذكور على الحزب كانت لفئة سكان المدن، واللواتي كان من المفترض أن تكون النظرة الخاصة بالمساواة أعلى من غيرها لديهن، ما عمق الشعور لديهن بأن سيطرة الذكور تشكل عائقاً أمامهن.

- يليها المرأة العاملة في القطاع الخاص في **الترتيب الثاني** وهذا يعكس عدم المساواة حتى في القطاع الخاص.

- وكانت المرأة المتزوجة في **الترتيب الثالث**.

- وفي **الترتيب الرابع** الفئة العمرية من 31 - 45 سنة والتي تمثل الجيل المتوسط.

- أما **الترتيب الخامس** فكانت من نصيب فئة الدخل من 500 – 1000دينار.

- وكانت المرأة من حملة البكالوريوس في **الترتيب السادس.**

وهذا يعني أن نسبة جيدة ممن حصلن على التعليم الجامعي، والذي يقوم على المساواة بين الجنسين، ما جعل نسبة المتعلمة أقل النسب.

ب- المعيق الثاني: عدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر أكثر من 45 سنة بنسبة 46.9%.

- حصلت على المرتبة الأولى، المرأة المتزوجة بنسبة 64.4%.

- حصلت على المرتبة الأولى، المرأة من سكان المدن بنسبة 92.5%.

- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من حملة البكالوريوس بنسبة 35.6%.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة دخل من 500 – 1000 دينار بنسبة 38.1%.

وحين مقارنة هذه النسب مع بعضها من كافة فئات العينة للمعيق الخارجي بعدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ حسب الترتيب، وجد أن المرأة من سكان المدن قد حصلت على الترتيب الأول بخصوص عدم وجود الوقت الكافي، يليها المرأة المتزوجة في الترتيب الثاني، ثم المرأة العامة في القطاع الخاص في الترتيب الثالث، يليها الفئة العمرية أكثر من 45 سنة في الترتيب الرابع، فالمرأة من فئة دخل 500 – 1000 دينار، في الترتيب الخامس، وفي الترتيب السادس والأخير المرأة المتعلمة.

ومن هذا الترتيب يلاحظ بأن المرأة المتعلمة وقليلة الدخل من سكان المدن، من أقل النسب للمعيق الخاص بعدم التفرغ وعدم وجود وقت كاف، على عكس المرأة من سكان المدن والمتزوجة والعاملة في القطاع الخاص فهي التي وضعت المعيق في نسبة عالية، وهذا شيء طبيعي يتواءم مع حياة المرأة الأردنية، حيث أن هذه الفئات أمامها مهام ووظائف أخرى تشغلها عن العمل الحزبي.

ج-المعيق الثالث: إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر أكثر من 45 سنة بنسبة 41.2%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من سكان المدن بنسبة 94.1%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من حملة البكالوريوس بنسبة 37.6%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة العاملة في القطاع الخاص 55.1%.
- حصلت على المرتبة الأولى من ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار بنسبة 35.4%.

وحين مقارنة النسب السابقة لكافة الفئات بخصوص إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة، وجد بأن المرأة من سكان المدن حصلت على **الترتيب الأول** من بين كافة الفئات السابقة، يليها المرأة المتزوجة في **الترتيب الثاني**، ثم المرأة العاملة في القطاع الخاص في **الترتيب الثالث**، والمرأة من فئة عمر أكثر من 45 سنة في **الترتيب الرابع**، والمرأة من حملة البكالوريوس في **الترتيب الخامس**، ثم المرأة من ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار في **الترتيب السادس**.

ويلاحظ على هذا الترتيب بأن إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة كان خاصاً بالمرأة من سكان المدن والمتزوجة والعاملة في القطاع الخاص، وكان من أعلى النسب مقارنة بالمرأة من الفئة العمرية أكثر من 45 سنة ومن حملة البكالوريوس ومن ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار، بمعنى أن العمر المرتفع والدخل المتوسط والتعليم جعلت المرأة أقل إحساساً بعدم الكفاءة والتأهيل.

د- المعيق الرابع: ضعف الأحزاب السياسية.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر أكثر من 45 سنة بنسبة 45.2%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من سكان المدن بنسبة 93.5%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة العاملة في القطاع الخاص بنسبة 55.8%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار بنسبة 37.8%.

وحين مقارنة الترتيب السابق للواتي حصلن على المرتبة الأولى بخصوص ضعف الأحزاب السياسية كمعيق لعمل المرأة الحزبية، وجد بأن المرأة من سكان المدن حصلت على **الترتيب الأول**، يليها المرأة المتزوجة في **الترتيب الثاني**، والمرأة العاملة في القطاع الخاص في **الترتيب الثالث**، والمرأة من الفئة العمرية أكثر من 45 سنة في **الترتيب الرابع**، ثم المرأة من حملة البكالوريوس في **الترتيب الخامس**، فالمرأة من ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار في **المرتبة السادسة**.

ويلاحظ من الترتيب السابق بأن المرأة من سكان المدن والمتزوجة والعاملة في القطاع الخاص، قد حصلت على المراتب الأولى بين كافة الفئات، وقد تعكس هذه النسب أن احتكاك هذه الفئات بالأحزاب هو أكثر من غيرها، ما جعلها تشعر بضعف الأحزاب مقارنة بالفئات الأخرى.

هـ- المعيق الخامس: الخوف من المساءلة القانونية والأمنية.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر أكثر من 45 سنة بنسبة 45.2%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة المتزوجة بنسبة 52%.

- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من سكان المدن بنسبة 89.9%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من حملة البكالوريوس بنسبة 30.6%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة العاملة في القطاع الخاص 67.4%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من دخل أقل من 500 دينار بنسبة 36.3%.

وحين مقارنة ترتيب اللواتي حصلن على المرتبة الأولى بخصوص الخوف من المساءلة القانونية والأمنية، وجد بأن المرأة من سكان المدن جاءت في الترتيب الأول، يليها المرأة العاملة في القطاع الخاص في الترتيب الثالث، والمرأة من فئة العمر أكثر من 45 سنة في الترتيب الرابع، والمرأة من ذوي الدخل المنخفض أقل من 500 دينار في الترتيب الخامس، ثم المرأة من حملة البكالوريوس في الترتيب السادس.

ويلاحظ من الترتيب السابق بأن الخوف من المساءلة القانونية والأمنية، قدجاءت بنسب مرتفعة لدى المرأة من سكان المدن، والعاملة في القطاع الخاص، والمتزوجة، وحلّت في المراتب الأولى، بعكس الفئات الأخرى وهي المرأة المتعلمة، ومن ذوي الدخل المنخفض، ومن الفئة العمرية أكثر من 45 سنة.

و - المعيق السادس: النظرة الاجتماعية ونظرة الأسرة.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 38.6%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة المتزوجة بنسبة 52%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من سكان المدن بنسبة 36%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من حملة البكالوريوس بنسبة 67.7%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من ذوي الدخل من 500 - 1000 دينار بنسبة 41%.

وحين مقارنة الترتيب لكافة الفئات السابقة، وجد بأن المرأة من سكان المدن حصلت على الترتيب الأول، يليها المرأة العاملة في القطاع الخاص في الترتيب الثاني، ثم المرأة المتزوجة في الترتيب الثالث، والمرأة من ذوي الدخل 500 – 1000 دينار في الترتيب الرابع، والمرأة من الفئة العمرية من 31 - 45 سنة في الترتيب الخامس،

وأخيراً المرأة من حملة البكالوريوس في الترتيب السادس.

ويلاحظ في هذا المجال بأن المرأة من سكان المدن والعاملة في القطاع الخاص والمتـزوجة، وقد حصلت على أعلى ترتيب، وعكس ذلك جاءت المرأة من ذوي الدخل من 500 – 1000 دينار، والفئة العمرية من 31 – 45 سنة، ومن حملة البكالوريوس في الترتيب الأدنى.

ومن خلال تحليل كافة المعلومات السابقة يلاحظ بأن المرأة من سكان المدن ، قد حصلت على أعلى ترتيب بخصوص كافة المعيقات، وهذا يشير إلى أن المرأة من سكان المدن كانت أكثر إحساساً بالمعيقات المختلفة أكثر من غيرها، وكذلك كانت المرأة المتزوجة، والعاملة في القطاع الخاص، من الترتيب المرتفع مقارنة بباقي الفئات. أما المتغيرات الأخرى الخاصة بالبيانات التعريفية، فجاءت متباينة في الترتيب لدى الفئات الأخرى، فتارة تأتي مرتفعة الترتيب وتارة تأتي في ترتيب أدنى.

ز- المعيق السابع: انخفاض الوعي السياسي والحزبي.

- حصلت على المرتبة الأولى فئة العمر من 31 – 45 سنة، وكذلك المرأة أكثر من 45 سنة بنسبة 40% لكل منهما.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة المتزوجة بنسبة 90%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من سكان المدن بنسبة 100%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من حملة الدبلوم المتوسط بنسبة 30.8%.
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة العاملة في القطاع الخاص بنسبة 57.1%
- حصلت على المرتبة الأولى المرأة من فئة دخل 500 – 1000 دينار بنسبة 55.6%.

مما سبق يلاحظ بأن الترتيب الأول للمعيق الخاص بانخفاض الوعي السياسي والحزبي، كان من نصيب المرأة من سكان المدن، يليها في الترتيب الثاني المرأة المتزوجة، وفي الترتيب الثالث المرأة العاملة في القطاع الخاص، وفي الترتيب الرابع المرأة من فئة دخل 500 – 1000دينار، وفي الترتيب السادس المرأة من حملة الدبلوم المتوسط.

الجدول (27): التوزيع النسبي لمشاركة الحزبية في أعمال الحزب

الرقم	العبارة	درجة كبيرة	%	درجة متوسطة	%	درجة قليلة	%	لا أشارك على الإطلاق	%	رفضت الإجابة	%
		العدد		العدد		العدد		العدد		العدد	
1	رسم السياسات العامة للحزب	75	18.8	100	25.0	61	15.3	142	35.5	20	5.0
2	وضع البرامج الانتخابية للحزب	59	14.8	93	23.3	66	16.5	174	43.5	6	1.5
3	كمندوبة عن الحزب في احتفالات ونشاطات الأحزاب الأخرى	99	24.8	77	19.3	57	14.3	162	40.5	3	0.8
4	كمندوبة عن الحزب في الزيارات المباشرة للتجمعات الشعبية لدعم قاعدة الحزب الجماهيرية	95	23.8	77	19.3	62	15.5	159	39.8	5	1.3
5	كممثلة للحزب في الندوات والمؤتمرات التي يدعى إليها الحزب داخل الأردن	101	25.3	72	18.0	57	14.3	162	40.5	5	1.3
6	كممثلة في وفود الحزب خارج الأردن	21	5.3	9	2.3	28	7.0	336	84.0	3	0.8

حين السؤال عن طبيعة المشاركة للمرأة الحزبية في أعمال الحزب، أفادت 96.3% بأنهن شاركن في الترشح لمناصب قيادية مقابل 29.3% لم يشاركن، وهذا يعكس صعوبة وصول المرأة للمراكز القيادية في الحزب.

أما بخصوص نوعية المشاركات الأخرى للمرأة في أعمال الحزب، فكانت نسبة المشاركة بدرجة كبيرة في مسألة تمثيل الحزب في الندوات والمؤتمرات بنسبة 25.3 %، يليها المشاركة كمندوبة للحزب في الاحتفالات والنشاطات الأخرى للأحزاب بنسبة 24.8%، ثم المشاركة كمندوبة للحزب في الزيارات للتجمعات الشعبية بنسبة 23.8%، وهذه النشاطات الثلاثة هي نوع من العلاقات العامة وليست ذات تأثير فعال

على نشاطات وأعمال الحزب، أما المشاركة في رسم السياسات العامة للحزب فكانت بنسبة 18.8% وهي نسبة متدنية ويستدل على ذلك بأن 35.5% من أفراد العينة لم تشارك نهائياً في رسم السياسات العامة للحزب، وإن كان عدم المشاركة النهائية في نشاطات الحزب هي في الغالب أكثر من ذلك.

الجدول (28): التوزيع النسبي لتوفير النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب آليات تعزز مشاركة أوسع للمرأة داخل الحزب

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	306	77.5
لا	56	14.2
رفضت الإجابة	33	8.3
المجموع	395	100.0

الجدول (29): التكرارات والنسبة المئوية للآليات التي يوفرها النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب لتعزيز مشاركة الحزبيات داخل الحزب

الآلية	العدد	النسبة المئوية
تخصيص دورات تدريبية وتأهيلية خاصة بالعضوات	234	75.5
اختيار عدد من النساء في صفوف هيئاته القيادية	216	69.7
تشجيع أعضائه على التوسع في صفوف النساء	213	68.7
الحرص على انتداب عضواته إلى المؤتمرات والدورات التدريبية والأنشطة العامة	216	69.7
مراعاة الكفاءة في اختيار قياداته وكوادره بصرف النظر عن الجنس	172	55.5
أخرى	13	4.2
رفضت الإجابة	4	1.3
المجموع	1068	100.0

وفي الإجابة عن السؤال فيما إذا كان النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب آليات تعزز دور المرأة داخل الحزب؟ أجابت 78.5% من أفراد العينة بـ (نعم) مقابل 14% بالرفض، بينما كان هناك نسبة مرتفعة من الرافضات للإجابة، ويمكن ربط هذه النتيجة بالنسبة الواردة في الجدول رقم (16)، حيث أفادت نسبة 74.6%، بأنهن قد اطلعن على النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب، ما يجعل النسبتين متقاربتين.

أما حين السؤال عن الآليات التي يوفرها النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب لتعزيز مشاركة أوسع للمرأة داخل الحزب، فكانت النسبة الأعلى لآلية تخصيص دورات تدريبية، وقد وضعها 75.5% من أفراد العينة، تليها في الترتيب آليتان هما اختيار عضوات في صفوف الهيئات القيادية، وكذلك الحرص على انتداب عضوات إلى المؤتمرات والأنشطة العامة وذلك بنسبة 69.7% لكل منهما، ويلي ذلك في المرتبة الرابعة تشجيع الأعضاء على التوسع في صفوف النساء بنسبة 68.7%، وآخر آلية كانت مراعاة الكفاءة في اختيار القيادات والكوادر بغض النظر عن الجنس بنسبة 55.5%، وبالتالي يمكن القول بأن الآلية الأولى قد اعتبرت مهمة وحصلت على النسبة الأكبر، وهي تشير إلى أهمية عقد الدورات التدريبية والتأهيلية للعضوات نتيجة شعور كثير منهن بالنقص في مجال الخبرة والكفاءة المتعلقة بالعمل الحزبي.

الجدول (30 أ): التوزيع النسبي للحرص على التواصل مع الحزبيات داخل الحزب

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	298	74.9
لا	96	24.1
رفضت الإجابة	4	1.0
المجموع	398	100.0

الجدول (30 ب): التوزيع النسبي للتعاون مع حزبيات من أحزاب أخرى

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	122	30.7
لا	274	68.8
رفض الإجابة	2	0.5
المجموع	398	100.0

أما بخصوص التواصل وإقامة علاقات، فقد كان واضحاً بأن أفراد العينة اللواتي أبدين رغبة في التواصل مع الحزبيات داخل الحزب كنَّ بنسبة 74.0% مقابل عدم الحرص على التعاون بنسبة 24%. وبالمقابل كانت نسبة اللواتي أبدين الحرص على التعاون مع حزبيات من أحزاب أخرى أقل وهي 30.5%، واللواتي أجبن بلا كانت نسبتهن 24%، وهذا شيء طبيعي أن يكون التواصل والتعاون مع النساء داخل الحزب تفوق الرغبة في التواصل

مع نساء من خارج الحزب. ولكن بالرغم من ذلك يمكن القول بأن نسبة 30.5% للتعاون مع حزبيات من خارج الحزب هي نسبة ملفته للنظر وقد ترجع هذه النسبة إلى الشعور بأن هناك قواسم مشتركة خاصة بقضية المرأة في الأحزاب ويمكن التعاون بشأنها مع أخريات خارج الحزب.

المحور الرابع: المرأة والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني

يعد مفهوم مؤسسات المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة السياسية على مستوى العالم باعتبارها إحدى وسائل تعزيز الديمقراطية. ويقصد بمؤسسات المجتمع المدني تلك الشبكة من التنظيمات التي طورتها المجتمعات الحديثة لتساهم في صناعة القرارات دون أن تمارس السلطة ولا تهدف لجني الأرباح الاقتصادية، وتشكل هذه التنظيمات حلقة الوصل بين السلطة والشعب، فهي تسعى لتنظيم المجتمع المدني وتلبية احتياجاته وتوفر لأفرادها سبل المشاركة السياسية.

ويمكن تلخيص خصائص مؤسسات المجتمع المدني في النقاط التالية:

1- إنها مؤسسات منظمة تحكم بقوانين وقواعد تنظم عملها.

2- إنها مؤسسات أهلية أي غير حكومية وتتمتع بنوع من الاستقلال.

3- إنها مؤسسات طوعية أي إرادية تقوم على حرية العضوية.

4- تقوم على مبدأ التعددية وقبول الآخر وترتبط بالعملية الديمقراطية.

وتمارس هذه المؤسسات أدواراً هامةً في مجال التنشئة والثقافة الديمقراطية، وفي مجال إعداد الكوادر القيادية والإدارية، وفي مجال التنظيم والعمل الجماعي، وفي خلق الرأي العام وتأكيد حقوق الإنسان وغيرها.

الجدول (31): الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	215	54.0
لا	180	45.2
رفضت الإجابة	3	0.8
المجموع	398	100.0

الجدول (32): التكرارات والنسب المئوية لنوع المؤسسات التي تنتمي إليها الحزبيات

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
نقابات مهنية وعمالية	46	14.8
منظمات وجمعيات نسائية	68	21.9
منظمات حقوق إنسان	20	6.5
نواد وهيئات ثقافية	39	12.6
جمعيات القرى والعائلات	11	3.5
جمعيات خيرية	118	38.1
أخرى	8	2.6
المجموع	310	100.0

الجدول (33): التوزيع النسبي لمشاركة المرأة في هيئات نسائية

الرقم	الهيئة	نعم		لا		رفضت الإجابة	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1	اتحاد المرأة الأردنية	68	17.0	323	80.8	7	1.8
2	الاتحاد النسائي العام	40	10.0	349	87.3	9	2.3
3	تجمع لجان المرأة	69	17.3	322	80.5	7	1.8
4	جمعية النساء العربيات	31	7.8	354	88.5	13	3.3

يلاحظ المتتبع لمشاركة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني، بأن هذه المشاركة ما زالت محدودة، وأن المؤسسات التي استقطبت الجزء الأكبر من المشاركة كانت الهيئات النسائية، ومنها اتحاد المرأة الأردنية، وتجمع لجان المرأة، بنسبة 17%، لكل منهما، ثم الاتحاد النسائي الأردني بنسبة 10%، وآخرها جمعية النساء العربيات بنسبة 7.8% من أفراد العينة المشاركات في مؤسسات المجتمع المدني، ويلاحظ هنا أن معظم هذه الهيئات النسائية معنية بتعزيز دور المرأة الإيجابي على مستوى المجتمع، وكانت الاهتمامات السياسية لهذه الهيئات محدودة (انظر الجدول رقم "33").

أما حين سؤال أفراد العينة عن مدى المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، فقد أفادت 53.8% بأنهن ينتمين لبعض مؤسسات المجتمع المدني، في حين أفادت 45% بأنهن لسن أعضاء في مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام (انظر الجدول رقم "31").

وحين السؤال عن نوعية مؤسسات المجتمع المدني التي تنتمي إليها الحزبيات، كانت النسبة الأكبر للجمعيات الخيرية بنسبة 38.1%، يليها في ذلك المنظمات النسائية بنسبة 21.9%. ويمكن القول بأن هذين النوعين من المؤسسات ترتبط طبيعة عملها بالعمل الاجتماعي والإنساني الذي يعدّ من الأعمال المقبولة لدور المرأة حسب القيم السائدة في المجتمع الأردني.

أما المرتبة الثالثة، فكانت للنقابات المهنية والعمالية بنسبة 14.8%، وفي المرتبة الرابعة كانت النوادي والهيئات الثقافية بنسبة 12.6% (انظر الجدول رقم "32").

وبخصوص مشاركة أفراد العينة في تولي مناصب في اتحادات الطلاب في الجامعة، فإن النسبة كانت متدنية ولا تتعدى 13.8% وهي مؤشر على عدم إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني خاصة في مرحلة الدراسة التي هي كفيلة بتشجيع النساء على العمل العام واكتساب الخبرات القيادية.

المحور الخامس: مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية

تُعد المشاركة في الانتخابات حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية، فالانتخابات تطرح للمواطنين الخيارات السياسية للمفاضلة بينها سواء على صعيد الأشخاص أو البرامج والأيديولوجيات، وهي تمثل إحدى الضمانات لتجربة الخيار الشعبي من خلال مشاركة الأفراد في اختيار حكامهم، حيث تتحقق عملية المشاركة في صنع القرارات من خلالهم. كما تُعد الانتخابات إحدى الوسائل الشعبية للرقابة ومحاسبة المجالس النيابية، وهي تساهم في حثّ أعضاء البرلمان على الشعور بالمسؤولية، وتعد الانتخابات الوسيلة الرئيسية لعملية التداول السلمي للسلطة من خلال منح صك الشرعية للأشخاص الفائزين في الانتخابات، حيث يقبل أفراد المجتمع الانصياع لأوامر الأشخاص الذين تم انتخابهم، وفي هذا السياق سيتم تناول موضوع مشاركة المرأة في مجالين هامين هما:

أ- المشاركة في الانتخابات النيابية:

الجدول (34): التوزيع النسبي للمشاركة في الانتخابات النيابية 2013

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	267	67.1
لا	130	32.7
رفضت الإجابة	1	0.2
المجموع	398	100.0

الجدول (35): التوزيع النسبي لنوع المشاركة في الانتخابات النيابية 2013

طبيعة المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
ناخبة	243	91.0
مرشحة	16	6.0
رفضت الإجابة	8	3.0
المجموع	267	100.0

في الإجابة عن سؤال يتعلق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية، أفاد 66% من أفراد العينة بأنهن شاركن في الانتخابات مقابل 33% لم يشاركن، وهذا مؤشر على ضعف مشاركة المرأة الحزبية في الانتخابات خاصة أن المرأة الحزبية تُعد من أكثر أفراد المجتمع التصاقاً بالعمل السياسي والمشاركة السياسية ولو على الأقل في مجال الانتخاب إلا إذا كان ذلك مرتبطاً في جزء منه بقرار مقاطعة بعض الأحزاب للانتخابات، أما حين السؤال عن الترشح للانتخابات، فقد أفادت 4% من العينة، بأنهن ترشحن للانتخابات، وهي أيضاً نسبة قليلة خاصة في ظل نظام الكوتا ونظام القائمة الذي فتح المجال بصورة أكبر للترشح للانتخابات. (انظر الجدول رقم "35").

ويتوافق هذا مع ما قدم ضمن الإطار النظري، والذي أشار إلى كثير من المعيقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام، ولكن هذه المعيقات من المفترض أن تكون أقل لدى المرأة الحزبية الذي يشكل انضمامها للحزب مؤشر على اهتمامها بالمشاركة السياسية.

ب- المشاركة في الانتخابات البلدية:

الجدول (36): التوزيع النسبي للمشاركة في الانتخابات البلدية 2013

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	220	55.3
لا	174	43.7
رفضت الإجابة	4	1.0
المجموع	398	100.0

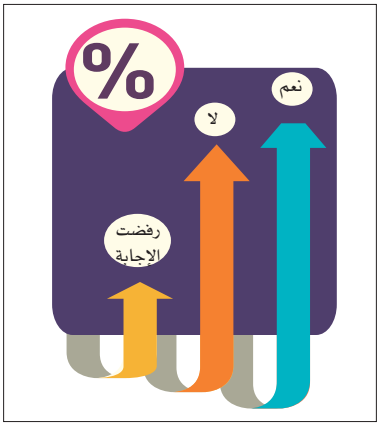

الشكل (10)

التوزيع النسبي للمشاركة في الانتخابات البلدية

الجدول (37): التوزيع النسبي لنوع المشاركة في الانتخابات البلدية 2013

طبيعة المشاركة	العدد	النسبة المئوية
ناخبة	199	88.8
مرشحة	19	8.5
رفضت الإجابة	6	2.7
الإجابة	224	100.0

في الإجابة عن سؤال بخصوص المشاركة في الانتخابات البلدية 2013، أفادت 55 %، من أفراد العينة، بأنهن شاركن وهي نسبة أقل من المشاركات في الانتخابات النيابية التي وصلت إلى 60.8%، من أفراد العينة لكن عدد اللواتي لم يشاركن في الانتخابات البلدية وصلت إلى 43.5%، وهي نسبة عالية خاصة أن نسبة الفوز في الانتخابات البلدية كانت غالباً أكبر منها في الانتخابات النيابية.

أما حين السؤال عن طبيعة المشاركة في الانتخابات البلدية، فقد أفادت 88.8%، من أفراد العينة بأن مشاركتهن كانت كناخبة، بينما كانت نسبة المشاركة كمرشحة 8.5%، وهي نسبة تفوق نسبة المرشحات للانتخابات النيابية التي وصلت إلى 6% فقط (انظر الجدول رقم "37").

المحور السادس: المرأة والاحتياجات التدريبية

التدريب للمرأة الحزبية: يقصد بالتدريب هنا عملية اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعمل المرأة في مجال العمل الحزبي لزيادة الكفاءات وتحسين الأداء وبناء القدرات العالية وتغيير الاتجاهات والسلوك بصورة إيجابية لجعل النساء يقمن بأدوارهن بفعالية في حلّ المشكلات التي تعترض عملهن داخل الأحزاب وخارجها.

ويهدف هذا التقسيم إلى تشخيص واقع المرأة الحزبية من ناحية المشاركة في الدورات التدريبية للنساء العاملات في الأحزاب لرفع كفاءتهن واكتساب المهارات الضرورية للعمل الحزبي.

الجدول (38): التوزيع النسبي للثقافة السياسية للمرأة الحزبية

الرقم	الهيئة	نعم		لا		رفضت الإجابة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	الدستور الأردني	261	65.3	133	33.3	3	0.8
2	قانون الانتخاب	238	59.5	154	38.5	5	1.3
3	قانون الأحزاب	243	60.8	152	38.0	2	0.5
4	قانون الاجتماعات العامة	116	29.0	272	68.0	9	2.3
5	قانون حق الحصول على المعلومات	125	31.3	265	66.3	7	1.8
6	قانون الجمعيات	197	49.3	197	49.3	3	0.8
7	اتفاقية سيداو	154	38.5	235	58.8	6	1.5

الثقافة القانونية السياسية: تُعدّ المعرفة بالإطار القانوني وتشكيل الثقافة السياسية القانونية، أحد أهم المعوقات للعمل الحزبي، لذلك كان من الضروري الاستعلام عن الاحتياجات للثقافة القانونية اللازمة لعمل المرأة الحزبية.

وحين السؤال عن هذا الموضوع، كانت أعلى النسب خاصة بالدستور الأردني بواقع 65.3%، يليها في ذلك قانون الأحزاب السياسية بنسبة 60.8%، وقانون الانتخاب بنسبة 59.5%، وهما القانونان الأكثر أهمية للعمل الحزبي والسياسي، ثم قانون الجمعيات بنسبة 49.3%، وبعدها اتفاقية سيداو بنسبة 38.5%.

وكان آخر قانونين هما قانون الحق في الحصول على المعلومات بنسبة 31.3% وقانون الاجتماعات العامة بنسبة 29%.

الجدول (39): التوزيع النسبي للحصول على دورات تدريبية خاصة بمجالات العمل العام

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	187	47.1
لا	209	52.6
رفضت الإجابة	1	0.3
المجموع	397	100.0

أما بخصوص مشاركة الحزبيات في دورات تدريبية خاصة بالمجالات العامة، فكانت نسبة المشاركة أقل من نسبة اللواتي لم يشاركن، حيث أفادت 47.1% بأنهن شاركن بهذه الدورات، بينما أشارت 52.6% من أفراد العينة بأنهن لم يشاركن.

ولدى تحليل مدى تلقي الحزبيات لدورات في المجالات العامة حسب البيانات التعريفية لأفراد العينة، وجد بأن الإجابة بـ «نعم» كانت النسبة الأكبر لدى فئة العمر أكثر من 41 وهي بنسبة 26.5%، يليها فئة العمر من 31 – 40 سنة بنسبة 10.6%، ثم فئة العمر من 18 – 30 سنة بنسبة 9.8%، وكان هناك ارتفاع كبير في نسبة النساء اللواتي امتنعن عن الإجابة.

أما عند التحليل حسب متغير الحالة الاجتماعية، كانت نسبة الإجابة بـ «نعم» هي الأكبر لدى المرأة المتزوجة بنسبة 27.5%، يليها في ذلك العزباء بنسبة 14.6%. أما الفئات الأخرى فكانت نسبتها متدنية.

وحين التحليل حسب متغير التعليم، كانت النسبة الأكبر للواتي أجبن بـ «نعم» حول الحصول على دورات تدريبية لدى حملة البكالوريوس بنسبة 15.7%، يليها بنسب متقاربة كل من الدراسات العليا 10.6%، والثانوية العامة بنسبة 9.8%، ثم الدبلوم المتوسط بنسبة 8.8%.

وحين التحليل حسب متغير الدخل كانت الإجابة بـ «نعم» هي النسب الأكبر لدى فئة الدخل من 500 – 1000 دينار بنسبة 18.1%، يليها بنسب متقاربة فئة أقل من 500 دينار (14.1%)، يليها فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 13.9%.

الجدول (40): التوزيع النسبي لترشح الحزبيات للمشاركة في دورات تدريبية داخل الأردن

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	148	37.3
لا	247	62.2
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	397	100.0

الجدول (41): التوزيع النسبي للحصول على دورات تدريبية خاصة بالعمل والتنظيم الحزبي من قبل الحزب

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	130	32.7
لا	265	66.8
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	397	100.0

الجدول (42): التوزيع النسبي لترشيح الحزبيات للمشاركة في دورات تدريبية خارج الأردن

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	24	6.1
لا	369	93.4
رفضت الإجابة	2	0.5
المجموع	395	100.0

وبخصوص التدريب من قبل الحزب، كان هناك تراجع في نسبة الترشيح للدورات الحزبية، حيث بلغت نسبة المرشحات 32.5% مقابل 66.3% لم يرشحن.

وكان عدم الترشيح لدورات تدريبية خارج الأردن بنسبة 93.4%، وهي النسبة الأكبر، وذلك نظراً للتكلفة الخاصة بالدورات الخارجية.

وحين السؤال عن أماكن عقد دورات التدريب التي شاركن فيها، أفادت 37.3% بأنها كانت في الأردن، بينما أفادت 62.2% بأنهن لم يشاركن.

وبخصوص الدورات الخارجية الواردة في الجدول رقم (42) فقد أفادت 6.1% من أفراد العينة بأن حزبهن رشحهن للمشاركة في دورات خارج الأردن، بينما أفادت 93.4% بأنهن لم يرشحن لدورات خارج الأردن.

الجدول (43): التكرار والنسب المئوية للجهات التي تقوم بعقد الدورات التدريبية

الجهة	العدد	النسبة المئوية
الحزب نفسه	183	30.0
جهات حكومية	59	9.7
مراكز أبحاث ودراسات	93	15.2
مؤسسات مجتمع مدني أردنية	91	14.9
مؤسسات دولية	91	14.9
أخرى	0	0.00
رفضت الإجابة	94	15.4
المجموع	611	100.0

أما حين السؤال عن الجهات التي تقوم بعقد الدورات، فقد كان من الواضح من إجابات أفراد العينة بأن النسبة الأكبر قد أعطيت للحزب نفسه بنسبة 47.8%، وهذا يعكس رغبة الأحزاب في إعطاء دورات لأفراد الحزب لأنها ستكون أقل كلفة على الحزب وأسهل، كما أنها ستكون أكثر ضبطاً للترويج لسياسات الأحزاب وأفكارها.

ويليها في ذلك مراكز الأبحاث والدراسات بنسبة 24.3%، ويتقارب مع هذه النسبة كل من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بنسبة 23.8% لكل منهما.

وكان في آخر القائمة للجهات التي تعطي دورات تدريبية، الجهات الحكومية بنسبة 15.4%.

الجدول (44): العناوين التي ترغب الحزبيات المشاركة للتدريب فيها

الموضـــــــوع	العدد	النسبة المئوية
الإعلام الحزبي ومهارات التواصل مع الإعلام	200	16.6
الحياة الحزبية والديمقراطية الداخلية في الحزب	130	10.8
تنظيم الحملات الانتخابية وكسب التأييد	135	11.2
مهارات كتابة البيانات والبحوث والتحليلات السياسية والتقارير	144	12.0
الثقافة القانونية والحقوقية	182	15.1
الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان	177	14.7
المهارات التنظيمية والإدارية والمالية في عمل الحزب السياسي	88	7.3
بناء التحالفات والائتلافات	86	7.1
أخرى	11	0.9
رفضت الإجابة	50	4.2
المجموع	1203	100.0

وبخصوص الاحتياجات بالنسبة للدورات التي ترغب الحزبيات المشاركة فيها، كانت النسبة الأعلى للإعلام ومهارات التواصل، حيث وصلت النسبة إلى 50.4%، يليها في ذلك الثقافة القانونية بنسبة 45.8%، ثم الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان بنسبة 44.6%. أما المهارات الأخرى الخاصة بالعمل داخل الأحزاب، مثل الحياة الحزبية أو تنظيم الحملات الانتخابية، أو المهارات التنظيمية، فكانت متدنية مقابل ما يتعلق بالثقافة العامة الواردة في الخيارات الثلاثة الأولى.

الجدول (45): التوزيع النسبي لنوع الحضور في الدورات التدريبية

طبيعة الحضور	العدد	النسبة المئوية
للإناث فقط	44	11.1
مختلطة	341	85.9
رفضت الإجابة	12	3.0
المجموع	397	100.0

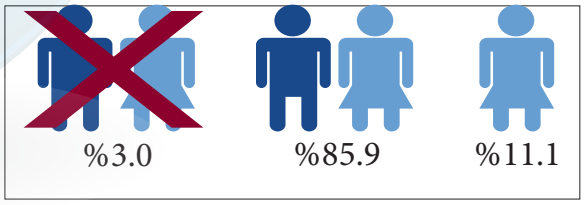

الشكل (11)

التوزيع النسبي لنوع الحضور في الدورات التدريبية

وحين السؤال عن قبول الحضور في دورات تدريبية مختلطة أو للإناث فقط، أفاد 85.3% بأنهن يرغبن المشاركة في دورات مختلطة، بينما أفادت 11% بأنهن يفضلن أن تكون الدورات للإناث، وهذه النسبة في اعتقادنا مرتفعة، لأن طبيعة العمل الحزبي تتطلب العمل في أجواء عامة مختلطة ومخاطبة فئات المجتمع كافة.

الجدول (46): **التوزيع النسبي لنوع الحضور من الحزبيات في الدورات**

طبيعة الحضور	العدد	النسبة المئوية
الحزب نفسه	21	5.3
مشاركة الأحزاب الأخرى	362	91.2
رفضت الإجابة	14	3.5
المجموع	397	100.0

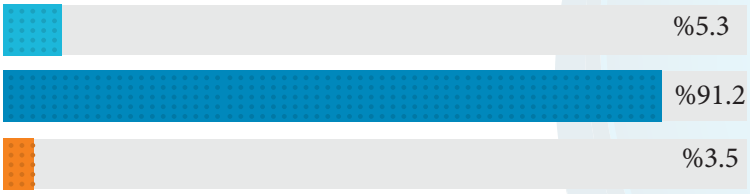

الشكل (12)

التوزيع النسبي لنوع الحضور من الحزبيات في الدورات

وعن تفضيل أن تكون الدورات خاصة بأفراد الحزب فقط أو أن تشمل أحزاباً أخرى، فقد أفادت 91.5% من أفراد العينة بأنهن يفضلن أن تكون الدورات بمشاركة الأحزاب الأخرى، مقابل 5.3% أن تكون من الحزب نفسه، وتشير هذه النسب إلى انفتاح الحزبيات على الأحزاب الأخرى، وعدم معارضة اشتراكهن في دورات مشتركة معها.

وحين تحليل الإجابات الخاصة بالتدريب بشكل عام استناداً إلى البيانات التعريفية وجد ما يلي:

أ- من حيث العمر:

1- كانت فئة العمر أكثر من 45 سنة هي الفئة الأكبر للواتي تلقين تدريباً بخصوص خيار الدورات الخاصة بالمجالات العامة بنسبة 26.5%، ويليها فئة العمر من 31 – 45 سنة بنسبة 10.6%، ثم فئة العمر من 18 – 30 بنسبة 9.8%. ويلاحظ هنا أن كبار السن من النساء هن اللواتي حصلن على دورات تدريبية أكثر من صغار السن.

2- بالنسبة للدورات الخاصة بالعمل والتنظيم الحزبي من قبل حزبك، كانت فئة العمر أكثر من 45 هي الفئة الأكبر بنسبة 19.4%، يليها فئة العمر من 18 – 30 سنة بنسبة 7.1%، ثم فئة العمر من 31 – 40 سنة بنسبة 6%.

3- بالنسبة للترشيح من الحزب للدورات داخل الأردن، كانت الفئة العمرية أكثر من 45 سنة هي الفئة الأكبر بنسبة 21.4%، يليها فئة العمر من 18 – 30 سنة بنسبة 8.3%، يليها فئة العمر من 31 - 45 بنسبة 7.1%.

4- بالنسبة للترشيح من الحزب للدورات خارج الأردن، كانت الفئة العمرية أكثر من 45 سنة هي الفئة الأكبر بنسبة 3.8%، يليها فئة العمر من 18 – 40 سنة بنسبة 1.5%، يليها فئة العمر من 18 – 30 سنة بنسبة 0.8%.

ب - من حيث الحالة الاجتماعية:

1- كانت الفئة المتزوجة هي الفئة الأكبر التي تلقت تدريباً خاصاً بمجالات العمل العام بنسبة 27.5%، يليها فئة العزباء بنسبة 14.6%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 5.1%.

2- بخصوص الدورات التدريبية الخاصة بالعمل والتنظيم الحزبي، كانت فئة المرأة المتزوجة هي النسبة الأكبر (20.2%)، يليها العزباء بنسبة 8.8%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 3.8%.

3- بخصوص الترشيح من قبل الحزب للدورات التدريبية داخل الأردن، كانت فئة المتزوجة هي النسبة الأكبر (21.9%)، يليها فئة العزباء بنسبة 11.1%، ثم الفئات الأخرى بنسبة 4.3%.

4- بخصوص الترشيح من الحزب لدورات خارج الأردن، كانت النسبة الأكبر للمتزوجة بنسبة 3.3%، يليها العزباء بنسبة 1.8%، ثم الفئات الأخرى وبنسبة 1%.

ج- من حيث مكان السكن:

1- كانت فئة سكان المدينة هي النسبة الأكبر لحضور دورات في المجالات العامة بنسبة 45%، يليها القرية بنسبة 1%، ثم البادية والمخيم معاً بنسبة 1%.

2- بالنسبة للدورات الخاصة بالعمل الحزبي كانت النسبة الأكبر لسكان المدينة بنسبة 31%، يليها القرية والمخيم بالنسبة نفسها وهي 0.8%.

3- بخصوص الترشيح من الحزب لدورات داخل الأردن، كانت النسبة الأكبر لفئة المدينة بنسبة 36.4%، يليها القرية بنسبة 0.8%، ثم المخيم بنسبة 0.3%.

4- بالنسبة للترشيح من الحزب خارج الأردن، كانت النسبة الأكبر لفئة المدينة بنسبة 6.1%، أما الفئات الأخرى فكانت نسبة ترشيحهن صفر.

ء- من حيث التعليم:

1- كانت فئة البكالوريوس هي النسبة الأكبرللترشيح لدورات خاصة بمجالات العمل العام بنسبة 15.7%، يليها فئة دراسات العليا بنسبة 10.6%، ثم الثانوية بنسبة 9.8%، فالدبلوم المتوسط بنسبة 8.8%، وآخرها أقل من ثانوية بنسبة 2%.

2- بالنسبة للدورات التدريبية الخاصة بالعمل الحزبي، كانت النسبة الأكبر للبكالوريوس بنسبة 12.1%، يليها الدبلوم المتوسط بنسبة 7.1%، ثم الدراسات العليا بنسبة 6.3%، والثانوية العامة بنسبة 5.6%، وآخرها أقل من ثانوية بنسبة 1.8%.

3- بالنسبة لترشيح الحزب لدورات داخل الأردن، كانت فئة البكالوريوس هي الفئة الأكبر بنسبة 14.1%، يليها فئة الدراسات العليا بنسبة 7.8%، ثم فئة الدبلوم المتوسط بنسبة 7.1%، وفئة الثانوية العامة بنسبة 6.3%، وأقل من ثانوي بنسبة 2%.

4- بالنسبة لترشيح الحزب لدورات خارج الأردن، كانت فئة البكالوريوس هي الأعلى بنسبة 3.3%، يليها الدراسات العليا بنسبة 2.5%، ثم فئة الدبلوم المتوسط بنسبة 0.3 %، أما الثانوية العامة وأقل من ثانوي فكانت النسبة صفر.

هـ- من حيث قطاع العمل:

1- كانت فئة القطاع الخاص هي الفئة الأكبر للتدريب الخاصة بالمجالات العامة بنسبة 35.2%، يليها فئة القطاع العام بنسبة 23.5%.

2- بالنسبة للدورات الخاصة بالعمل الحزبي، كانت فئة القطاع الخاص هي الفئة الأكبربنسبة 24.5%، يليها القطاع العام بنسبة 11.7%.

3- بالنسبة لترشيح الحزب لدورات داخل الأردن، كانت فئة القطاع الخاص هي الأعلى بنسبة 35.2%، يليها فئة القطاع العام بنسبة 10.7%.

4- بالنسبة للترشيح لدورات خارج الأردن، كانت فئة القطاع الخاص هي الأعلى بنسبة 7.1%، يليها القطاع العام بنسبة 1.5%.

و- من حيث الدخل:

1- كانت الفئة من 500 – 1000 دينار هي النسبة الأعلى بنسبة 18.1% للدورات الخاصة بمجالات العمل العام، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 14.1%، ثم فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 14.1%.

2- بالنسبة للدورات الخاصة بالعمل الحزبي كانت فئة 500 – 1000 دينار هي الأعلى بنسبة 11.5%، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 10.7%، ثم فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 8.6%.

3- بالنسبة للترشيح لدورات داخل الأردن، كانت فئة 500 – 1000 دينار هي الأعلى بنسبة 14.7%، يليها فئة أقل من 500 دينار بنسبة 11.3% ثم فئة أكثر من 1000 دينار بنسبة 9.9%.

4- بالنسبة للترشيح لدورات خارج الأردن كانت فئة من 500 – 1000 دينار، وفئة أكثر من 1000 دينار لهما النسبة نفسها وهي 2.4%، يليهما فئة أقل من 500 دينار بنسبة 0.8%.

الجدول (47): التكرار والنسب المئوية لتوصيات الحزبيات لقيادة أحزابهن لتعزيز دور المرأة داخل الحزب

التوصية	العدد	%
زيادة عدد الاجتماعات والدورات التثقيفية واللقاءات ونشر التوعية وزيادة اشتراك المرأة	129	27.4
تعزيز مشاركة المرأة في الحزب وبالأخص المناصب القيادية وإعطاؤها فرصاً أكبر	96	20.4
المساواة بالرجل	16	3.4
إعطاء المرأة فرصة أكبر في مجالات الحياة المختلفة	10	2.1
إعطاء حوافز للأعضاء المشاركين في الحزب	1	0.2
الأحزاب في الأردن شكلية وضعيفة	1	0.2
تقديم الدعم المالي والمعنوي للمرأة	29	6.2
الاهتمام بأفرع الأحزاب بالمحافظات	7	1.5
التركيز على الشباب	2	0.4
تفعيل الحزب سياسياً	5	1.1
إزالة الخوف لدى المرأة وتشجيعها	13	2.8
إلغاء نظام الكوتا وتحويله إلى تنافس	2	0.4
زيادة عدد النساء في الحزب	12	2.5
زيادة الثقافة الحزبية والسياسية للمرأة	5	1.1
إشراك المرأة في الحياة السياسية وتوعية المجتمع بدور المرأة	24	5.1
تعديل قانوني الانتخابات والأحزاب	3	0.6
إعادة النظر في نوعية اختيار الأعضاء	3	0.6
زيادة تواصل الحزب مع الأعضاء	21	4.5
التواصل مع لجنة المرأة والشباب	3	0.6
تنفيذ حملات دعائية للحزب ونشره	15	3.2
تنفيذ أنشطة لامنهجية للحزب	9	1.9
الابتعاد عن اللوبيات في الأحزاب	3	0.6
دعم حقوق الإنسان وتوعية المرأة بحقوقها	9	1.9
محاربة العنف ضد المرأة	1	0.2
الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة	1	0.2
قانون تمكين المرأة	2	0.4
تعزيز نظام الكوتا	5	1.1
المساهمة في وضع البرامج السياسية والانتخابية والمساهمة في اتخاذ القرارات	19	4.0
تطبيق القوانين التنظيمية للحزب	1	0.2
تأمين المواصلات	2	0.4
عكس أعمال الحزب على المجتمع وتقديم النفع للمجتمع	6	1.3
تعليم المرأة وأبنائها	5	1.1
مساعدة الأجهزة الأمنية للقطاع النسائي	1	0.2
إلغاء الأحزاب	1	0.2
زيادة التعاون مع الأحزاب الأخرى وتوحيد الأهداف	3	0.6
توعية الرجل بالتعامل مع المرأة	2	0.2
تفعيل دور الإعلام	1	0.2
رفضت الإجابة	1	0.2

حين حصر التوصيات الواردة من قبل أفراد العينة، تبين بأنها تشمل 37 توصية شملت مجالات متنوعة وكانت التوصية الخاصة بالدورات التثقيفية واللقاءات والاجتماعات، قد حظيت بالنسبة الأكبر لتوصيات المشتركات في الاستطلاع، وحصلت على 48.5%، وهي تظهر مدى الحاجة للارتقاء بثقافة المرأة الحزبية ورفع كفاءتها لتأدية دورها داخل الحزب وخارجه.

وكان في المرتبة الثانية ضرورة تعزيز دورالمرأة داخل الحزب وإتاحة الفرصة لتولي المناصب القيادية بنسبة 36.1%، يليها في ذلك مع فارق كبير في المرتبة الثالثة أهمية الدعم المالي والمعنوي للمرأة بنسبة 10.9%، وبعدها حصلت جميع التوصيات التالية وعددها 34 توصية على أقل من 10% لكل منها وبنسب متفاوتة.

الخاتمة:

بدأت هذه الدراسة بمقدمة منهجية تم فيها التعريف بمشكلة البحث وهي مشاركة المرأة في الأحزاب الأردنية، وتحديدها زمانياً ومكانياً، ثم منهجية البحث، والتي شملت فرضيات الدراسة وأهدافها.

ثم تمّ التعريف بأساسيات الدراسة الميدانية من حيث مجتمع البحث واختيار عينة الدراسة والتي شملت 500 امرأة حزبية تمثل مختلف الاتجاهات السياسية للأحزاب، مع الإشارة إلى الوسائل الميدانية الأخرى التي شملت اختيار عينات للمقابلات الفردية والجماعية ومجموعات التركيز Focus groups، لاختبار مدى صحة تصميم الاستمارة ولتغطية بعض الجوانب التي تتعلق بتفسير النتائج.

وقد تم التعرض لصعوبات الدراسة في هذا المجال، والتي تتعلق بطبيعة الأحزاب، وعملية اختيار عينة البحث، واستجابتها مع الدراسة، مع الإشارة لبعض ملاحظات الباحثين عن الصعوبات التي واجهوها في هذا المجال.

ثم انتقلت الدراسة إلى صلب الموضوع، حيث خصصت ثلاثة فصول نظرية، تناول **الفصل الأول** المشاركة السياسية للمرأة، وتناول **الفصل الثاني** المعيقات التي واجهت المشاركة السياسية، فيما تناول **الفصل الثالث** الأحزاب السياسية في الأردن، ثم جاء بعد ذلك **فصل خاص** بتحليل مضمون مواثيق الأحزاب الأردنية، وأخيراً الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل استمارة البحث.

ومن خلال متابعة هذه الفصول النظرية، نجد بأن الفصل الأول تناول المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وبدأ الفصل برصد مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية في السلطة التنفيذية والقضائية، وقد اتضح بأن وجود المرأة في المناصب الوزارية قد سبق دخولها للبرلمان، حيث حصلت أول امرأة على منصب وزاري عام 1979، كما تولت أول امرأة منصب محافظ في وزارة الداخلية عام 2007، وقد تمّ تعيين أول قاضية عام 1996. ومما سبق يُلاحظ بأنه لم يكن هناك قيود قانونية على تولي المرأة للوظائف الحكومية.

أما في مجال الانتخابات البرلمانية، فقد أعطيت المرأة حق التصويت منذ عام 1955، وحق الترشح عام 1974، لكن مشاركة المرأة بقيت محدودة في مجال الانتخابات البرلمانية إلى أن جاء نظام الكوتا عام 2003، والذي شجع المرأة على الحصول على عدد من كانت المقاعد النيابية، وبدأت أعداد المرأة بعد ذلك بالتزايد داخل البرلمان.

بالنسبة لمشاركة المرأة في الأحزاب، فقد كانت مشاركة محدودة. وأعطى صدور قانون الأحزاب لسنة 1992 دفعة جديدة للمرأة للمشاركة في الأحزاب، ومع ذلك بقيت قضية المرأة غائبة عن الأجندة الحزبية. وعرضت الدراسة تمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية وفي الهيئات المؤسسة للأحزاب.

إنّ مشاركة المرأة في مجال مؤسسات المجتمع المدني كانت متقدمة على أنواع المشاركات الأخرى خاصة في الهيئات النسائية أو النقابات، نظراً لطبيعة عمل هذه المؤسسات والتي تمسّ موضوع المرأة وحقوقها بصورة مباشرة، ولكن الدراسة الميدانية بيّنت أن مشاركة المرأة في هذه المؤسسات لم تكن فعالة في أنشطة هذه المؤسسات.

وتناول **الفصل الثاني** معيقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأظهرت الدراسة وجود قيود وعقبات متعددة ساهمت في الحد من المشاركة السياسية للمرأة والتي تتعلق بالنزعة الذكورية في المجتمع، إضافة إلى الميراث التاريخي وتأخر دخول المرأة للحياة العامة والعملية، ما أدى إلى وجود معيقات اقتصادية تتعلق بقدرة المرأة على تعزيز دورها السياسي.

كما ساهم النظام السياسي والقانوني في الحد من دور المرأة من خلال بعض التشريعات، إلا أن النصوص الدستورية ضمنت للمرأة المشاركة، غير أن عدم تطبيق النصوص الدستورية والقوانين التي تستند إليها فرض قيوداً على مشاركة المرأة.

وأخيراً يجب عدم تجاهل الدور الذي لعبه النقص في قدرات المرأة وكفاءتها في الحد من مشاركتها أو اكتسابها الخبرة اللازمة لتفعيل دورها.

وتناول الفصل الثالث التعريف بالأحزاب السياسية الأردنية ومراحل تطورها وخصائص كل مرحلة ومدى مساهمة الأحزاب في الحياة السياسية.

واختص الفصل الرابع بتحليل مضمون مواثيق الأحزاب بصورة كمية والتعرف إلى نظرة وفكر الأحزاب بخصوص المرأة، حيث رصدت الدراسة مدى ورود كلمة المرأة ومرادفاتها في مواثيق الأحزاب السياسية، ووجد بأن مواثيق كل الأحزاب قد أوردت كلمة المرأة ومرادفاتها في مواثيقها بنسب متفاوتة. كما أن هناك تفاوتاً كبيراً في مساحة النصوص المخصصة للمرأة في مواثيق الأحزاب، وأخيراً تم تحليل القيم والمبادئ التي أوردتها مواثيق الأحزاب، وكانت تدور حول مبدأ المساواة واحترام حقوق المرأة، وتمكين المرأة ورفع قدراتها، وتطوير دورها في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

كما اشتركت كثير من الأحزاب في إيراد كلمات تتعلق بتشجيع وتعزيز ورفع مستوى المرأة، وغيرها من الكلمات التشجيعية المتعلقة بالعمل المستقبلي.

أما بخصوص الفصل الخامس الخاص بالدراسة الميدانية، فقد بيّنت نتائج الاستبيان بصورة عامة بأن مشاركة المرأة في الحياة الحزبية ما زالت محدودة، بالرغم من اشتراط قانون الأحزاب رقم 16 لسنة 2012 وجود 10% من مؤسسي الحزب كحد أدنى من النساء. بهذا فإن ارتفاع أعداد النساء داخل الأحزاب لم يخرج عن كونه ظاهرة شكلية، ولم يتحسن دور المرأة في الأحزاب، كما لم تستطع المرأة من الوصول بدرجة مقبولة إلى المناصب القيادية في الأحزاب، حيث تظهر إجابات المشاركات في الاستبيان، بأن العدد الأكبر منهن أظهرن عدم استيعاب دورهن الحزبي، وعدم تواصلهن مع أحزابهن بصورة مستمرة، بما في ذلك حضور الاجتماعات العامة للحزب، أو دفع الاشتراكات، أو حتى الاطلاع على النظام الأساسي للحزب، وبرامجه الانتخابية، وحين أقرَّ قانون الانتخاب نظام القائمة الوطنية في الانتخابات، أظهرت ترشيحات الأحزاب للقوائم الوطنية وجود حوالي 15 مرشحة يمثلن 17.4% من عدد المرشحين في القوائم الوطنية، إلا أن هذا الوضع لم يغيّر من واقع مشاركة المرأة في الحياة الحزبية

والسياسية، لأن هذا الكم من المرشحات لم يعكس الواقع الحقيقي لمشاركة المرأة، لأن المرشحات ضمن القوائم الحزبية كنّ لمجرد كسب أصوات جديدة للقوائم الحزبية ولا يعبر بالضرورة عن مشاركة فعالة للمرأة داخل هذه القوائم.

كما أظهرت الدراسة الميدانية تخوفاً من بعض النساء من الإعلان عن انتمائهن لأحزابهن، والذي تم ترشيحهن للمشاركة في عينة البحث بناء على ترشيح تلك الأحزاب. كذلك أبدت المرأة الحزبية نقصاً في التدريب الذي حصلت عليه للمشاركة في الحياة السياسية، وإن كانت نسبة كبيرة منهن قد أبدين رغبة في حضور دورات تدريبية سواء من قبل أحزابهن أو أي جهات أخرى تتولى تدريبهن ورفع كفاءتهن وتزويدهن بالمعارف والثقافة اللازمة لتعزيز دورهن.

وقد حاولت الدراسة تحليل الإجابات المقدمة من المرأة الحزبية المشاركة في الاستبيان استناداً للبيانات التعريفية الخاصة بعينة البحث مثل العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، والمستوى الاقتصادي، وقطاع العمل، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية استناداً إلى هذه البيانات التعريفية حيث كانت معظم الإجابات متقاربة.

وفي الختام يمكن القول بأن الدراسة استطاعت تشخيص واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال الفصول الثلاثة الأولى النظرية التي تناولت مشاركة المرأة من خلال الوسائل التقليدية المتمثلة في المشاركة في الانتخابات وسلطات الدولة التنفيذية والقضائية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وهي بالتالي أجابت على السؤال الأول من أهداف البحث، أما السؤال الثاني الخاص بالنصوص المتعلقة بالمرأة في مواثيق الأحزاب فقد تمت الإجابة عنه في الفصل الرابع، ويتعلق السؤال الثالث باستطلاع رأي المرأة الحزبية في جوانب مختلفة تتعلق بأسباب انضمامها للحزب والمعيقات التي واجهت عملها في الحياة الحزبية والنشاطات التي تمارسها داخل الحزب والمناصب التي تولتها.

وقد أظهرت مجموعات التركيز Focus Groups التي نفذها مركز القدس مع ثلاث مجموعات من النساء الحزبيات في مقر المركز، حجم ما تعانيه النساء الحزبيات داخل أحزابهن أو من قبل المجتمع ككل، وأكدت المشاركات في هذه المجموعات أن

هناك نوعاً من الشعور بعدم المساواة وعدم إتاحة الفرصة لهن لممارسة نشاطهن بصورة فعالة، بالرغم من تمتع الغالبية العظمى منهن بمستوى علمي عالٍ ودراية كافية بالحياة الحزبية.

وفي نهاية هذا البحث، قُدمت مجموعة من التوصيات الهامة، التي تساعد في تعزيز دور المرأة الحزبية في الحياة السياسية في الأردن.

توصيات مصنفة حسب الجهات المعنية

أ- توصيات على المستوى الحزبي:

1- دعوة الأحزاب إلى إعادة صياغة أنظمتها الداخلية وبرامجها السياسية بما يكفل احترام حقوق المرأة وتفعيل دورها داخل الأحزاب، وفي الممارسات والنشاطات السياسية، وتأكيد حقوق الإنسان.[33]

2- أهمية اجتذاب المرأة للمشاركة في نشاطات الحزب المختلفة بما فيها الترشح والاقتراع، وفي تنظيم وإدارة الحملات الانتخابية والإعلامية للأحزاب، واستثمار الفرص الواسعة المتاحة للمرأة في البلديات وإعداد حزبيات لترشيحهن لانتخابات المجالس المحلية والبلدية.

3- إفساح المجال لتولي المرأة للمناصب القيادية داخل الأحزاب، بما يزيد من تأثيرها على عملية صنع القرارات داخل الأحزاب، وفي تبني البرامج والسياسات التي تدعم دور المرأة في الحياة الحزبية.

4- دعوة الأحزاب لتنشيط البرامج التثقيفية والتدريبية للمرأة لإكسابها الكفاءة والخبرة اللازمة للعمل السياسي.

5- إتاحة الفرصة للمرأة الحزبية الكفؤة والقادرة للظهور في وسائل الإعلام لبيان الوجه المشرق لدور المرأة الحزبية على صعيد الرأي العام، وتشجيعها على العمل بجد ونشاط لخدمة المجتمع.

6- الاهتمام بدور الأحزاب في التجنيد السياسي في المقام الأول، باعتبار الأحزاب هي الوسيلة المفترضة أو المطلوبة للتجنيد السياسي للمناصب السياسية في الدولة، خاصة إذا ما ظهرت بوادر لقيام وتفعيل الحكومات البرلمانية بحيث تستطيع الأحزاب المساهمة في تشكيل الحكومات ومراقبتها، وهذا يتعزز بمشاركة كافة فئات المجتمع وبخاصة النساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع.

7- بحث إمكانية تخصيص كوتا للمرأة في الهيئات القيادية التنفيذية والتشريعية للحزب.

---

(33) أظهرت دراسة خاصة للباحث الدكتور نظام بركات، ضعف الاهتمام بحقوق الإنسان في مواثيق الأحزاب، انظر الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2010.

ب- توصيات لمراكز البحوث والدراسات:

1- الحاجة لإجراء المزيد من الاستطلاعات والدراسات عن واقع المرأة في الحياة السياسية.

2- استقطاب مجموعة من الباحثين والمحللين في مجال إجراء الدراسات عن المرأة، وغيرها من قضايا المجتمع للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في هذا المجال.

3- تقديم دورات تدريبية وتثقيفية للشباب من الذكور والإناث في مجال العمل الحزبي والحياة السياسية.

4- نشر الأبحاث والدراسات التي تقوم بها مراكز البحث وتعميمها على مؤسسات وأفراد المجتمع، للاستفادة من نتائجها، وخاصة بالتفاعل مع وسائل الإعلام.

ج- توصيات للمرأة:

1- أهمية رفع ثقة المرأة بقدرتها وكفاءتها على المشاركة في الحياة السياسية باعتبارها عنصراً مهماً من أفراد المجتمع، وإنساناً صاحب حقوق وواجبات، وليس إنساناً ضعيفاً وتابعاً يستحق الدعم.

2- التأكيد على أهمية مطالبة المرأة بحقوقها ودورها في المشاركة السياسية، باعتبار أن مطالبتها بذلك عمل مشروع يعزز من دورها، فلا يضيع حق وراءه مطالب.

3- ضرورة اكتساب المرأة الخبرات والمهارات اللازمة للعمل في المجال السياسي من خلال التعليم والعمل والتثقيف السياسي لزيادة وعيها السياسي.

4- الاستفادة من الثورة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز دور المرأة.

5- الابتعاد عن الصورة السيئة للمرأة، والخبرة التاريخية الناقصة والمشوهة التي جعلت المرأة من أكثر فئات المجتمع تعرضاً للقهر والإقصاء من خلال استحضار الصور المشرقة في حياة المرأة الأردنية في المجالات كافة، والحرص على ترشيح النساء المؤهلات من أصحاب الخبرة والكفاءة للمناصب السياسية والحزبية لتحسين صورة المرأة لدى الجمهور والرأي العام أو التخلص من بعض صور الميراث التاريخي التي تعطل مشاركة المرأة.

6- الانتقال من الانتساب الشكلي للأحزاب لاستكمال متطلبات الترخيص، إلى المشاركة الفعلية في أعمال ونشاطات الأحزاب.

7- تعزيز الحوار النسائي النسائي لبلورة موقف موحد من قضايا المرأة في المجتمع الأردني، والدعوة لتضافر جهود المرأة من كافة الاتجاهات السياسية، ومن مختلف مناطق المملكة، للتأكيد على وحدة الهدف بالنسبة لتعزيز دور المرأة.

8- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل وقطاع الأعمال، لأن ذلك يساهم في تدريب المرأة واكتسابها المهارات الإدارية، كما أن ذلك يحسن من وضعها الاقتصادي الذي يدعم مشاركتها في الأنشطة السياسية وغيرها.

9- الابتعاد عن العزلة واللامبالاة التي تبديها قطاعات عريضة من النساء في المجتمع الأردني، وضرورة الانفتاح على الخبرات السياسية للأمم الأخرى لما فيها من أنماط مختلفة لمشاركة المرأة.

10- الاستفادة من الاتفاقيات الدولية، ومبادئ القانون الدولي الحديثة التي التزم بها الأردن، والتي تعزز دور المرأة ومنها اتفاقية سيداو، واتفاقيات حقوق الإنسان، واتفاقية منع التمييز العنصري، وغيرها.

د- توصيات على مستوى المجتمع:

1- تغيير النظرة السلبية للمرأة باعتبارها عنصراً أصيلاً وشريكاً في بناء المجتمع وليست عنصراً تابعاً، وهذا يتطلب تغيير الثقافة القائمة على الاستبداد واستبعاد المرأة من الحياة السياسية بثقافة تقوم على المشاركة الفعالة.

2- تشجيع المرأة على العمل في مجالات الحياة كافة، باعتبار عمل المرأة جزءاً من بلورة شخصيتها وتحسين وضعها الاقتصادي، ما يعزز دورها داخل المجتمع.

3- فتح المجال لنشاطات ومشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسائية، لإظهار قدرات المرأة في هذه المجالات التي هي أقرب إلى حياة وواقع المرأة، ما يساهم في اكتساب المرأة الخبرات والكفاءات اللازمة للعمل السياسي.

4- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بما له من صلة بدعم مساواة المرأة وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5- تعزيز ثقافة المساواة داخل المجتمع وعدم التمييز بين الذكور والإناث على أساس الجنس بما يعزز مكانة المرأة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

6- الاهتمام بقضايا المرأة التي لم تعد نوعاً من الترف الفكري، ومحاولة رفع الظلم عنها باعتبار ذلك قضية حاسمة في تطوير الحياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

7- التركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي الشعبي لمشاركة المرأة. بحيث لا تبقى قضايا المرأة جهداً خاصاً بالحكومة والنخب السياسية، والعمل على بلورة هذه التوجهات في سياسات عامة، تشارك فيها فئات المجتمع كافة.

8- عدم الفصل بين قضايا مشاركة المرأة وقضايا المجتمع بشكل عام، وهذا يتطلب إصلاح النظام التعليمي ومراجعة وسائل التنشئة السياسية على مستوى الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية وغيرها.

هـ. توصيات على المستوى الحكومي والرسمي:

1- أهمية الإصلاح السياسي، وزيادة تأثير كافة فئات المجتمع بما فيها النساء على السياسات الحكومية، لتحقيق التحول الديمقراطي، ووجود الحكم الرشيد من خلال تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات ومراقبة الحكومة.

2- إحداث تعديلات جوهرية في القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة السياسية في الأردن، من أجل زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية، وهذا يشمل بشكل خاص قوانين الانتخاب والأحزاب.

3- فتح المجال لمشاركة المرأة في الوظائف الحكومية العليا، بهدف توسيع الخبرات في مجال صنع السياسات العامة للأجهزة الحكومية.

4- ضرورة الانفتاح على الخبرات السياسية للأمم الأخرى بالسماح للمرأة بالمشاركة في تمثيل الأردن في الخارج، من خلال الوظائف الدبلوماسية والمشاركة في الوفود الخارجية، ما يساعد في بلورة نظرة المرأة للمجتمع الدولي والحضارات الأخرى والاطلاع على تجارب الآخرين.

5- اتخاذ إجراءات فعالة في مجال التربية والتعليم، ووسائل التنشئة الأخرى، لتحسين الوعي السياسي لأفراد المجتمع، خاصة النساء من خلال التأكيد على مبادئ المساواة والعدالة، وزرع قيم المشاركة السياسية لدى كافة أفراد المجتمع.

6- رفع نسبة الكوتا في مجلس النواب إلى 25 %، وإعطاء الأولوية إلى دمج الكوتا في إطار القوائم النسبية، بما يحسن فرص الأحزاب لترشيح حزبيات ينافسن على هذه المقاعد.

الملحق رقم (1)

استطلاع للرأي العام
(حول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في الأردن)
2014

رقم الاستمارة:					الرقم المتسلسل:			

مقدمة:

صباح الخير/ مساء الخير أنا ..... من مركز القدس للدراسات السياسية، نقوم بإجراء استطلاع للرأي حول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في الأردن، وأودّ أن تمنحيني بعضاً من وقتك على الهاتف للإجابة عن بعض الأسئلة الضرورية الخاصة بتجربتكم في هذا المجال، وأؤكد لك أن جميع المعلومات التي نحصل عليهاسوف تعامل بسرية مطلقة.

البيانات التعريفية

.1	اسم المستجيبة من أربعة مقاطع:	الاسم الأول	اسم الأب	الجد	العائلة
.2	رقم الهاتف:				

نتيجة الاتصال			نتيجة المقابلة		
الأول	الثاني	الثالث	1. تمت المقابلة	2. رفضت (حدد)	3. أخرى (حدد)
1	2	3	1	.....	.....

مـــــراحـــــل العمـــــــل			
اسم الباحث/ة	اسم المراقب	اسم المرمز	اسم المدخل
الاسم:	الاسم:	الاسم:	الاسم:
التاريخ: / /2014	التاريخ: / / 2014	التاريخ: / / 2014	التاريخ: / / 2014

ملاحظة: للباحث/ للباحثة: يرجى وضع دائرة ❍ حول رقم الإجابة أو الإجابات التي تنطبق

100	هل أنت على استعداد للمشاركة في هذا الاستطلاع؟	
نعم	1	|____|
لا	2 إنهاء المقابلة	

القسم الأول: نشاط المرأة قبل دخولها للحزب السياسي

101	ما هو اسم الحزب الذي تنتمين إليه؟		
حزب جبهة العمل الإسلامي	حزب الحياة الأردني	حزب الرفاه الأردني	
حزب الوسط الإسلامي	حزب الفرسان	الحزب العربي الأردني	
حزب الشورى	حزب الإصلاح	حزب جبهة العمل الوطني الأردني	
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	حزب الشباب الوطني الأردني	حزب الاتحاد الوطني الأردني	
حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	حزب الحرية والمساواة	حزب العدالة والإصلاح	
الحزب الشيوعي الأردني	حزب الرسالة	حزب أردن أقوى	
حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	حزب التيار الوطني	حزب الشهامة	
حزب البعث العربي التقدمي	حزب دعاء	حزب مساواة	
حزب الحركة القومية	الحزب الوطني الأردني	حزب البلد الأمين	
حزب التجمع الوطني الديمقراطي الأردني (تواد)	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	حزب العدالة الاجتماعية	
حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	حزب العدالة والتنمية الأردني		
الحزب الوطني الدستوري	حزب الأنصار		

102	كيف تصفين الحزب الذي تنضمين إليه، هل هو؟		
	إسلامي	1	
	قومي	2	
	يساري	3	|_____|
	وسطي/وطني	4	
	رفضت الإجابة	8	

103	هل كنتِ عضواً في حزب آخر قبل انضمامك إلى هذا الحزب؟		
	نعم	1	
	لا	2	|_____|
	رفضت الإجابة	8	

104	ما هي الوسيلة التي تعرفتِ من خلالها على الحزب الذي تنتمين إليه حالياً؟ (إجابة واحدة فقط)		
	من خلال التواصل المباشر مع أعضاء الحزب	1	
	من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية	2	
	من خلال العائلة والأقارب	3	
	من خلال الأصدقاء	4	|_____||_____|
	أخرى (حددي)	5	
	رفضت الإجابة	98	

105	ما هي أسباب انضمامك لهذا الحزب دون سواه؟ (أكثر من إجابة)		
	القناعة ببرنامج الحزب ومبادئه	1	|_____|
	الثقة بقيادة الحزب	2	
	وجود أقارب في الحزب	3	|_____|
	أخرى (حددي)	4	
	رفضت الإجابة	98	|_____|_____|

106	ما هي المعيقات التي واجهتك وأنت تعتزمين الانضمام للحزب؟ (أكثر من إجابة)		
	الخوف من المساءلة الأمنية	1	|_____|
	النظرة الاجتماعية للمشاركة الحزبية للمرأة	2	
	لم أواجه أية معيقات	3	|_____|
	أخرى (حددي) _____	4	
	رفضت الإجابة	98	|_____|_____|

107	هل اطلعتِ على وثائق الحزب ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي قبل انضمامك للحزب؟		
	نعم	1	
	لا	2	|_____|
	رفضت الإجابة	8	

القسم الثاني: المرأة داخل الحزب

201	كم مضى على عضويتك في الحزب؟	
	( ) شهر	|_____|_____|

202	أثناء ممارستك للعمل الحزبي، هل تعرضت لأية مضايقات من الجهات الحكومية أو الأمنية؟		
	نعم	1	|_____|
	لا	2 انتقل إلى سؤال 204	
	رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 204	

203	ما هي أشكال المضايقات التي تعرضت إليها من قبل الجهات الحكومية أو الأمنية؟ (أكثر من إجابة)		
	مضايقات في مجال العمل لي أو لأحد أفراد عائلتي	1	
	المضايقات الأمنية (الاستدعاءات والتهديدات	2	|_____|
	والتحذير والمنع من السفر) لي أو لأي من أفراد عائلتي	3	|_____|
	وضع القيود على إقامة الأنشطة الحزبية	4	
	أخرى (حددي)		|_____|_____|
	رفضت الإجابة	98	

204	هل حقق الحزب لكِ شيئاً من طموحاتك		
	نعم	1	|_____|
	لا	2	
	رفضت الإجابة	8	

205	هل تتولين منصباً قيادياً في الحزب		
	نعم	1	|_____|
	لا	2 انتقل إلى سؤال 207	
	رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 207	

206	ما هو هذا المنصب؟	
	( )	|_____|_____|

207	هل تواجهين مشاكل في التعامل مع زملائك الذكور داخل الحزب؟	
نعم	1	
لا	2 انتقل إلى سؤال 209	|____|
رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 209	

208	ما هي المشاكل التي تواجهينها مع زملائك الذكور داخل الحزب؟ (أكثر من إجابة)	
عدم الثقة بقدرات المرأة الحزبية	1	|____|
رفض تسلم المرأة لمراكز قيادية داخل الحزب	2	|____|
أخرى (حددي)	3	|____|____|
رفضت الإجابة	98	

209	هل تلتزمين بدفع الاشتراك الشهري؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

210	هل سبق أن ترشحت لمناصب قيادية داخل الحزب؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

211	هل يوفر النظام الداخلي والبرنامج السياسي لحزبك آليات لتعزيز مشاركة أوسع للمرأة داخل الحزب؟	
نعم	1	
لا	2 انتقل إلى سؤال 213	|____|
رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 213	

212	ما هي الآليات التي يوفرها النظام الداخلي والبرنامج السياسي لحزبك لتعزيز مشاركة أوسع للمرأة داخل الحزب؟ (أكثر من إجابة)	
الحزب يخصص دورات تدريبية وتأهيلية خاصة بالعضوات.	1	
الحزب يحرص على اختيار عدد من النساء في صفوف هيئاته القيادية.	2	
الحزب يشجع أعضاءه على التوسع في صفوف النساء.	3	|____|
الحزب يحرص على انتداب عضواته إلى المؤتمرات والدورات التدريبية والأنشطة العامة.	4	|____|
الحزب يراعي معيار الكفاءة في اختيار قياداته وكوادره بصرف النظر عن الجنس.	5	|____|____|
أخرى (حددي)	6	
رفضت الإجابة	98	

213	هل تحافظين على التواصل المستمر مع زميلاتك عضوات الحزب؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

214	هل هناك علاقات تعاون مع عضوات من الأحزاب الأخرى؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

215	هل سبق للحزب أن رشح نساءً للمشاركة في انتخابات عامة (نيابية، بلدية، نقابية، طلابية، جمعيات)؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

216	ما هي أهم المعيقات التي تواجه عملك داخل الحزب؟ (أكثر من إجابة)		
عدم إعطائك أدواراً تناسب مهاراتك وإمكانياتك.	1		
النزعة الذكورية داخل الحزب.	2	|____|	
عدم اهتمام النظام الداخلي للحزب بقضية تمكين المرأة ووصولها إلى المواقع القيادية.	3	|____|	
الواسطة وصلة القرابة داخل الحزب.	4		
لا يوجد معيقات.	5	|____|____|	
أخرى (حددي).....	6		
رفضت الإجابة	98		

217	إلى أي درجة تشاركين (في رسم السياسات العامة للحزب.....) هل تشاركين إلى درجة كبيرة، إلى درجة متوسطة، إلى درجة قليلة، لا أشارك على الإطلاق؟ للباحث/ة: اسأل عن جميع البنود المدرجة في الجدول أدناه وبالأسلوب نفسه						
#	البند	إلى درجة			لا أشارك على الإطلاق	رفضت الإجابة	
		كبيرة	متوسطة	قليلة			
1	في رسم السياسات العامة للحزب	1	2	3	4	8	|____|
2	في وضع البرامج الانتخابية للحزب	1	2	3	4	8	|____|
3	كمندوبة عن الحزب في احتفالات ونشاطات الأحزاب الأخرى	1	2	3	4	8	|____|
4	كمندوبة عن الحزب في الزيارات المباشرة للتجمعات الشعبية لدعم قاعدة الحزب الجماهيرية	1	2	3	4	8	|____|
5	كممثلة للحزب في الندوات والمؤتمرات التي يُدعى إليها الحزب داخل الأردن	1	2	3	4	8	|____|
6	كممثلة في وفود الحزب خارج الأردن	1	2	3	4	8	|____|

القسم الثالث: المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

301	هل سبق للحزب أن رشح نساءً للمشاركة في انتخابات عامة (نيابية، بلدية، نقابية، طلابية، جمعيات)؟	
نعم	1	
لا	2 انتقل إلى سؤال 303	|____|
رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 303	

302	ما هي نوع المؤسسات؟ (أكثر من إجابة)	
نقابات مهنية وعمالية	1	
منظمات وجمعيات نسائية	2	
منظمات حقوق إنسان	3	|____|
نواد وهيئات ثقافية	4	|____|
جمعيات القرى والعائلات	5	
جمعيات خيرية	6	|____|____|
أخرى (حددي).....	7	
رفضت الإجابة	98	

303	أثناء الدراسة، هل توليت منصباً في اتحاد الطلبة؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

304	هل شاركتِ في الانتخابات النيابية الأخيرة؟	
نعم	1	
لا	2 انتقل إلى سؤال 306	|____|
رفضت الإجابة	8 انتقل إلى سؤال 306	

305	هل كانت مشاركتك في الانتخابات النيابية الأخيرة كناخبة أم كمرشحة؟	
نعم	1	
لا	2	|____|
رفضت الإجابة	8	

306	هل شاركتِ في الانتخابات البلدية الأخيرة؟		
نعم	1		
لا	2	انتقل إلى سؤال 308	|_____|
رفضت الإجابة	8	انتقل إلى سؤال 308	

307	هل كانت مشاركتك في الانتخابات البلدية الأخيرة كناخبة أم كمرشحة؟	
ناخبة	1	
مرشحة	2	|_____|
رفضت الإجابة	8	

308	برأيك، ما هي أسباب عزوف المرأة عن المشاركة بالأحزاب؟ (أكثر من إجابة)		
سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية	1		
عدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ بسبب الأعباء المنزلية	2	|_____|	
إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة	3		
ضعف الأحزاب السياسية عموماً	4	|_____|	
الثقافة الاجتماعية والخوف من الأجهزة الأمنية	5		
أخرى (حددي)	6	|_____|_____|	
رفضت الإجابة	798		

309	هل أنت عضوة في (اتحاد المرأة الأردنية.....)؟ للباحث/ة: أسأل عن جميع البنود المدرجة في الجدول أدناه وبنفس الأسلوب		
سيطرة الذكور على الحزب والحياة السياسية	1		
عدم وجود الوقت الكافي وعدم التفرغ بسبب الأعباء المنزلية	2	|_____|	
إحساس المرأة بأنها غير مؤهلة	3		
ضعف الأحزاب السياسية عموماً	4	|_____|	
الثقافة الاجتماعية والخوف من الأجهزة الأمنية	5		
أخرى (حددي)	6	|_____|_____|	
رفضت الإجابة	798		

309	هل أنت عضوة في (اتحاد المرأة الأردنية...)؟ للباحث/ة: اسأل عن جميع البنود المدرجة في الجدول أدناه وبالإسلوب نفسه.				
#	البند	نعم	لا	رفضت الإجابة	
1	اتحاد المرأة الأردنية	1	2	8	_____
2	الاتحاد النسائي الأردني العام	1	2	8	_____
3	تجمع لجان المرأة	1	2	8	_____
4	جمعية النساء العربيات	1	2	8	_____

310	هل تؤيدين العمل بنظام الكوتا النسائية في المناصب القيادية في الحزب ؟	
نعم	1	_____
لا	2	
رفضت الإجابة	8	

القسم الرابع: المرأة والاحتياجات التدريبية

401	هل قرأت (الدستور الأردني...)؟ للباحث/ة: اسأل عن جميع البنود المدرجة في الجدول أدناه وبالإسلوب نفسه.				
#	البند	نعم	لا	رفضت الإجابة	
1	الدستور الاردني	1	2	8	_____
2	قانون الانتخاب	1	2	8	_____
3	قانون الأحزاب	1	2	8	_____
4	قانون الاجتماعات العامة	1	2	8	_____
5	قانون حق الحصول على المعلومات	1	2	8	_____
6	قانون الجمعيات	1	2	8	_____
7	اتفاقية سيداو	1	2	8	_____

402	بصورة عامة هل تلقيت دورات تدريبية خاصة بمجالات العمل العام (الحريات العامة، حقوق الإنسان، المساواة، حقوق المرأة، اتفاقية سيداو) ما هي هذه الدورات ؟	
نعم	1	
لا	2	|_____|
رفضت الإجابة	8	

403	خلال عملك الحزبي، هل تلقيت أي دورات تدريبية خاصة بالعمل والتنظيم الحزبي من قِبل حزبك، وما اسم هذه الدورات؟	
نعم	1	
لا	2	|_____|
رفضت الإجابة	8	

404	هل رشحك الحزب للمشاركة في دورات تدريبية داخل الأردن؟	
نعم	1	
لا	2	|_____|
رفضت الإجابة	8	

405	هل رشحك الحزب للمشاركة في دورات تدريبية خارج الأردن؟	
نعم	1	
لا	2	|_____|
رفضت الإجابة	8	

406	من هي الجهات التي نظمت الدورات التدريبية التي شاركت بها؟ (أكثر من إجابة)	
الحزب نفسه	1	
جهات حكومية	2	|_____|
مراكز الأبحاث والدراسات	3	
مؤسسات مجتمع مدني أردنية	4	|_____|
مؤسسات دولية	5	
أخرى (حددي).....	6	|_____|_____|
رفضت الإجابة	98	

407	ماهي أهم ثلاثة عناوين تدريبية ترغبين المشاركة فيها؟ (أكثر من إجابة)		
الإعلام الحزبي ومهارات التواصل مع الإعلام.	1		
الحياة الحزبية والديمقراطية الداخلية في الحزب.	2		
تنظيم الحملات الانتخابية وكسب التأييد.	3		
مهارات كتابة البيانات والبحوث والتحليلات السياسية والتقارير.	4	|____|	
الثقافة القانونية والحقوقية.	5	|____|	
الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.	6		
المهارات التنظيمية والإدارية والمالية في عمل الحزب السياسي.	7	|____|____|	
بناء التحالفات والائتلافات.	8		
أخرى (حددي).....	9		
رفضت الإجابة.	98		

408	هل تفضلين أن تكون الدورات التدريبية:		
للإناث فقط؟	1		
مختلطة؟	2	|____|	
رفضت الإجابة.	8		

409	هل تفضلين أن تكون الدورات التدريبية:		
لحزبك فقط؟	1		
بمشاركة أحزاب أخرى؟	2	|____|	
رفضت الإجابة.	8		

410	اذكري ثلاث توصيات تريدين إيصالها لقيادة حزبك من أجل تعزيز دور المرأة داخل الحزب؟
996. لا يوجد توصيات 998. رفضت الإجابة	|____|____|____| |____|____|____| |____|____|____|

البيانات التعريفية:

501	العمر:			504	المستوى التعليمي:		
18 – 30 سنة	1				أقل من ثانوي	1	
31 – 40 سنة	2				ثانوية عامة	2	
41 – 45 سنة	3		|____|		دبلوم متوسط	3	
أكثر من 45 سنة	4				بكالوريوس	4	|____|
رفضت الإجابة	8				دراسات عليا	5	
					رفضت الإجابة	8	

502	الحالة الاجتماعية:			505	الحالة العملية: (اقرأ)		
عزباء	1				تعمل	1	
متزوجة	2				لا تعمل وتبحث عن عمل	2	
أرملة	3				لا تعمل ولا تبحث عن عمل	3	
مطلقة	4	|____|			ربة منزل	4	|____|
منفصلة	5				رفضت الإجابة	8	
رفضت الإجابة	8						

503	مكان الإقامة:			506	قطاع العمل:		
مدينة	1						
قرية	2				قطاع عام	1	
بادية	3	|____|			قطاع خاص	2	|____|
مخيم	4						

507	الدخل الشهري للأسرة بالدينار من كافة المصادر:		
أقل من 500 دينار	1		
500 – 1000 دينار	2	|____|	
أكثر من 1000 دينار	3		
رفضت الإجابة	8		

الملحق رقم (2)

التحليل الكمي لنصوص المرأة في مواثيق الأحزاب الأردنية

اسم الحزب	التوجه	سنة التأسيس	عدد مرات ذكر كلمة «المرأة» في النظام الداخلي وبرامج الحزب	المواد التي تطرقت للمرأة وقضاياها	الأعضاء المؤسسين من النساء	هل هناك امرأة ممثلة للحزب في البرلمان	عدد النساء في المواقع القيادية في الحزب
حزب جبهة العمل الإسلامي	إسلامي	1992	2	في النظام الأساسي أكد الحزب في المادة الثانية والتي تتضمن اهداف الحزب وغاياته على اعمية احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة وتعزيز دورها في تطوير المجتمع في إطار الفضائل الإسلامية، إضافة إلى اهمية اتاحة الفرصة للقيادات النسائية للبروز في العمل السياسي. المادة (3) من النظام الأساسي والخاصة بالهيكل التنظيمي خصصت أربعة مقاعد من مجلس الشورى للنساء ينتخبهم المؤتمر العام.	64 امرأة مقابل 757 رجلاً بنسبة 7.7 %	0	
حزب الاتحاد الوطني	وسطي	2011	15	المحور رقم (13) من البرنامج السياسي ركز على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في توزيع المكاسب، إضافة إلى حثها على المشاركة في الانتخابات والتأكيد على مشاركتها في اتخاذ القرار. **التوصيات الاقتصادية العامة** في المحور رقم (3) من البرنامج الاقتصادي أكدت على أهمية مشاركة المرأة في دعم الاقتصاد الوطني ومشاركتها في مختلف مجالات العمل. المحور رقم (3) من البرنامج الاجتماعي تحت عنوان الرعاية الاجتماعية أكد على أهمية تدريب وتثقيف المرأة لتكون شريكاً للرجل في عملية التنمية. المحور رقم (9) تحت عنوان تمكين المرأة ركّز على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحثها على المشاركة في الانتخابات. الفصل الأول من النظام الداخلي تحت عنوان المبادئ والأفكار والأهداف، المادة رقم (2)، أهداف الحزب ووسائل تحقيقها في البعد الاجتماعي: أدرج بنداً خاصاً بالمرأة حيث تم التأكيد على حماية حقوق المرأة وتمكينها من أخذ مكانها في المجتمع من خلال تشريعات واضحة وحديثة تحقق العدالة والمشاركة الحقيقية لها في المجالات كافة. الفصل الثالث من النظام الأساسي تحت عنوان الهيكل التنظيمي ومهام العمل، المادة رقم (2) البند رقم 6: أكد على دعم مشاركة المرأة في عضوية وأنشطة الحزب. المادة الخامسة البند رقم (4) الهيكل التنظيمي المساعد للتنظيم ويضم مكتب للمرأة ومنسق للمرأة.	190 امرأة مقابل 347 رجلاً بنسبة 35.4 %	2	2

حزب الجبهة الأردنية الموحدة	وسطي	2007	3	في البرنامج الخاص بالحزب تم التركيز على المرأة في البرنامج الصحي حيث أكد الحزب في البند رقم (9) على أهمية الارتقاء بالمرأة والاهتمام بها من أجل الارتقاء بنوعية الحياة للمجتمع، إضافة إلى تمكين المرأة من أجل المشاركة في الانتخابات والنقابات والجمعيات ومختلف الهيئات للمساهمة في عملية اتخاذ القرار.	33 امرأة مقابل 508 رجال بنسبة 6,1 % من مجموع الأعضاء	0	12
حزب الرسالة	وسطي	2002	14	أكد الحزب في برنامجه الاقتصادي على ضرورة سد الفجوات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وإنصاف المرأة. وفيما يخص الواقع الاقتصادي والسياسات المقترحة لمعالجته أعاد التأكيد على إنصاف المرأة، ومن السياسات المقترحة في هذا الجانب تشجيع المرأة على العمل والتعليم والتأكيد على حرية الرأي والعمل وتفعيل التشريعات الخاصة بذلك، إضافة إلى تكثيف البرامج التوعوية وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين. إعادة التأكيد في خلاصة برنامج الحزب على تشجيع المرأة والعمل على إنصافها وتفعيل التشريعات الخاصة بالعنف الأسري. في المحور الخاص بأهداف الحزب ووسائل تحقيقها ضمن النظام الأساسي، تم التطرق للمرأة حيث أكد الحزب على أن المرأة كالرجل يترتب عليها التزامات ولها حقوق وأبرزها ضمان المساواة مع الرجل من أجل الاستمرار في المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع.	254 امرأة مقابل 306 رجال بنسبة 45.4 % من مجموع الاعضاء	0	10
حزب أردن أقوى	وسطي	2013	2	في النظام الأساسي للحزب تطرق إلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وفي مقدمة هذه الأهداف التأكيد على حقوق المرأة والطفل وحماية الحريات الفردية والجماعية، وتحقيق المساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس، إضافة إلى تمكين المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بقطاعاته كافة، بما فيها قطاع المرأة.	144 امرأة مقابل 461 رجلاً بنسبة 23.8 %	1	

حزب الحركة القومية	قومي	1997	9	في البرنامج السياسي يؤكد الحزب في مبادئه على ضمان حق المرأة المنصوص عليه في القوانين ورفض العنف بمختلف أشكاله. وتناول الحزب في بند منفصل قضية المرأة وحصولها على حقوقها، شأنها شأن الرجل حيث أكد الحزب على أهمية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف الجوانب وذلك يستلزم تمكين المرأة والمجتمع من أجل تقبل دور المرأة بالشكل الذي يتناسب مع الثقافة العربية والإسلامية.			
الحزب الشيوعي	يساري	1993	10	في النظام الأساسي للحزب في المحور رقم (2) من الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها: الدفاع عن حقوق المرأة وتحقيق المساواة مع الرجل وضمان حقها في العمل والتعليم والأجر وكذلك العناية بالأمومة والطفولة. في البرنامج السياسي للحزب وعلى الصعيد المحلي في المحور السياسي: أكد الحزب على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، والتأكيد على مراقبة درجة الالتزام بتنفيذ المواثيق الدولية الخاصة بالنساء في البرنامج السياسي، وتخصيص محور خاص بالمرأة حيث تم التأكيد على أهمية الاهتمام بالمرأة والقضاء على كافة أشكال التميز والتركيز على المرأة الريفية أيضاً، إضافة إلى سَنّ وتعديل التشريعات التي تضمن حقوق المرأة في المجالات كافة، وتشجيعها على المشاركة في الانتخابات والنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية	261 امرأة مقابل 364 رجلاً بنسبة 41.8 %	0	
حزب الوسط الإسلامي	إسلامي	2001	5	في مبادئ ومرتكزات الحزب في البند رقم (9): - يؤكد الحزب على دور المرأة وأهمية مشاركتها في كافة ميادين الحياة. - في الدوائر واللجان المركزية هناك دائرة المرأة. ضمن منطلقات الحزب: يؤكد الحزب على ضرورة إفراز قيادات نسائية في ميادين الفكر والعلم والأدب والتربية والعمل السياسي والاجتماعي باعتبار أن المرأة لبنة أساسية في بناء المجتمع. في البيان الختامي لمرشحي حزب الوسط الإسلامي لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013: - هنالك حاجة لبذل مزيد من الجهد لتحرير وتعديل القوانين التي تتضمن حقوق المرأة، حيث أن نظام الكوتا غير كاف لضمان المشاركة السياسية للمرأة. في المجال السيًاسي والإداري: -المشاركة السياسية: نسبة المشاركة الحزبية 1% رجال ونساء. - نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب 7,5% مقارنة مع الرجال.	1- نوال محمود عليان الفاعوري، رئيسة الاتحاد النسائي-مأدبا 2- كوثر يوسف إبراهيم الخلفات، رئيسة الاتحاد النسائي/الزرقاء 3- ميازين حسن عبد ارشيد العبدلات، متقاعدة 4- فايزة مفضي محمد أبو قدورة، ربة بيت 5-المهندسة ميسون أحمد حسن اللداوي، موظفة 6- المحامية سهير أحمد حسين العزام، محامية 7- جليلة صادق فلاح الصمادي، لجان المرأة 8- الدكتورة روضة رضا محمد الخطيب طبيبة / مستشفى السلط 8 إناث من أصل 126 **بنسبة 6.0 %.**	نعم، 5 سيدات: وفاء بني مصطفى تمام الرياطي فاطمة أبو عبطة آمنه الغراغير أنصاف الخوالدة قائمة حزب الوسط مكونة من 22 رجلاً وامرأة واحدة فقط ولم تفز	المكتب السياسي: 1 مجلس الشورى: 4 مجلس أمانة عمان: 1 أعضاء هيئات إدارية: 11 عدد النساء القياديات: 17

حزب البعث العربي الاشتراكي	قومي	1993	4	من المكاتب المتخصصة في النظام الداخلي: المكتب النسائي. المادة رقم (11) من النظام الداخلي: المرأة هي نصف المجتمع ويجب أن تتمتع بالحقوق الكاملة والمساواة مع الرجل وأن يجري العمل لرفع لرفع مستواها وتحقيق الاطمئنان والكرامة لها. مادة رقم (12) من المبادئ العامة: تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها، والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق.	93 من أصل 632 أي ما نسبته 12.8%	لا يوجد - ترشحت ضمن قائمة النهوض الديمقراطي عبلة أبو علبة	-الأمينة الأولى: عبلة أبو علبة - عضو مكتب سياسي: سمر الجزرة -أعضاء لجنة مركزية: 5
حزب حشد	يساري	1993	2	في المادة رقم (6) من الاهداف والوسائل: المساواة بين المرأة والرجل وصيانة حقوقها. الدوائر الديمقراطية المتخصصة: - دائرة النساء الديمقراطيات الأردنيات (رند). البرنامج: في قطاع المرأة 1 – إجراء تعديل على المادة السادسة في الدستور الأردني، بحيث تنص على المساواة الصريحة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، واعتبار أن أي انتقاص من تلك الحقوق مخالفا للدستور. – تعزيز المسيرة المتطورة للمرأة الأردنية من خلال رعاية مؤسساتها ودعمها وإسنادها بقوانين ديمقراطية تنص على استقلاليتها وهذا يستدعي فورا تعديل قانون الجمعيات الخيرية المعمول به والذي يجيز التدخل الرسمي في عمل المؤسسات النسائية ويحد من إمكانية تطورها. 3 – مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل المرأة وحياتها الأسرية والإجتماعية وتنقيتها من النصوص التمييزية عملا بمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية. 4- العمل على تعديل القوانين بحيث تكفل حق المرأة الأردنية في إعطاء الجنسية لأطفالها، في حال الزواج من غير أردني.	286 امرأة، مقابل 292 رجلاً من مجموع 578 أي بنسبة 49.5 %	لا يوجد -ترشحت ضمن قائمة النهوض الديمقراطي عبلة أبو علبة.	الأمينة الأولى: عبلة أبو علبة. -عضو مكتب سياسي: سمر الجزرة -أعضاء لجنة مركزية: 5
التيار الوطني	وسطي	2009	2		250 إناث، 2138 المجموع، أي ما نسبته (7-11 %)	نعم / نعايم العجارمة في قائمة التيار الوطني كان 23 من بينهم امرأة واحدة ميرفت عواد محمد العبادي ولم تفز	مكتب تنفيذي: - د. أمل نصير. -نعايم العجارمة. مجلس مركزي: - مساعد الرئيس حمدية الحمايدة. - مساعد ثانٍ. فاطمة الحجاوي. - مجلس مركزي إربد: 2 -مجلس المفرق: 1 عدد القيادات: 50

حزب الحياة	وسطي	2008	1	من أهداف الحزب: -التأكيد على حق المرأة في المساواة في مختلف المجالات الحياتية وخاصة في التعليم والتثقيف والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها في بناء المجتمع وتقدمه.	566 مجموع المؤسسين منهم 226 امرأة، ما نسبته 40%.	لا يوجد	-أمينة سر المجلس المركزي والأمانة العامة: ابتسام راجح. 2-جهاد أبو الرب: نائبة رئيس المجلس المركزي ومديرة فرع الزرقاء. 3-10 نساء أعضاء مجلس مركزي. عدد النساء القياديات: 13 # قبل سنتين كانت السيدة نهاية القرالة نائبة الأمين العام. (استقالت)
جبهة العمل الوطني	وسطي	2012	2	من أهداف الحزب الإصلاح، ويرتكز الإصلاح على ركائز متعددة منها: - تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيداً لفعالية مشاركتها السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. الأهداف الاجتماعية: -المرأة هي التربة والأصل في بناء المجتمع وتُعد الركيزة الأساسية في بناء المجتمع الديمقراطي.		لا يوجد	رئيسة الدائرة القانونية: 1
الحزب الوطني الأردني	وسطي	2007	2	الأهداف الاجتماعية من النظام الداخلي: بند رقم (6): نحن في الحزب الوطني الأردني نؤمن بأهمية دور المرأة حيث أنها تشكل نصف المجتمع فهي الأم والأخت والصديقة، كما أننا نؤكد على ضرورة انخراطها في مؤسسات المجتمع المختلفة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتولي المناصب القيادية المختلفة، ومن جانب آخر نحن نرفع شعار «نحن مع الجمعيات الإنسانية وليست الجمعيات النسائية»، ففي الماضي ارتكبت المرأة خطئاً فادحاً بأنها عزلت نفسها عن الرجل بجمعيات نسائية، ولكن نحن ندعوها اليوم إلى العمل جنباً إلى جنب مع الرجل كما كان أجدادنا في السابق.	850، 46% نساء،	لا يوجد	الأمين العام: منى أبو بكر. -سهيلة حسين أبو بكر/مدير مكتب الحزب الوطني الأردني- فرع عمان. -سميرة حسين محاسنة/ عضولجنة مركزية عدد النساء القياديات: 3
حزب الفرسان	وسطي	2014	1	الفصل الثالث/أهداف الحزب بند رقم (4): الشباب هم فرسان التغيير. سيعمل الحزب على إشراك الشباب وإدماجهم في العملية التنموية الشاملة انطلاقاً من قول جلالة الملك (لا تنمية شاملة من دون استثمار طاقات الشباب) وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة.	547 المجموع منه 318 إناث. بما نسبته 58%. 61% دون سن 35 سنة.	لا يوجد	نسبة النساء القياديات: 5% الهيئة العليا: 3 في القيادة

الملحق رقم (3)

تقرير عن اللقاء التشاوري حول دور المرأة في الأحزاب السياسية

نظّم مركز القدس للدراسات السياسية لقاء تشاورياً حول: «**دور المرأة في الأحزاب السياسية**» وذلك بتاريخ 2014/9/24، وحضر الاجتماع مجموعة من النساء الحزبيات من أحزاب مختلفة (**حزب التيار الوطني، حزب الاتحاد الوطني، حزب الوسط الإسلامي، حزب الرسالة، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الإصلاح، حزب حصاد، حزب الإصلاح، حزب الشورى، حزب البلد الأمين، الحزب الوطني الأردني، حزب الحياة**). وركّز اللقاء بشكل رئيسي على الاستفادة من تجارب السيدات في الأحزاب السياسية، والاستماع إلى أبرز المقترحات والتوصيات الموجّهة للحكومة ولأعضاء مجلس النواب ولقادة الأحزاب للنهوض بدور المرأة في الأحزاب الأردنية، والوقوف على واقع مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية من أجل تعزيز وتمكين المرأة في العمل الحزبي بشكل أكبر.

وقد أشار **حسين أبو رمان**، مدير وحدة الدراسات في مركز القدس للدراسات السياسية، بأنه تمّ تنظيم هذا اللقاء ضمن إطار دراسة علميّة يقوم المركز بإعدادها لتسليط الضوء على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسيّة، وتقوم فكرة الدراسة على الوقوف على أبرز الاحتياجات اللازمة للنهوض بدور المرأة في الأحزاب السياسية،

وبيّن أن الأداة الرئيسية للدراسة هي أداة كميّة، بحيث توزع استمارة على عينة مقصودة وتجمع المعلومات ويتم تحليل النتائج حسب الأصول العلمية، إضافة إلى مكون نوعي، ويعتبر هذا اللقاء جزءاً من هذا المكون، حيث سيتم التركيز على خبرات النساء الحزبيات ضمن مواقعهن القيادية الحزبية، وعلى الاحتياجات التدريبية للحزبيات، والتي من شأنها تعزيز دور المرأة في الأحزاب السياسية.

من جهة أخرى، أكّد د. **نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، بأن قضية الاستبيان تكمن في معرفة رأي الحزبية بدورها في البرلمان وفي النشاطات العامة والسياسية، وأشار إلى أنه تم إعداد استبيان، وتحديد العينة، وهي عينة مقصودة ومحدّدة. ويكمن هدف الاستبيان في معرفة مدى مشاركة المرأة في العمل الحزبي،

وما هي المُعيقات والتحديات التي تواجهها في الأحزاب. وتحتوي استمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة ستتم الإجابة عنها من قبل الحزبيات ليتم بعد ذلك تحليل النتائج وتفسيرها.

وقدم **بركات** شرحاً وافياً حول أسئلة الاستمارة، وأوضح بأنه تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير والأسس ومراعاة كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية. وأشار إلى أهمية هذا الاجتماع بمشاركة أحزاب مختلفة للتعارف وتبادل الخبرات، وتعزيز التواصل بين نساء الأحزاب. بحيث تعزز مثل هذه الاجتماعات مفهوم التعددية الحزبية، وهذا يسهل في المستقبل عمل حكومات الائتلاف.

وفي مداخلة للنائبة **نعايم العجارمة** من حزب التيار الوطني، أكدت على وجود جهل وعدم وعي لدور الأحزاب بشكل عام، وخصوصاً لمدى أهمية دور المرأة في الأحزاب السياسية، وأشارت إلى أن وضع المرأة تكميلي في الأحزاب، وأنه تم ترشيحها لأول مرة لحضور اجتماع، وأضافت بأنه كثيراً ما ينظم الحزب اجتماعات وعشاءات عمل لكنه لا يتم دعوتها إلا مرة من بين عشرات الاجتماعات، وشدّدت على أنه لا يتم تقدير المرأة في الأحزاب بالشكل المطلوب.

وقالت **العجارمة**، إن مجتمعنا مجتمع ذكوري وتتحكم به العشائرية، وإنّ المرأة ما زالت مضطهدة ولا يُثَق بها كعضو فاعل في المجتمع. ومقارنة بالمجتمعات التي تقدر دور المرأة نشعر بالخجل من أنفسنا حقاً، لافتة إلى أن هناك أيضاً عزوفاً من المرأة عن العمل الحزبي وذلك لعدم تلبية الأحزاب لاحتياجاتها وطموحاتها.

ومن التحديات الأخرى أيضاً أن المرأة لا يتم دعمها اقتصادياً، كعمل مشروع للمرأة الحزبية، أو دعمها في تنظيم الحملات الانتخابية، حتى أن الأحزاب في الآونة الأخيرة باتت تطلب من الأعضاء التبرع للحزب.

ومن الحلول المقترحة لتخطي هذه التحديات، أن يتم اعتبار المرأة عنصراً فعالاً له أهمية، وأن يتم تلبية احتياجاتها وطموحاتها لترى أنها تتطور في الحزب، إضافة إلى جهود مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات، للتعريف بدور الأحزاب وتعزيز دور المرأة فيها.

أما د. **انتصار العرموطي** من حزب الإصلاح، فأعربت عن تفاؤلها، وقالت إنّ نسبة مشاركة المرأة في حزبها جيدة وهي 30%، وإن هناك نساء يتسلمن مواقع قيادية (خصوصاً في رئاسة اللجان المركزية والتنفيذية)، وإن الحزب يضم نساء من مختلف المستويات العلمية، ومن مختلف المناطق الجغرافية، ومختلف الأعمار. ولكنها ترى في الوقت نفسه أن المرأة تواجه بعض التحديات التي تتمحور حول الآتي:

- ثقافة المجتمع، حيث أن مجتمعنا مجتمع ذكوري والمرأة غير مستقلة بنفسها وتابعة للرجل في كل قراراتها.
- معوقات اقتصادية، تتمثل بعدم دعم المرأة اقتصادياً مثل إنشاء مشاريع صغيرة.
- معوقات سياسية، حيث أن الرجل يحتكر عملية صنع السياسات وصنع القرار والمرأة مهمشة سياسياً.
- تحديات قانونية، فقانون الانتخاب (الصوت الواحد) هو ظلم للمرأة.
- عدم ثقة المرأة بالمرأة، وبالتالي المرأة لا تعطي الفرصة لنفسها ولغيرها من النساء في تحقيق طموحاتهن.

واستخلصت أن المرأة بحاجة إلى تطوير مهاراتها من خلال الدورات التي يعقدها الحزب أو مراكز الدراسات، وإلى أن تكتسب مهارات في إدارة الحملات الانتخابية وكسب التأييد.

وعرضت د. **ميرفت العبادي**، رئيسة القطاع النسائي في حزب الشورى، تجربتها السابقة في حزب التيار الوطني الذي كانت عضوة فيه، وأشارت إلى أنه لم يتم دعمها نهائياً، وإلى أن المرأة تعتبر مجرد مكمل لعدد أعضاء الحزب، ولا يتم دعمها في تنظيم الأنشطة التي من شأنها تعزيز دور المرأة في الحزب، فالمرأة دعمت الحزب ولكن الحزب لم يبادر بالمقابل بأي شيء، لكنها بعد أن انضمت إلى حزب الشورى أصبحت رئيسة القطاع النسائي، وأصبحت تنظم الأنشطة المختلفة المعنية بتطوير مهارات المرأة الحزبية.

وترى **العبادي**، بأنه يمكن دعم المرأة من خلال الحزب الذي انضمت إليه، بالسماح لها بإنشاء جمعية خيرية باسم الحزب، حيث يزيد ذلك من الدعم الذي يمكن تقديمه للمرأة اقتصادياً وسياسياً، من خلال تعريف المرأة بالحزب أكثر، وبآلية العمل السياسي والحزبي.

ومن حزب الاتحاد الوطني، أكدت **خلود المصري**، رئيسة القطاع النسائي في الحزب، بأن من التحديات التي تواجه المرأة أنها ما زالت تقف وراء الرجل، فعندما يتم دعوة المرأة للانضمام إلى أي حزب لا تنضم إلا عندما تستأذن أقاربها وعشيرتها، ولا تمتلك حق تقرير ما تريد، ومن الحلول المقترحة لهذه التحديات:

- العمل على بناء وحدة دراسات استراتيجية واجتماعية واقتصادية، تتخصص بدراسة المشاكل والعقبات التي تواجه المرأة، والتي تحول دون وصول المرأة إلى دور كبير وفاعل في الأحزاب السياسية.
- أن يتم وضع كوتا للمرأة في الحزب، للوصول إلى مناصب قيادية.
- تكثيف الدورات وورش العمل لنشر الوعي عند المرأة حول دورها السياسي المهم، حيث أن المرأة المثقفة سياسياً سوف تحقق تغييراً ملموساً على واقع المرأة ككل.

ومن جهة أخرى، أكدت **ابتسام راجح**، مسؤولة القطاع النسائي في حزب الحياة الأردني، أن هناك مُعيقات كبيرة تواجه المرأة، أهمها أن المرأة تحكمها العادات والتقاليد وهي تابعة للرجل، هذا عدا عن الخوف القابع خلف فكرة العمل الحزبي حيث قدم 70 عضواً استقالاتهم من حزب الحياة في الأغوار، والسبب هو أن هؤلاء الأعضاء عندما يصلون إلى أي منصب إداري يتم استثنائهم فور العلم بأنهم حزبيين. والحل هنا يكمن في تكثيف البرامج التدريبية، وتعزيز دور المرأة في الأحزاب وفي المجتمع ككل.

أما **سهير منصور** من حزب الجبهة الأردنية الموحدة، فترى أن الحياة السياسية وتشكيل الأحزاب مسموح العمل بهما بكل رحابة صدر لكن ما أن تتشكل هذه الأحزاب حتى يوضع في طريقها عقبات كثيرة، ويعود ذلك لعدم دعم الأحزاب، والأحزاب التي ما زالت صامدة فصمودها ذاتي.

ومن جهة أخرى، هناك رعب اسمه القبضة الأمنية التي تشكل تحدياً كبيراً للنساء المنضمات للأحزاب، عدا عن الموروث الاجتماعي الذي يقيد المرأة ويجعل قرارها وذاتها مرهوناً بالرجل. وتساءلت منصور عن دور وزارة التنمية السياسية، واعتبرت أنه لا يوجد دور فعال لها فيما يخص دعم الأحزاب.

وأعربت **منصور** عن قناعتها بأن الحل هنا يكمن في التحرر من القيود الاجتماعية، وتطوير المناهج الدراسية، بحيث يتم نشر الوعي حول المشاركة السياسية منذ المراحل الإعدادية مروراً بالمرحلة الثانوية والجامعات، والسماح للطلبة بممارسة العمل السياسي في الجامعات. وتنظيم ورش عمل لتمكين المرأة في الانضمام للأحزاب السياسية.

وترى د. **إحسان النعيمات** عضو مجلس الشورى في حزب الوسط الإسلامي، بأن نظام الأحزاب ما زال نظام الحزب الواحد، وهي أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج تخدم أهداف عامة. وأن هناك ضعفاً في الوعي السياسي ومهارات الخطابة والإقناع لدى الأحزاب. ودعت إلى تجاوز هذه التحديات من خلال:

- تعزيز الوعي السياسي الذي يجب أن يبدأ من مراحل الدراسة المتوسطة والثانوية، لنشر الثقافة السياسية والسعي نحو تغيير المناهج بشكل جدي، لأن المرأة تبذل جهداً كبيراً إضافة إلى عملها وتربيتها لأبنائها لفهم طبيعة العمل السياسي، وبالتالي لو كانت تملك الثقافة السياسية منذ المراحل الدراسية سيكون أسهل عليها العمل في الأحزاب.
- تنظيم لقاءات مع خبرات نسائية عربية وإقليمية للاستفادة من التجارب الأخرى.
- تنظيم ورش عمل توضح أساسيات العمل الحزبي والسياسي.

ومن حزب البلد الأمين، تحدثت د. **ناريمان يونس** عن الصعوبات التي تواجهها المرأة، خاصة أن الحزب ما زال حديث الولادة، وهناك خوف من الانضمام للأحزاب، وأن المرأة لا تمتلك قرارها بنفسها بل تقبع خلف الرجل بكل ما يقرره. وترى أن الحزبيات بحاجة إلى تعزيز وعيهن بدورهن الحزبي والسياسي.

الملحق رقم (4)

قائمة الأحزاب

اسم الحزب	سنة التأسيس
حزب جبهة العمل الإسلامي	1992
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	1993
حزب دعاء	1993
حزب البعث العربي التقدمي	1993
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	1993
حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993
الحزب الشيوعي الأردني	1993
الحزب الوطني الدستوري	1995
حزب الحركة القومية	1997
حزب الرفاه	2001
حزب الوسط الإسلامي	2001
حزب الرسالة	2002
الحزب الوطني	2007
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007
حزب الحياة	2008
حزب الحرية والمساواة	2009
حزب العدالة والتنمية	2009
حزب التيار الوطني	2009
حزب الاتحاد الوطني	2011
حزب الشباب الوطني	2011
حزب جبهة العمل الوطني	2012
حزب العدالة والإصلاح	2012
حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	2012
حزب الإصلاح	2012
حزب التجمع الوطني الديمقراطي الأردني (تواد)	2013
الحزب العربي	2013
حزب الفرسان	2013
حزب مساواة	2013
حزب الشهامة	2013
حزب أردن أقوى	2013
حزب الشورى	2014
حزب الأنصار	2014
حزب العدالة الاجتماعية	2014
حزب البلد الأمين	2014
حزب الوفاء الوطني	2015

من إصداراتنا

ISBN 978-9957-427-48-1
9789957427481

This project is funded
by the European Union

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

نحو ديمقراطية حزبية
Towards A multi-Party Democracy

تربية مدنية
JCCE

Konrad
Adenauer
Stiftung